

القضية المصرية

(ترجمة)

تقرير الحزب الوطنى

لمؤتمر السلام



رفع أصل هذا التقرير باللغة الفرنسية الى الدول
بواسطة حضرات قناصلها بمصر

« احرار في بلادنا »

« كرماء لضيوفنا »

مصطفى كامل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى الأمة المصرية وإلى العالم أجمع

هذه كلمات في المسئلة المصرية كتبناها بمناسبة الاحوال
الحاضرة لنعيد بها الى الالذهان ذكرى الماضى ونلفت الانظار
هنا وفي الخارج الى مطالب المصريين واغراضهم الوطنية .
ولم تكن مصر في وقت من الأوقات أحوج منها
اليوم الى الاهتمام بحالاتها والسعى لتحقيق مطالبها بعد أن خرج
العالم من هذه الحرب الضروس بمبادئ جديدة وقواعد
للنظامات الاجتماعية والسياسية غير تلك التي سارت عليها
الى ما قبل سنة ١٩١٤

ب

لقد هبت الأمم جمعاء بعد أن وضعت الحرب أوزارها
تطالب بحقوقها المهضومة ولم يجد الآخذون بزمامها من
الاصغاء الى ذلك الصوت الذى رنّ في أجواء السياسة الدولية
فكان صدهاء عالياً رددته جميع الانحاء

وان مصر التي بدأت يقظتها السياسية منذ أوائل القرن
الماضي وتجلت شخصيتها القومية في مناسبات عدة ثم ظلت
من ذلك العهد الى اليوم تعمل على تحقيق ما ترمى اليه من
مبادئ الاستقلال والحكومة النيابية لم تلبث جامدة أمام
الحركة الاجتماعية والسياسية التي تحركت بها الأمم في أثناء
هذه الحرب الدولية .

والقد ظن بعض قصيري النظر في أخلاق الأمم وأحوالها
النفسية ان مصر التي ظلت ساكنة هادئة من سنة ١٩١٤
الى أن عقدت الهدنة بين المتحاربين لم تبلغ بعد درجة من
الحياة تؤهلها لان تشعر بما شعر به غيرها من الأمم وانها لم
تأهل لان تأخذ نصيبها من تلك الأنظمة الحديثة وقوانينها
الحرية لكل أمة في اختيار الأسلوب الذى ترتضيه في حياتها

ج

الاجتماعية والسياسية .

واسننا في حاجة الى بيان ما في هذا الظن من الفساد
فان في ماضي مصر الذي شرحناه باليجاز في الكلمات الآتية
دليل قاطع يدحض حجة الذين يتهمون مصر بهذه التهمة .
ان الحركة الوطنية المصرية لم تعد بعد تأليف الحزب
الوطني وقيام جرائده المديدة شيئاً يجوز الشك فيه أو
التردد في قوته .

ولقد اعترفت انكاثرا نفسها بذلك وصرح به رجال
سياستها وخصوصاً معتمدوها في مصر بما كانوا ينشرونه
سنوياً في تقاريرهم .

فهذه الحركة الوطنية التي ظلت كامنة بسبب الحوادث
التي استوجبتها حالة مصر في اثناء هذه الحرب حتي ظن بها
قصيرو النظر الظنون لم تلبث أن تعود الى حالتها الأولى من
القوة والحزم بمجرد ان عقدت الهدنة بين المتحاربين ورأت
الأمة المصرية ان الفرصة قد سنحت للعمل في سبيل
الاستقلال والحرية .

عادت الأمة المصرية الى المطالبة باستقلالها المسلوب
 وحريتها المعصوبة ولم تبال بما يعترضها في ذلك من قوة انكسار
 وسيطرتها فجاهرت برغباتها وأعلنت على لسان قادة الحركة
 الوطنية بنفس الصراحة والقوة التي كانوا يعلنون بها هذه
 الرغبات للعالم في وقت السلام . ولم يبال هؤلاء القادة بما
 كانت تهددهم به السلطة العسكرية فألف الحزب الوطني
 وفداً من رجاله ليبحر الى أوروبا فينضم الى من هناك من
 زعماء الحزب وأنصاره ويوجد حيث يعقد مؤتمر الصلح ليدافع
 عن القضية المصرية ويقف رجال السياسة على مطالب المصريين .
 ولقد أيدت الأمة المصرية حزبها الوطني في هذا المسعى
 الجديد ومدت اليه يدها القوية التي طالما اعتمد عليها للقيام
 بكل الجهود اللازمة للدفاع عن حقوق مصر ومصالحها .
 ولكن انكساراً التي لا يرونها بالطبع ان تعلم أوروبا
 من أحوال مصر غير ما توحى هي الى الرأي العام الأوربي
 بواسطة جرائدها وأعوانها وقفت حجرة عثرة في سبيل هذا
 الوفد ومنعته عن السفر وأبقت البلاد تحت الأحكام

المسكينة بالرغم من انتهاء الحرب وقرب انعقاد مؤتمر
السلام العام .

ان التحكم في أمة حية شاعرة بحاجاتها القومية الى هذا
الحد وارهاقها بمثل هذه المعاملة القاسية في وقت أعلنت فيه
مبادئ الحرية والمساواة في الحقوق لكل الأمم لا فرق
بين قويتها وضعيفها — ان هذا التحكم من جانب السلطة
الانكليزية والازدراء بشعور المصريين وعواطفهم الوطنية
لم تستطع هذه الأمة الكريمة الصبر عليه فقام طلبة مدارسها
ومعاهدها الدينية بمظاهرات سلمية يبرهنون بها للعالم انهم
لا يزالون احياء ويحتجون اليه على ارهاق أمتهم وازهاق
روحها الوطنية ارضاء لأغراض استعمارية لا يصح العمل بها
اليوم .

ولقد انتشرت حركة الاحتجاج بسرعة جديدة بأمة
حية كالأمة المصرية فلم تلبث ان نادت بلاد القطر جميعاً من
السودان الى البحر الأبيض المتوسط باستيائها واشترك في
هذا الاستياء جميع عناصر الأمة لا فرق بين مسلميها وأتباعها

وأخذ القساوسة والمشايع يقودون جموع المتظاهرين وينظمون
مواكبهم ويسرون في طليعتها ليكون وجودهم بجانب بعضهم
احتجاجاً ناطقاً على اجماع عناصر هذه الأمة الكريمة بغير
تمييز في المعتقدات والمذاهب على تحقيق مطلب واحد وهو
استقلال مصر بسودانها وملحقاتها بغير إحتلال أو حماية أو
سيادة أجنبية .

قالت انكلترا هذا الاحتجاج السلمي القائم على أشرف
العواطف وأكثرها نبلاً بغير ما كان ينتظر من حكومة
صرح قادتها في خطاباتهم العديدة اثناء هذه الحرب انها
ما دخلتها إلا دفاعاً عن حقوق الأمم الضعيفة وانتصاراً
لمبادئ الحرية والعدل .

قالت انكلترا جموع المتظاهرين الهادئين الغير
المسلحين بجنودها فأطلقوا عليهم الرصاص من البنادق
والمدافع الرشاشة فجندلوا كثيرين منهم لا فرق بين شيب
وشبان أو نساء وولدان ثم أرسلت طياراتها العسكرية فألقت
القنابل على القرى المطمئنة فهدمتها وقتلت الكثيرين من

سكانها .

ان التاريخ لا ينسى لانجائنا هذه المذابح وهو لاء نزاله
 الأم الاجنبية في القبط المصري شهود عدل يشهدون عليها
 بما اقترفته ضد أمة هادئة لا تريد الا أن يعيش أبناءها في بلادهم
 طبقاً لذلك المبدأ الذي وضعوه لأنفسهم واتخذوا الحزب
 الوطني شعاراً له وهو (أحرار في بلادنا كرماء لضيوفنا)
 فلهذه حقنا انكسرت ما شئت ان ترهق فان الحق الذي
 نطالب به لا يد ان نحصل عليه يوماً ما .

فلتحى الحرية وليحي الاستقلال ولتحى مصر حرة مستقلة !



« ان العامل الواصل من النجاح يرى النجاح امامه كأنه أمر واقع »
مصطفى كامل

الطلبات

نطلب الاستقلال التام لمصر مع سونانها
وملحقاتها استقلالاً غير مشوب بأي
احتلال أو حماية أو شبه سيادة أجنبية
أو أي قيد يقيد هذا الاستقلال

﴿ نهضة مصر ﴾

يرجع شعور الأمة المصرية بالحاجة الى الحرية والاستقلال الى الوقت الذي شررت فيه الأمم الأخرى بهذه الحاجة ولولا ان الدول انمظي قامت مجتمة في سبيل غاية هذه الأمة لكانت الآن ركناً مكيّناً في بناء الحضارة والمدنية وعضواً ملاماً في حفظ السلام العام.

بدأ نهوض الأمة في عهد محمد علي باشا ففي الوقت الذي قامت فيه الامة انفرنسية في وجه انظم والاستبداد ودكت سجن الباسطيل الرهيب وأعلنت حقوق الانسان ونشرت على العالم لواء الحرية والانحاء والمساواة قامت الأمم المغلوبة على أمرها على أثر فرنسا تحذو حذوها وقامت الامة المصرية فاختارت محمد علي الضابط الصغير وانياً على البلاد وأصرت على اختياره حتى أجمأت باصرارها الباب العالي على التصديق على هذا الاختيار رغم مساعي انجلترا

رأت الامة المصرية بنظرها الناقد في محمد علي الضابط
 الصغير الرجل الكبير الذى يستطيع أن يخرج بها من
 الظلمات التي كانت فيها ويميد اليها مجدها القديم ويحيى معالم
 شرفها المثلوم فانتخبته والياً وسلمته أموالها وأبناءها يتصرف
 فيهما تصرف نابليون وقتئذ في أموال الامة الفرنسية
 وأبنائها فأدى محمد علي الأمانة حق الأداء ورفع عن الامة
 ظلم الممالك وأبادهم ودفع عن البلاد الغزوة الانجليزية ونظم
 شؤونها على اختلاف أنواعها وبالجملة فقد نهض بهذه الامة
 نهضة ذكرت العالم بعهداها القديم يوم كانت مصر معهداً
 جامعاً تؤمه أبناء البلاد الأخرى من كل فج ويدرسون فيه
 قواعد الحضارة والنظام والعمران وينقلون عنه إلى بلادهم
 فيما كانت انجلترا وفرنسا تتزاحمان على امتلاك وادى
 النيل وبينما الدول تتحفز لاقتسام تراث الأمم الاسلامية إذا
 بالامة المصرية وعلى رأسها محمد علي قد أشرقت شمسها في
 العالم وبرزت للوجود فجأة وانتفض ذلك الروح الذى كان
 يظنه العالم ميتاً عن روح شاب قوى سليم يطلب مقامه

اللائق به في هذا الوجود باذلاً في سبيل ذلك الدم والمال
وكل شيء عزيز

وإن التاريخ لشاهد عدل بأنه لولا تدخل الدول العظمى
مجتمعة وعلى رأسها إنجلترا في سنة ١٨٤٠ لكانت مصر
الآن في المركز الذي تستحقه.. لكانت دولة حرة مستقلة
استقلالاً تاماً على أنها عادت من جهادها الطويل الذي
بذلت فيه الأرواح والأموال بالاستقلال الداخلي

وان حكم اسماعيل لملوء بمظاهر الشعور الوطني ذلك
الشعور الذي كان يبلغ أشده كلما رأى أفتيات الأجانب على
سلطة الخديوى والذي دفع اسماعيل الى قوله للسير ريفر
واسن « ان بلادى لم تبق بعد من افريقا وانما هي الآن جزء
من اوروبا وان من الواجب ان يستبدل نظام الحكم الحالى
العتيق بنظام يتفق وحالتنا الاجتماعية » (١) والذي جعله يقول:
« ان واجبي المقدس ان أخضع الى رأى انعام فى بلادى

وان انيل الامة طلباتها المعادلة « (١) وان هذا الشعور اضطرب
في وقت من الاوقات نوبار باشا رئيس الوزارة الى الاستقالة
اذعاناً لرغبة الشعب

وفي الواقع فقد نالت الامة المصرية في عهد اسماعيل
شيئاً كثيراً من سلطته المطلقة بانشاء مجلس شورى النواب
سنة ١٨٦٦ (٢) وبانشاء مجلس الوزراء في سنة ١٨٧٨. كما انها
ذالت من الباب العالي امتيازات زادت في استقلالها عنه

(١) كوشري صحيفة ٨١

(٢) الهلال عدد ٤ سنة ٩١٨ صحيفة ٢٠٥ - جاء في الخطاب
الذي تلقاه اسماعيل يوم افتتاحه مجلس النواب قوله (كثيراً ما كان يخطر
ببالي ايجاد مجلس شورى النواب لأن من القضايا المسئلة التي لا ينكر
نفعها ومزاياها أن يكون الامر شورى بين الراعي والرعية كما
هو مرعى في اكثر البهات ويكفيها كون الشارع حث بقوله تعالى
« وشاورهم في الامر » وبقوله تعالى « وامرهم شورى بينهم »)
ويلاحظ ان اشاء هذا المجلس كان في بدء حكم اسماعيل وقبل
الارتباك المالي بعشر سنوات

ونمكن يا للأسف فان الدول عادت فوقتت في طريق
 هذه الامة المجاهدة في سبيل الاستقلال وعطلت سيرها
 الحثيث ورأى التاريخ دولا عظيمة ضمنت امام العالم وامام
 شعوبها حرية مصر واستقلالها الداخلي بمعاهدات متوالية
 تنقض اليوم ما أبرمته بالامس وتتدخل في شؤون هذه البلاد
 وتاجبيء الى اعتزال الحكم خاكها بالوراثة ضمنت له انعرش
 كل ذلك بحجة حماية المصالح المالية لرعايا هذه الدول
 واسنا هنا في مجال اظهار ان حالة البلاد المالية ما كانت
 توجب خوف الدائنين وانما نكتفي بالاشارة الى تقرير اللجنة
 الاوروبية المالية الذي وضعته في سنة ١٨٧٦ (١) بمدان بحث
 حالة البلاد المالية وقررت فيه ان مصر غنية قادرة على وفاء ديونها
 جاء توفيق بعد اسماعيل فنشبت الثورة الدراية وهنا
 يقول كوشري :

« نقد رأى المصريون في سنة ١٨٨١ حكومتهم ترزح

(١) الباب الثاني من كتاب رزتر « مصر في عهد الاحتلال

الانكليزي »

تحت النير الاجنبي وخديويهم محجوراً عليه وبلادهم تحت
الوصاية فأبى اصحاب الرأي منهم ان يقبلوا هذا الذل
فثاروا « (١) لم تكن الثورة العراقية فتنة عسكرية كما أريد
تصويرها وانما كانت ثورة وطنية تعاون فيها الجيش والامة (٢)
على نيل الحرية والاستقلال والخلاص من التداخل الاجنبي
الذي ادركت الامة نتائجه اللازمة قبل ظهورها

(١) - كرشى صحيفة ٩٣

(٢) - طلب اعيان البلاد وعلمائها واصحاب الرأي فيها من
حكومة الخديوي توفيق باننا وقتئذ دستوراً نيائياً وحكومته مسئولة
امام مجلس النواب بعريضة وقع عليها ١٦٠٠ منهم وحماتها الى
شريف باشا رئيس مجلس النواب وفد منهم « مصر للمصريين
جزء ٤ ص ١١٢ »

وقد احتفل اخواننا الاقباط احتفالا كبيرا في الكنيسة
الكبرى بحضور جماعة الاكليروس وامر غبطه البطريرك باعداد
زينه في البطاركة وكنيسة ابتهاجاً بافتتاح مجلس النواب
« مصر للمصريين جزء ٤ صحيفة ١٦٤ »

ونحن لا نستطيع ان نسرد في هذه الكلمة الوجيزة
آراء جميع السياسيين والاجتماعيين ورجال الدول الذين كتبوا
وخطبوا ومدحوا مبادئ هذه الثورة وعطفوا عليها وقالوا
لها تشابه جميع الثورات التي قامت وقتئذ في غير مصر من
البلاد ونكتفي بإيراد بعضها

ففي ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ نشرت التيمس مبادئ الحزب
الوطني المصري الستة وأعجبت بها وبالحرركة الوطنية المصرية
واظهرت تخوفها من تدخل فرنسا في مصر تدخلا عسكريا
وابانت أن تدخل أية دولة أوروبية يجر على مصر وعلى مصالح
أوروبا فيها أكبر الأخطار

وفي يوليو سنة ١٨٨٢ خطب المسيو ما نسيني وزير
خارجية ايطاليا فقال «ان علينا واجبا شريفا يلزمنا ان لا ننسأه
أبداً وهو أساس قوانيننا ونظاماتنا وتعاليمنا الحرة - لذلك قد
صرحت مراراً بان يقظة الامة المصرية لحالتها ونظاماتها
المدنية والسياسية لا يصح ان تقابلها الحكومة الايطالية بغير
الاستحسان والتشجيع »

وفي ١٩ يوليه سنة ١٨٨٢ خطب المسيو كليمنصو في
مجلس نواب فرنسا في المسألة المصرية ورد على الافراد القليانين
الذين كانوا يهزأون بالنهضة المصرية فقال «ان حالة الفلاح
المصري ليست بعيدة الشبه عن حالة القروى الفرنسي قبل
سنة ١٧٨٩ - لقد سخر امس البعض من هذا المصري التاسع
والثمانيني (أى الذى يشبه الوطني الفرنسي سنة ٨٩) اما أنا فلا
اجد محلا لهذه السخرية (استحسان من المجلس) لان العدالة
في جانب الفلاح وسأثبت لكم ان حاله تشابه كثيراً حالة
الفرنساوى سنة ٨٩»

وخطب المسيو فرسيسيه وزير خارجية فرنسا حينئذ خطبة
في مجلس النواب قال فيها مامعناه ان اوروبا امام وطنية جديدة
في مصر تستحق عناية الدول بشأنها
وكانت احزاب الوزارة الفرنسية تدافع عن الثورة العرابية
ومبادئها وكذلك المسيو دياسبس الشهير
وقد ختم اللورد كرومر هذه الشهادات بماورد في تقريره
عن مصر والسودان سنة ١٩٠٤ صحيفة ٣ حيث قال -

« ان الثورة البراية كانت في جوهرها ثورة صحيحة على
العسف وسوء الحكم كالثورات التي حدثت في البلاد الاخرى »
من هنا يتبين ان الثورة البراية لم تكن عن تعصب ديني
أو عن بذخ للاجانب كما أُريد تصويرها وانما كانت ثورة
التجأت اليها الامة رغبة في الحرية والاستقلال

ليس معنى هذا تحييد الثورة في ذاتها لاننا نعتقد ان
الخطاة الرشيدة هي ان تواظب الامة على السير في الطريق
السامي وان في مركز مصر الذي سنتكلم على أهميته أكبر
ضمان لحصول الامة على طلباتها - اناسذين ان استقلال مصر
ركن من اركان السلام في العالم اذا تداعى تداعت دعائمه

دخل الانكاز مصر فأخذوا يعملون بدهائهم على تخدير
أعصاب الرأي المصري امام وامة الشعور الوطني على ان
المجبودات الانجليزية في هذا السبيل ذهبت هباء وبقيت الروح
الوطنية وانما تطورت حركة الامة الى حركة سامية معتمدة
في الوصول الى غايتها على تذكير الدول بعهودها لمصر
ومعاهداتها التي ضمنت لها الاستقلال الداخلي وعلى مالها من

المركز الطبيعي الذي يلزم الدول بالاهتمام بشأنها
 ظهرت هذه الحركة في إنشاء الجرائد الوطنية
 وانتشارها وتعضيد الرأي العام لها وفي قيام الوطنيين وعلى
 رأسهم مصطفى كامل باشا بالكتابة في الجرائد الأوروية والقاء
 الخطب في مصر وفي أوروبا احتجاجاً على بقاء الانكليز —
 وإن حادثة العمرة التاريخية التي رفعها مصطفى كامل إلى مجلس
 نواب فرنسا في ٤ يونيو سنة ١٨٩٥ والكتاب المرفق بها من
 الحوادث التاريخية المشهورة

ثم تحولت الحركة إلى حركة منظمة حيث تكون الحزب
 الوطني المصري تكويناً منظماً ونشر أعماله في مصر وفي أوروبا
 وإن الجرائد الأوروية وعلى الأخص الفرنسية منها لحافاة
 بالاحتجاجات المتوالية على وجود الاحتلال وبالمطالبة المستمرة
 بالجلاء من الانكليز وبالدستور من الخديوى

وإن المؤتمرات التي عقدها الحزب الوطني في مصر
 وأوروبا واشترك رؤساء أحزاب العمال فيها وكثير من
 نواب الأمم الأخرى معلومة للجميع وأنا نخص بالذكر منها

ذلك المؤتمر الذي كان مقرراً عقده في باريس فمنعت الحكومة الفرنسية انعقاده فيها فاجتمع في ميغاده في بروكسل ونشرت أعماله في كتاب وزع في أنحاء العالم بلغت صفحاته نحو الخمسمائة

ولقد ظهرت قوة الرأي العام في مصر في ظروف عدة
لأنحاول أن نسردها جميعاً

ظهر في حادثة دنشواي (١) فحمل انكساراً على

(١) - جاء في مذكرات المرحوم قاسم بك امين « ١١ فبراير سنة ١٩٠٨ يوم الاحتفال بجنازة مصطفى كامل هي المرة الثانية التي رأيت فيها قلب مصري يخفق - المرة الأولى كانت يوم تنفيذ حكم دنشواي

رأيت عند كل شخص تقابلات معه قلباً مجروحاً وزوراً مخزوقاً ودهشه عصبية بادية في الايدي وفي الاصوات . كان الحزن غلي جميع الوجوه . حزن ساكن مستسلم للقوة مختلط بشيء من الدهشة والذهول - تري الناس يتكلمون بصوت خافت وعبارات متقلبة وهيئة بائسة منظرهم يشبه منظر قوم مجتئعين في

المفوء عن الذين لم يدموا أو يموتوا على أثر الجاد كما انه هاهنا
 فمرحت أن لا تنقد المحكمة المخصوصة بل هذه الحادثة التي
 عقبها مباشرة استبدال اللورد كرومر معتمدها في مصر
 وظهر في وفاة المغفور له مصطفى كمال باشا رئيس
 الحزب الوطني عند ما قامت الأمة على اختلاف طبقاتها تشيعه
 إلى قبره وأبنة جميع شعرائها وكتابها وصحفها وأطروا مبادئه
 وأعماله وأقامت له المآتم في جميع المدن والقرى واكتتب
 المسلمون والسيحيون المصريون لاقامة تمثال له وأحيت
 ذكرى وفاته في كل عام
 وظهر في إجماع الأمة على طالب الدستور من الخديوى

دارميت كأنما كانت ارواح المشوقين تطوف في كل مكان من المدينة
 ولكن هذا الاتحاد في الشعور بقي مكتوما في النفوس لم
 يجد سبيلا يخرج منه فلم يبرز بروزا واضحا حتى يراه كل انسان
 اما في يوم الاحتفال بجنازة صاحب اللواء فقد ظهر ذلك الشعور
 ساطعا في قوة جوله وانفجر بفرقة هائلة سمع دويها في العاصمة
 ووصل صدي دويها الي جميع انحاء القمطر »

ونقديم العرائض موقع عليها من مئات الألوف بطابه محمولة
على عربات

وظهر في الاحتجاج على إحياء قانون المطبوعات وفي
إجماع الأمة على رفض طلب تمديد امتياز القنال
وبعد أن كانت السياسة الانجليزية تتجاهل الحركة
الوطنية عادت فاضطرت إلى الاعتراف بها والطمع على مجلس
الشورى والجمعية العمومية لاتفاقهما مع هذه الحركة كما جاء
في تقارير السير غورست عن مصر والسودان
جاء في تقرير سنة ١٩١٠ ما نصه

« إن مجلس الشورى والجمعية العمومية اظهرا في سنة
١٩٠٩ وفي النصف الأول من سنة ١٩١٠ ميلا متزايدا إلى
أن يكونا آئين بيد الحزب الوطني يستعملهما (!!) في
تحريضه وتهيجيه على الاحتلال الانجليزي فان طلبهما المتكرر
لحكومة دستورية تامة وجملاتهما المنكرة على الحكومة فيما
يتعلق بالميزانية والسودان والمداوة والريية اللتين أظهراهما
في مشروع قنال السويس وتجاوزا فيهما حد الاعتدال كانت

كلها في جوهرها مظاهرات ضد الانكليز طوعاً لتحريض
الحزب الوطني
وجاء فيه -

« فلا وزارة بطرس باشا ولا وزارة محمد سعيد باشا
استطاعتا ان تتوليا قياد المجلس حتي الآن أو ان تنشئا فيه حزباً
للحكومة مع ان رجالهما مشهودا بهم عند الجمهور بانهم من
أعقل المصريين وأقدرهم وكذلك البرنس حسين باشا قطع الأمل
وعدل عن السعي في ادخال روح النظام والاعتدال الى المجلس
في مداولاته واما استعفي من رئاسة المجلس لم يكن من يقبل هذا
المنصب الذي لا يعترف لمن فيه بفضل بل كان المصريون
يرفضونه واحداً بعد واحد »

ولقد كان السير غورست يعجب في تقاريره من عدم قيام
أحد من المصريين يناويء الحزب الوطني فقال -

« اما اتخاذ الحزب الوطني هذه الخطوة والجرى عليها فمن
الامور الطبيعية ولكن وقوف سواهم ممن هم أقل تطرفاً منهم هذا
الموقف أمر يحار في تعليقه . »

أما تعليل ذلك فغاية في البساطة إذ الأمة المصرية تطالب الحرية والحزب الوطني ترجمانها

وقد ازدادت الحركة الوطنية تقدماً لما رأت مصر الأمة العثمانية نالت دستورها كما اعترف به السير غورست في تقريره
عن سنة ١٩٠٨

وهكذا فإن المطلع على تقارير اللورد كرومر الأخيرة وعلى تقارير السير غورست يجد صريحاً ينادي اعتراف السياسة الانكليزية بفشلها أمام الحزب الوطني الذي يستمد روحه القوية من الأمة ويرى أن كل ما بذلته هذه السياسة من السعي في تكوين أحزاب لناهضته والطعن على خطته ومبادئه ذهب ضياعاً ولقد ظنت أنكثراً أنها تستطيع القضاء على الحركة الوطنية بتغيير سياستها مع الخديوى واتباع سياسة اللين فقدمت الى العالم بفشل هذه السياسة الدليل الساطع على استقلال الحركة الوطنية واعتمادها على الأمة دون غيرها

وكذلك حبطت سياسة العنف مع الحزب الوطني فان انشاء القوانين الاستثنائية الكثيرة كقوانين تقييد الصحافة

والاتفاقات الجنائية وغيرها وتطبيقها على صحف الحزب
ورجاله كل ذلك لم يضعف نفوس انوطنين وكانت الامة تقابل
المحكوم عليهم من رجال الحركة الوطنية بمد خروجهم من
السجن بمظاهرات التكريم والاخلاص وتقادثم أوسمة برصمة
سمتها (وسام الشعب) اعترافاً بجهادهم . وبالجملة فقد كان من
شأن هذه الشدة ان زادت النفوس شعوراً بالحاجة الى الحرية
والاستقلال

من هنا يتجلى للعالم ان نهضة مصر الوطنية قديمة العهد
ترجع الى مبدأ القرن الثامن عشر - الى الوقت الذي بدأت
فيه الامم الاوروبية ترفع صوتهما بطلب حقوقها الطبيعية - وان
النهضة استمرت بدون انقطاع وتطورت الى حركة حكيمة
مما يدل على صحتها وقوتها وانها لا تزال قوية الى الآن رغم
ما أقیم في سبيلها من العقبات الهائلة

وان في بقاء هذه الروح حية قوية نامية فوق قرن
من الزمان لأحسن رد على الذين يرمون هذه الامة البريقة
بأنها طبعت على الخضوع والاستبداد

ب

« مصر جديرة بالانصاف »

كان الحزب الوطني المصري يطلب احترام معاهدة سنة ١٨٤٠ ولم يكن ذلك رغبة منه عن الاستقلال المطلق أو كما يقول أنصار الاستعمار الانكليزي سعيًا في تغيير النير الانكليزي بسيادة تركيا - كلاً - قدمنا ان الحزب الوطني يتوخى الوسائل السلمية دون غيرها لذلك كانت سياسته الاحتفاظ بعصبة الدولة العلية وتذكير الدول بمعاهداتها الضامنة لمصر الاستقلال الداخلي علي أننا والحق يقال لم نشعر قط بسيادة الباب العالي الاسمية بجانب السلطة الانكليزية ولم نر منها من سنة ١٨٤٠ افياتاً علي استقلالنا الداخلي - لهذا كان من أسباب سكوتنا عن تركيا عدم شعورنا بثقل سيادتها . أما الآن وقد وصلت الانسانية الى هذه الدرجة من الرقي وجئنا أمام محكمة عادلة تريد ان ترد الحقوق الى

أربابها فان لنا أن نطلب كامل الحق — نطلب جلاء
الانجليز حالا والاستقلال التام

قال الرئيس ولسن في خطابه الذي ألقاه في مجلس
السناتو بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩١٧ ما يأتي .

«والرأى عندى أن تتفق الامم على قبول مبدأ الرئيس
منرو وتعميم تطبيقه في جميع انحاء الارض فلا يصح لامة
أن تذكره أية امة أخرى على اتباع سياستها . وانما يجب
أن يترك لكل شعب الحق وحده في تقرير سياسته ورسم
طريقه الذى يراه مؤدياً به الى التقدم بدون احراج أو
تهديد أو ارهاب لا فرق في ذلك بين شعب ضعيف
وشعب قوى »

فأنت ترى أن مبادئ الرئيس ولسن التي قبلتها الدول
لا تخص ديناً بالذات أو شعباً بالذات وانما هي تتناول جميع
بني الانسان بغير تفريق بين دين أو جنس أو قارة . على
أنه اذا جاز أن يستأثني قوم فلا يصح أن تكون مصر أم
المدنية مستثناة .

لم يعرف التاريخ أمة تكونت قبل الأمة المصرية فمن
 منذ أكثر من ستمائة قرناً كان الواقد على مصر يرى شعباً
 متكوناً مستقلاً وعلى رأسه حكومة يقول عنها المؤرخون في
 كتبهم إنها تشابه نظام الحكومات الحالية وكان للأمة
 مدنية لازالت إلى الآن محل إعجاب جميع الأمم . وكانت
 في القديم مورداً لجميع الشعوب . فمن مدنية المصريين نقل
 الفرس واليونان والرومان مدينتهم مصدر مدنية أوروبا
 نقلوا عنها كل شيء حتى الشرائع التي نسب مصدرها إلى
 روما ثبت أنها نقلت عن مصر كما قرر ذلك العلامة أوجين
 ريفيو في دروسه بمدرسة اللوفر بباريس في مؤلفه المطبوع
 سنة ١٨٨٦ . وكانت مصر أمة ذات فتوحات وعسكرية
 قوية (١)

وليس أدل على ما كانت عليه الحكومة في عهدها
 القديم من العدل واحترام حقوق الأمة من ذكر وصية
 (امينمحت) أحدهم لوك العائلة الثانية عشر إلى ولده (أوزورتزن)

« يا بني لقد أصبحت حاكماً على الأقاليم الثلاثة فاقتد
 بأحسن ما كانت تفعله أسلافك وحافظ على نظام الرعية ولا
 تكن في معزل عنهم ولا تعجب بنفسك ولا تقتصر على
 مصاحبة الغني دون الفقير ولا تبادر بتقريب الوافد اليك
 فان ضمائرهم خافية عليك »

وان قصر لا بيرنت العظيم المكون من ثلاث آلاف
 غرفة والقائم في إقليم الفيوم ما هو الا الدار التي كان يعتقد
 فيها مجلس الاعيان للمداولة في سياسة البلاد وأحوالها. وان
 هناك في متحف اللوفر بباريس من الآثار المصرية القديمة
 ما ينطق بمجد هذه الامة وحضارتها (١)

(١) قال شامبايون العالم المعروف في تقريره التاريخي الذي رفعه
 الى محمد علي باشا عن حالة مصر في الازمنة السابقة ما تعرييه :
 (كانت التجارة بين امبراطوريتي مصر والهند مستديمة واسعة
 النطاق وان الآثار التي نكتشفها كل يوم في قبور طيبة من المنسوجات
 والاثاثات الهندية لا تترك مجالا للشك في ان العلاقات التجارية بين
 هاتين الامبراطوريتين كانت وثيقة دائمة في الوقت الذي كانت

حافظ المصري على رقيه وتفوقه فلم يؤثر فيهما وجوده ذرة
من الزمن تحت حكم الفرس والرومان. بل ان هؤلاء أخذوا
يقتبسون من المصريين مدنيّتهم

فيه شعوب أوروبا ومعظم شعوب آسيا تتخبط في ظلمات الجهالة
وان كثرة الآثار المصرية وفخامتها خير دليل على ما كانت
عليه تجارتها من النجاح والرواج. تلك التجارة التي هي في الواقع
منبع الكنوز التي بذلت في سبيل تشييد هذه الآثار وصنعها
لقد كان لطيبة ومنفيس أول مركز للتجارة وعندهما أخذت
سيدون واسكندرية وتدمر و بغداد

ان كل شيء يدل على ان السياسة والعلوم والفنون بلغت في
مصر أقصى درجة من التقدم والرفق فكانت البلد مقسمة الى ست
وثلاثين منطقة أو مديرية يديرها موظفون مختلفو المراتب طبقا لقوانين
وشرائع مكتوبة

اما السكان فقد بلغ عددهم خمسة ملايين على الاقل وسبعة على
الاكثر وكان الفريق الاول منهم يشتغل بالعلوم والفنون واليه
أسندت وظيفة القضاء وكان عليه أيضا تنظيم الحفلات الدينية وسن
الضرائب بنسبة مساحة الاراضي والقيام بجميع فروع الادارة المدنية

أما العرب فهم آباؤنا دينا من دمهم وروحنا من روحهم
وان فتوحاتهم وحضارتهم وتقدمهم في العلوم والمعارف
والصناعة والفنون وجميع فروع الحياة والمدنية كل ذلك غير
مجهول من أحد — وفي عهد محمد علي باشا سارت الامة
سيراً حثيثاً في سبيل الحضارة والعمران

هؤلاء هم رجال العلم ويسمونهم (طبقة رجال الدين) وكان أفراد
العائلة المالكة يتولون أهم المناصب في هذه الاعمال
وهناك فريق ثان من الامة نيط به السور على الامن العام في
داخل البلاد وتنظيم الدفاع عن الوطن واقامة الجيوش وحشد الجنود
وتوزيعها وكانت الحكومة تنفق على هذه الفئة العسكرية بسخاء وكرم
وقد بلغ عدد الجيش الدائم مائة وثمانين الفا مقسما الى فرق مختلفة
بحسب الحاجة الحربية في ذلك الوقت وكان الملك يسند قيادة هذه
الفرق الى الامراء من أسرته

أما الفريق الثالث من الامة فهم الفلاحون والمزارعون الذين
انحصرت عنايتهم في الفلاحة وزراعة الارض سواء كانوا ملاكا أو
مزارعين وكانت المحاصيل ملكا لهم وانما كان جزء منها يخصص

كان للامة في عهد هذا الرجل العظيم مجلس وطني
يسمي مجلس المشاورة الملكي مؤلف من أربعين عضواً
مهمته النظر في شؤون البلاد العامة وابداء رأيه في القوانين
قبل سننها .

انفقات الملك وللفرّيقين السالفي الذاكر ويضاف الى ايرادات الحكومة
السوية التي قدرها المؤرخون القدماء بما يوازي ستمائة أو سبعمائة مليون
من نقودنا بما في ذلك الاتاوات التي كانت تدفعها لمصر المالك الخاضعة لها
اما الفريق الرابع فهم طبقة الصناع والفنيين والتجار وكانت
الحكومة تفرض عليهم ضرائب تتناسب مع أعمالهم وتضمها لايرادها
وتصرفها في شؤون الامة وحاجة البلاد والى هذا الفريق يرجع الفضل
في رفع مصر الى ذروة المجد والعلى . ولقد كانت جميع أنواع الصناعة
معروفة في مصر وفي المصنوعات راجت تجارتها رواجاً عظيماً

كذلك كانت أرباح مصر طائلة من وراء تصدير ما زاد عن
حاجتها من الحبوب والفلال ومن تربية المواشي والخيال اذ كانت
تقدم للبلاد الاخرى من منسوجات الكتان والاقمشة القطنية ما يضارع
أجود المنسوجات الاوروييه والهنديه الحديثة في المتانة وجمال المنظر

وكان لها مجلس يسمى المجلس المخصوص هو بمثابة
مجلس الوزراء . وكان للصناعة والبحرية والحرية والتجارة
والمعارف مجالس خاصة تبحث في ترقية شؤونها
وخطت الامة خطوة واسعة في سبيل التعليم فتأسست
المدارس الابتدائية التي نافقت عن الخمسين وتأسست المدارس
الاعدادية والمدارس العليا كالطب والهندسة والفنون
والايسن والزراعة العملية . وتوالت الرسائل العلمية الى
أوروبا ولما زاد عدد المصريين فتحت لهم مدرسة خاصة
بباريس يتعلمون فيها الطب والحقوق والسياسة وغيرها

وكان المصريون يستجلبون المعادن الخام من البلاد الخاضعة
أو المجاورة لهم ولا تلبث المصانع المصرية ان تخرج للناس منها
العدد والآلات والاسلحة الضرورية وأدوات الزينة والترفيه
كانت الامم الاخرى تقبفت على طلبه واخراجه
كذلك كانت مصر تصدر كميات هائلة من مصنوعات
الخزف والفخار والزجاج والطلاء وغيرها مما يدل على ان المصريين
بلغوا بالصناعة درجة الكمال وكانت تقدم للامم المجاورة حاجتها من

وخطت خطوة واسعة في الصناعة فأنشأت معامل الفزل والنسيج للقطن والحريير والكتان والصوف فكان للقطن خاصة ثمانية عشر معملا في أمهات مدن القطر — وتأسست المعامل لصناعة الجوخ والطر ايش والصباغة وياض المنسوجات والزجاج وأقيمت مصانع للسكر والزيت والورق وبُنيت مطبعة بولاق وطُبعت فيها الكتب الكثيرة مؤلفة ومعربة وتقدمت مصر في الزراعة تقدماً هاماً وأعيدت إليها

ورق البردي (بيريوس)

وكان لها أسطول بحري عظيم موثان من مراكب ضخمة تسير بالمقذاف تارة وبالشراع أخرى وفي قبور طيبة وسقارة من الآثار الجميلة البالغة أقصى درجة من الدقة والاتقان ما يدل على ان المصريين كانوا يعرفون أيضا كل أنواع البذخ ووسائل الترف — وهذا غاية في الحضارة والمدنية ولم تباع أمة من الأمم القديمة أو الحديثة ما بلغه المصريون القدماء من الماهرة والقدرة وحسن الذوق في تشييد القصور والمباني وفي تنسيق الاثاث والملابس وأدوات الزينة

(كتاب مصر الحديثة تأليف ميسوبول ميريو صحيفة ٧ وما بعدها من المقدمة)

زراعة القطن وعني بزراعة الحدائق والفاكهة والرياحين ..
وكذلك عني بتحسين انتاج الحيوانات والاغنام وتربيتها
اما الاشغال العامة التي تمت في عهد محمد علي فكثيرة
جداً فقد حفرت ترعة المحمودية وأصلح ثغر الاسكندرية
وبنيت القناطر الخيرية وهي من أكبر قناطر العالم وعمقت
الترع وأقيمت السدود وجسر النيل .

اما الجيش المصري فقد بلغ في سنة ١٨٤٠ الى نحو
الثلثمائة الف جندي كلهم مدربون منظمون أقوياء وقد أخضع
الجيش المصري الوهابيين وفتح السودان ودنقله وبربر
وسنار وكردفان ودارفور حتي بلغ الدرجة الرابعة من خطوط
العرض الشمالية . وكان يلزم الجيش المصري في فتوحاته
علماء اوروبيون أفادت العالم اكتشافاتهم العلمية وقد
ساعد الجيش المصري تركيا في اخضاع اليونان واستولى على
شبه جزيرة مورا وكذلك فتح الشام

اما الاسطول المصري في عهد محمد علي فقد كان قوياً
كامل المعدة والعدد وبحارته مصريين أكفاء لا يقلون

قدرة عن أمثالهم في البلاد الأخرى .

وان الإشارة الى هذا الاسطول تعيد إلينا ذكرى
حادثة نافرين التي دمرت فيها الاساطيل الأوروبية الاسطول
المصري بغير اعلان حرب

وتعهد سعيد من عهد مصر البيضاء فقد أعاد حفر ترعة
المحمودية وغيرها وأقام الآلات الرافعة للرى وأنشأ السكك
الحديدية والتلغرافات والانتكخانة المصرية وأسس كثيراً
من المدارس المجانية وسن القوانين التي جاءت بالفائدة
الكبرى للفلاح والزراعة والى هذا الأمير يرجع الفضل
الكبير في إنشاء قناة السويس

أما في عهد اسماعيل فيالرغم من الكوارث المالية والسياسية
التي ختت حكمه تقدمت مصر خطوات واسعة في سبيل
الحرية والحضارة والحياة المعنوية والمادية فقد بينا أنه حصل
من الباب العالي على امتيازات ذات شأن وسعت منطقة
استقلال البلاد وأنال الامة مجلساً نيابياً ومجالس الوزراء ونظم
الادارة العامة على نسق مثيلاتها في أوروبا . ووسع الفتوحات

المصرية حتي خفقت رايتنا على نهر النيل من مدبه الى مصبه
 ونظم السودان وأبطال الاتجار بالرقيق وسن القوانين الصارمة
 لمن يتجر أو يساعد على الاتجار به . وأقام صرح الامن في
 السودان وانشأ ادارة البريد فيه وأصلح طرقه ومسالكه
 حتي أتيج للمكتشفين ورجال العلم من الاوروبيين وغيرهم
 التجول بدون خوف في جميع انحاءة . واستعان اسماعيل بعدد
 كبير من رجال العلم والضباط الاوروبيين والامريكيين
 للتنقيب والدرس والاكتشاف فأظهروا للناس خبايا هذه
 القارة السوداء التي كانت مجهولة منهم ومغلقة في وجه المدنية
 وانا لانسي الضابطين الامريكيين استون باشاوكايل ونج بك
 اللذين استعان بهما اسماعيل فضربا بسهم وافر في هذا السبيل .
 وفي عهده بنيت القناطر الكثيرة والهاويسات والكبارى
 وفجرت ترعة الابراهيمية التي تروى أرض الصعيد وترعة
 الاسماعيلية اللازمة كل اللزوم لقنال السويس ووسعت الترع
 وعمقت وزيدت الخلاجان والمصارف واستحضرت آلات
 الزراعة من أوروبا وأنشئت الطرق المنظمة المتسعة والسكك

الحديدية الكثيرة وفروع التلغراف وأدخل البريد ضمن مصالح الحكومة وانتظمت أعماله حتى استغنت الدول عن فروعها الخاصة التي كانت في مصر . وأنشئت فروع للبوسنة المصرية في البلاد الأخرى . وفي عهد اسماعيل وسع مرفأ الإسكندرية وأقيمت المنارات واتسعت التجارة مع الخارج اتساعاً كبيراً .

وفي عهده اقتنعت الدول بإدخال تعديل كبير على نظام الامتيازات في مصر فوافقت على انشاء المحاكم المختلطة ووضعت قوانينها وكان من وراء ذلك توثيق روابط المصريين بالأجانب واتساع العلاقات المالية والتجارية والمدنية بين الفريقين .

وفي عهده وسعت المدن وجملت وأنيرت وخططت الشوارع الكبيرة وأقيمت المباني الشائقة والتياترات والحدائق والمتنزهات العمومية وعني بالصحة واهتم بنشر المعارف والعلوم اهتماماً فائقاً فأنشئت مدارس البنات وعدة مدارس أخرى جديدة للمعلمين والزراعة والطب البيطري

والخرية والهندسة والمساحة وعلوم الآثار المصرية وغيرها
 زادت ارسالات الطلبة المصريين الى أوروبا وساعد اسماعيل
 الاجانب والمسيحيين على انشاء مدارسهم وأنشئت المكتبة
 المصرية . وبنل كثيراً من الاموال للعلماء والفنيين اوروبيين
 وغير اوروبيين لتأليف الكتب وتعميرها .

وفي عهد اسماعيل قدمت مصر الى العالم أكبر هدية
 انسانية تجارية ألا وهي قنال السويس .

ان التاريخ لم ينكر على مصر ماوضحته من القناطر
 المقنطرة من الذهب في سبيل قنال السويس (١٦٠٧٥٠٠٠)
 جنيه مصرى (تقرير المستر كاف) كما أنه لم ينكر عليها
 ما بذلته في سبيل انشائه من المجهود الانساني فان ستين
 ألف عامان مصرى كانوا يشتغلون فيه وانها ذلت العقبات
 والصعوبات الكثيرة التي كانت تقيمها إنجلترا وقتئذ في سبيل
 انشاء القنال واتمامه .

ألا ان هذا الصنيع من مصر يجب أن يأخذ مكانه
 من نفوس الدول الشريفة فلا يصح أن تكون هذه الهدية

علة شقاء مهديها وأصل بلائه

هذه هي الامة المصرية تتقدم عالية الرأس الى مؤتمر
الصالح ويمينها كتاب ماضيها البعيد والقريب . ذلك الماضي
المجيد الذي يجعل لها الحق في مستقبل مجيد مثله . ذلك الماضي
الحافل بجلائل الخدم الانسانية والذي يوجب على نصارائها
أن يعطفوا عليها ويأخذوا بنصرها ويدافعوا عن قضيتها
ويزيحوا من طريقها الاحتلال الانجليزى الذى يعطل تقدمها
ويشل يدها عن أن تمدها بين الايدى العاملة على نشر لواء
المدنية في العالم وتثبيت دعائم السلام العام .

هذه مصر . يتمنى أنصار الاستعمار لو استطاعوا أن
يخسفوا من سماء التاريخ كوكبها الساطع حتى لا تنفذ أشعته
القوية الى نفوس أبنائها فتعشهم وتحى فيهم أمالا كباراً
وحتى لا يتجلي نوره لرجال الحق والعدل فيهبوا لنصرة
هذه الامة العريقة في الحضارة وينادوا بوجوب انصافها
واحلالها في مقامها اللائق .

لقدوهم أنصار الاستعمار الذين يتجاهلون التاريخ ويقولون

ان مصر كانت مطية للغالين من الدول (١) . انما يريد هؤلاء
أن يزرعوا اليأس والقنوط في نفوس المصريين ويصرفوا
نظر العالم عن الاهتمام بهذه البلاد الجميلة فيخلو لهم الجو ويتحكمون
في رقاب هذا الشعب الذي بقي حياً سليماً بالرغم من أمثال
هذه العقاقير السامة التي تعطي له صباح مساء من منذ ست
وثلاثين سنة.

نعم ان مصر كغيرها من البلدان لم تسلم في بعض العهود
من اعتداء الاجنبى على استقلالها على أنها بقيت في الاستقلال
أوفر حظاً من سواها بالرغم من أنها كانت دائماً رمي أنظار
الفاشين ومحل تضحياتهم الكبيرة بسبب ما اختصها الله به
من المزايا الطبيعية .

فلقد ظلت مصر مستقلة نحو الخمسين قرناً ثم أغار عليها
الفرس وكان عهدهم معها عهد تنازع وتحارب الى أن تمكن
المصريون من اجلائهم بعد قرن وربع ثم تغلب عليها اسکندر
المقدوني كما تغلب على جميع الامم ولم تلبث في حكمه أكثر

(١) تقرير اللورد كرومر عن مصر والسودان سنة ١٩٠٦

من ربيع قرن . ثم استقل بها بطليموس وبقيت مستقلة الى ان سقطت تحت حكم الرومان ثم دخلها العرب ثم استقلت وتأسست فيها العائلات الطولانية والاشيدية والفاطمية والايوية ثم حكمها العثمانيون الى سنة ١٨٠٥ ثم جاء عهد محمد علي

ومن يعرف طريقة الحكم العربي يعترف بهذا ان مصر كانت جزءاً من المملكة العربية ولم تكن مستعمرة لها فكانت الشريعة الاسلامية قانون الجميع الا اذا أباهم الذميون . يشهد بذلك ما كان من أمر أحد المصريين مع ولد عمرو بن العاص حاكم مصر وفاتها فان هذا المصري لم يطق لطفة من ولد عمرو فشخص بنفسه الى الحجاز وشكا الى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فلم يكن من الخليفة الا أن استدعي عمرو بن العاص وولده الى مكة وجزاه جزاء وفاقاً ثم التفت الى عمرو وقال له « متي تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً »

وأما الدولة العثمانية فانها حكمت مصر في الوقت الذي

كان تحت حكمها كثير من الامم المستقلة الآن . وكذلك
كان الشأن مدة الرومان فان مصر كانت تحت حكمهم كما
كانت فرنسا وانكلترا

من هنا يتبين ان مصر عاشت عمرها مستقلة وان مدة
خضوعها للاجنبي لم تكن طويلة نسبة الى عهود استقلالها
وانك لو فشتت تواريخ الدول جميعاً ما رأيت أمة مهما
عظمت تخلو من هذه النقطة السوداء في تاريخها الا يرض فان
بريطانيا العظمى خضعت مدة كبيرة للرومان والدنماركيين .
وفرنسا خضعت كذلك للرومان والانكليز . واسبانيا خضعت
للرومان والعرب الذين مكثوا فيها مدة طويلة . ودول البلقان
مكثت في حكم الترك ولم تنهض الا في منتصف القرن
الثامن عشر ولولا مساعدة دول أوروبا الكبرى لها ما
أفادت نهضتها ولوقفت عند آمالها الوطنية

على أننا لو رجعنا الى التاريخ لوجدنا ان مصر في
خضوعها كانت خيراً من أوروبا في عهود الاقطاعات
والالتزامات والحروب الدينية ومحكمة التفتيش

ليس المستقبل بيد أحد من العباد وإنما هو بيد الله
 وحده كما يقول هوجو فخذ دولة من الدول العظمى الآن
 وأنبئي ماذا ينجي لها الغيب بعد ألف سنة الا يمكن أن
 يكون قد أدبل منها حينئذ وغلبت على أمرها وسقطت في
 حكم الاجنبي فاذا نهضت بعد كبوتها تطلب الخلاص من
 الاسر . تطلب عهدا الاول فهل ينسي ماضيها الجليل ويرد
 عليها بأنها لا تستحق الاستقلال ؛ — ذلك مثل مصر !



ج

« ضرب الاسكندرية واحتلال القطر المصري »

في صباح ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ . ضرب الاسطول
 الانكليزي ثغر الاسكندرية .

قام الاسطول بهذا العمل المحزن المدمر أثناء انعقاد
 مؤتمر الدول العظمى في الاستانة لحل المشا كل المصرية

حلا يتفق والفرمانات السلطانية ويطابق المعاهدات الدولية
وان هذا الوجيز لا يسع الكلام على أصل هذه المشاكل
وسببها والأيدي التي دبرتها وعملت لأثارها . والمآرب
السياسية التي هومت فيها وأخرجتها عن حقيقتها . وإنما
نكتفي هنا بتقرير حقيقة تؤيدها الحوادث وأقوال رجال
الحكومات وسياسيها : ألا وهي ان الأمة المصرية كانت
وقئذ فريسة لدسائس استعمارية متوالية هائلة وإنها بالرغم
من ذلك لم تحدد قط عن خطة العقل والرشاد .

رأت فرنسا والمانيا والنمسا والمجر وانجلترا وإيطاليا
وروسيا أن تعقد هذا المؤتمر يرسم الطريق الواجب على
الدول أتباعه لتصل الى فض المشاكل المصرية بغير مساس
بمقوق الأمة المصرية او حقوق الباب العالي .

فابتدأ المؤتمر أعماله بالاتفاق على (عقد التجرد عن المطامع)
الذى سيأتي نصه والذي يحول بين انجلترا وبين اكتساب
أى حق على وادى النيل أو أى امتياز خاص فيه

وفى الجلسة الثالثة المنعقدة فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٢

اقترح سفير إيطاليا ومندوبها في المؤتمر أن تتعهد الدول بالآلا
تفرد إحداها باتيان أى عمل في مصر مادام المؤتمر موجوداً
ولولا معارضة اللورد دوفرين مندوب إنجلترا في المؤتمر
لقبل مندوبو الدول هذا الاقتراح بغير قيد أو شرط . ولكن
اللورد دوفرين اقترح وضع مستثني للقاعدة

رأى هذا المندوب ان قبول هذا الاقتراح كما هو يشل
يد دولته عن تنفيذ برنامجها . وتحقيق مطامعها في مصر .
رآه عبء كبرى في سبيل قيام الاسطول بعمله في الاسكندرية
عمله الذى كان مقررأ والذي كان الاستعداد له قائماً على ساق
وقدم . من أجل ذلك اخترع مستثني للقاعدة وهو هياً دفاعاً
للحادث قبل وقوعه بل هياً رداً لا يكفي حتي لتبرير الظواهر
قال اللورد رداً على اقتراح المندوب الايطالى يجب
أن يستثني من التعهد المطروح على بساط البحث (حالة القوة
بالقاهرة) التي قد تلجىء دولة الى الانفراد . والمؤتمر قبل
الاقتراح مع هذا التعديل أو مع هذا الاستثناء .
كان الاسطول الانجليزى راسياً وقتئذ بالاسكندرية

فأخذ أميراله السير بوشان سيمور علي عاتقه إيجاد هذا
المستثنى لتنفيذ الحكم القاضي على مدينة الاسكندرية الآمنة
وللخلاص من ورطة هذا التعهد الدولي

اما الاميرال فانه لم يصادف عناء كبيراً في إيجاد المستثنى .
واقصد وجده الاميرال ولكن في نظر انجلترا وحدها . وجده
بان ادعي ان المصريين كانوا يرمون حصون الاسكندرية
ويقوونها اثناء وجود الاسطول في مياهها . وهذا عمل يهدد
الاسطول !!

دعوى الترميم والتقوية لم تكن طارئة على التعهد الدولي
وانما كانت سابقة على انشائه . ففي أواخر مايو سنة ١٨٨٢
أخبر الاميرال حكومته بان حكومة مصر آخذة في تقوية
حصون الاسكندرية . فلما أبلغ سفير انجلترا في الاستانة هذا
الخبر الى السلطان أراد السلطان ان يسد هذا الباب فأرسل
الى حكومة مصر أمراً قاطعاً بتوقيف اجراءات الترميم .
وقد صدعت حكومة مصر بالامر (تصريح اللورد ديلك في
مجلس العموم . الجريدة الرسمية المصرية عدد ٦ يونيه) وان

مسألة الترميم كانت تنتهي الى هنا لولا ان الاميرال في حاجة
كبرى الى المستثنى

لذلك عاد في ٦ يولييه ووجد الدعوى بان الحكومة
المصرية باشرت اجراءات الترميم والتحصين وفي هذه المرة
هدد باطلاق قنابله على الاسكندرية

لم يفد نفي هذه الدعوى من الحكومة المصرية التي
أجابت على تهديد الاميرال بانكارها حصول أى ترميم . ولم
يفد اجتماع قناصل الدول في مصر في ٧ يولييه وارسالهم
خطاباً الى دولهم للتوسط عند حكومة انجلترا وارسالهم
كذلك خطاباً الى الاميرال يأخذون فيه على عاتقهم تسوية
المسئلة مع حكومة مصر حسب هوى الاميرال كما لم يفد
شيئاً مسعى الباب العالي لدى حكومة انجلترا ونفيه هذه
الدعوى نفياً قطعياً صادقاً

كل ذلك لم يفد وما كان ليفيد ما دام ان الغرض إيجاد
مستثنى للقاعدة وان الاميرال رتب اسطوله في ٩ يولييه
استعداداً للعمل وأنذر المدينة في ١٠ يولييه وأخيراً نفذ القضاء

وأطلق الاسطول قتاله في الساعة ٧ من صباح يوم ٦١
يوليه سنة ١٨٨٢

هل لم تخالف انجلترا قرار المؤتمر؟ هل توفرت الحالة
المستثناة؟ ان الحالة المستثناة لم تتوفر

(١) — كان الاسطول الفرنسي راسياً في ميناء الاسكندرية
مع الاسطول الانجليزي وقد قرر أميرال هذا الاسطول بانه
لم يشاهد شيئاً من الترميم أو التحصين فانه أخبر حكومته
في ٥ وفي ١٠ يوليه بانه لم يلاحظ أى عمل في القلاع أو
الطوابي وأخبرها أيضاً بان الاميرال الانجليزي أخبره بعدم
مشاهدة شيء في ليلة ٧ يوليه

(٢) — ان حالة ترميم الحصون وتقويتها حق من حقوق
كل أمة لا سيما اذا كانت مهددة بالاغارة الأجنبية كما كان
حال الامة المصرية مع وجود الاسطول في مياهها فلو سلمنا
جدلاً بها لم يكن وهو صحة دعوى الاميرال الانجليزي فان
مصر تكون في دائرة حقوقها

(٣) — ان المؤتمر عين في قرار ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٢

حالة واحدة هي المقصودة من قوله (القوة القاهرة) وهي حالة احتياج أية دولة لحماية رعاياها في مصر من خطر قريب . وانجائرا لا تستطيع ان تقول ان رعاياها أو رعايا أية دولة كانوا حينئذ على خطر أو غير آمنين في مصر

(٤) — ان حصون الاسكندرية في هذا الوقت كانت ضعيفة جداً لا سيما امام أسطول قوى كالاسطول الانجليزي . فادعاء الاميرال سيمور بان تقوية هذه الحصون كانت تهدد اسطوله إدعاء على غير أساس . اذ كان من المستحيل جعل هذه الحصون كفوًا لتهديد الاسطول الانجليزي حتي مع العمل على تقويتها

من أجل ذلك أثار ضرب الاسكندرية بدون مسوغ ثائرة المنصفين من الانجليز فان أحد الوزراء اللورد (م . ج . بریت) انفصل عن زملائه الوزراء لهذا السبب وأعلن بلمجة شديدة جداً أن هذا الضرب مخالف للقانون الدولي مخالفة صريحة (١) وكذلك السير ولفرد لوسون

(١) انير رجستر سنة ١٨٨٢ صحيفة ١٤٨

المضو في مجلس العموم وقتئذ فانه خطب في هذا المجلس واحتج علي عمل الاسطول البريطاني احتجاجاً شديداً (١) كذلك فان كثيرين من الذين كتبوا علي المسئلة المصرية يرون ان انجلترا خالفت مقتضي قرار المؤتمر بضربها مدينة الاسكندرية وتدخلها في شؤون مصر (يراجع كتاب كوشى ص ١١٤)

أما تأثير هذا الحادث في الدول فقد كان سيئاً فان الدولة العلية احتجت احتجاجاً شديداً لدى جميع الحكومات وان قيصر روسيا تأثر تأثيراً سيئاً وكذلك إيطاليا على لسان وزير خارجيتها السنيور مانسيني (٢) — وقال المسيو فريسينه وزير فرنسا مامعناه ان في تنحي أسطولنا * (أبلغ اشارة) * (٣) والنمسا والمانيا كانتا أخف لهجة فان الاولى قالت باعتبار

(١) مجلس العموم جلسة ١٢ يوليه

(٢) الكتاب الازرق نمرة ٢٢٧ تاريخ ١١ يوليه

(٣) كتاب المسيو فريسينه على المسئلة المصرية ص ٢٨٥

عمل الاسطول دفاعياً اذا هو اقتصر على تجريد القلاع (١)
وان المانيا لم تبد رأياً قائله ان انجلترا عملت عملاً تحت
مسؤوليتها (٢)

هكذا أطلق الاسطول الانجليزى قنابله على ثغر
الاسكندرية ولم يقف عند تجريد القلاع أو الحصون أو
عند احتلالها وانما أنزل المساكن فتوغلت داخل البلاد حتى
تم للانجليز احتلال مصر وانا لا ندرى كيف كان وقع ضرب
الاسكندرية وتوغل الجيش الانجليزى فيها في نفوس أعضاء
المؤتمر

د

« الاحتلال امام القانون »

ان وجود انجلترا بمصر مناف للقانون الدولي ، مناف

(١) الكتاب الازرق نمرة ٢٩٥ بتاريخ ١٤ يولييه

(٢) كتاب المسيو فريسنيه ص ٢٩٧ - ٢٩٨

لمعاهدها التي أخذتها على نفسها امام الدول وامام الباب العالي
وامام مصر.

لا يبيح القانون الدولي احتلال أية بقعة من الارض
لأية دولة مهما بلغت من الحضارة والسلطان الا باسباب
محصورة ليس لدى انجلترا في مصر أية سبب منها .

فهي لا تستطيع ان تدعي الملكية بحق الفتح لان أساس
هذا الحق اعلان الحرب بطريقة قانونية وانجلترا لم تعلن الحرب
على الدولة العلية صاحبة الحق على وادي النيل بل انها كانت
صديقة لها وقت دخولها في مصر حتي انها طلبت معونتها
فاستصدرت من السلطان منشوراً أعلن فيه ان عرابي خارج
عليه وقد اترفت انجلترا في مكاتبات رسمية بان هذا المنشور
جاء بنتيجته المقصودة فانقض الكثيرون من حول عرابي
ووهنت قوته فانهزم وتغلبت عليه الجيوش الانجليزية على
قلتها (١)

(١) أعلن غلادستون وزير انجلترا ان عملهم في مصر غير عدائي

ولا يجعل انجلترا في حالة حرب مع تركيا

ولا تستطيع إنجلترا ان تدعي بان السلطان قد تنازل لها عن وادى النيل لأنه لم يتنازل لا صراحة ولا ضمناً بل ان الباب العالي بالمعكس كان يقدم الاحتجاجات الرسمية المتوالية على اجراءات الدولة الانجليزية بمصر وافتئاتها على حقوقه فيها وكان كلما سنحت فرصة يطلب جلاء الانجليز عن وادى النيل (١) حتي لقد عين مختار باشا مندوباً سامياً للمفاوضة في تحديد وقت الجلاء سنة ١٨٨٥ ولما فشلت المفاوضات أرسله الى مصر ليكون بقاءه فيها احتجاجاً حياً على

واليك خطاب الاميرال سيهور الخديوي في ٢٢ يولييه سنة ٨٢
 « أنا أميرال الدوتانم اري من الواجب ان أسارع فأؤكد اسموكم بان حكومة بريطانيا العظمي لا تنوي مطلقاً فتح مصر ولا مس دين المصريين ولا حريتهم بأي حال كان . وانما ترني الى غرض واحد وهو حماية سموكم والشعب المصري من التأثيرين .. »

وهذا منشور القائد ولسلي في ١٩ اغسطس سنة ٨٢
 « انما أرسلت حكومة جلالة الملكة الجنر دالى مصر لاعادة سبلطة الخديوي »
 (١) راجع كزشري عن بيان بعض هذه الاحتجاجات

وجود الاحتلال

وأكثر من هذا فإن الباب العالي لا يملك وحده حق التنازل عن مصر لأن مركزها السياسي تقرر باتفاق الدول العظمى كما سنبين

ولا تستطيع إنجلترا أن تدعي ملكية مصر بحق الاستيلاء لأن هذا الحق لا يكون إلا في البلاد المهملّة ولم تكن مصر في عداد تلك البلاد كما أن هذا الحق يقتضي إخبار الدول به وقت حصوله بصفة رسمية وبالطرق الدولية ولم تفعل إنجلترا شيئاً من ذلك

وأكثر مما تقدم فإن احتلال إنجلترا لمصر مخالف للمعاهدات الدولية التي ضمنت فيها الدول ومنها إنجلترا للدولة العلية بقاء سيادتها على مصر تارة وعلى جميع البلاد التابعة لها ومنها مصر تارة أخرى

ففي سنة ١٨٤٠ وقعت بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا والروسيا على معاهدة لندن التي ضمنت للدولة العلية مركزها في مصر وضمنت لمصر استقلالها الداخلي إزاء أوروبا وإزاء

تركيا وانضمت فرنسا الى الدول باعترافها بالبروتوكول المؤرخ
١٠ يوليه سنة ١٨٤١

وفي معاهدة باريس الواقعة في ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦
ومؤتمر برلين المنعقد في سنة ١٨٧٨ كفلت الدول جميعاً
ومعها إيطاليا للدولة المصرية سلامة جميع بلادها من الاعتداء
عليها ومنها وادى النيل

وبذلك صار مركز وادى النيل مكفولاً من جميع
الدول العظمى

وفي ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٢ قبل ضرب الاسكندرية
بنحو أسبوعين اجتمع مندوبو فرنسا والمانيا والنمسا والمجر
والانجلترا وإيطاليا وروسيا في مؤتمر القسطنطينية كما يينا
ووقعوا على وثيقة سموها « عقد التجرد عن المطامع » اتفقوا
فيه على احترام مركز مصر وحقوقها طبقاً للمعاهدات
والفرمانات وعلى أن لا تحاول أية دولة منهن إيجاد مركز خاص
لها في مصر وهذا نصه

« تتعهد الحكومات التي وقع مندوبوها على هذا العهد

بأن لا تحاول في أى اتفاق يتم بينها على المسألة المصرية
تملك شيء من أرض مصر ولا الوصول الى أى امتياز خاص
ولا نيل امتياز تجارى لرعاياها غير ممكن نيله لرعايا الحكومات
الآخري »

فهذه المعاهدات الدولية التي لم تتنازل الدول ولا الدولة
العلية ولا مصر عن التمسك بها لا زالت قائمة سارية واجبة
الاحترام ومخالفة انجارتها لمقتضاها لا يكسبها أى حق لان
عملها غير مشروع وبديهي أن نقض التعهدات لا يعطي
ناقضها أى حق .

لذلك اجتمعت كلمة السياسيين وعلماء القانون علي ان
احتلال الانجليز لمصر لا مسوغ له قانوناً فقد قال المنيو
فربسينيه وزير خارجية فرنسا سابقاً ما ترجمته

« ان مركز الانجليز في مصر موجود في الواقع وليسكن
لا أثر له في نظر القانون وقد يتول متي رأيت أوروبا أن
الوقت حان » (راجع كتابه المسئلة المصرية) وقال أيضاً
ما ترجمته : —

« ان انجلترا اليوم كما كانت يالامس لا حق لها في
السيادة علي مصر أو بسط حمايتها عليها فهي ليست ائمة
عن السلطان فيها . ولا زالت معاهدتا سنة ١٨٥٦ وسنة ١٨٧٨
ساريتين فلاوروبا الحق اذن في أن تحرك المسألة المصرية
ان شاءت وتطلب حلها حلا يطابق القانون » (راجع كتابه
المسألة المصرية)

وقال مثل ذلك العلامة بون فيس وفوشي في كتابهما
« القانون الدولي العام ص ٩٥ نمرة ١٨٩ » والمسيو هانوتو في
خطبة له أمام مجلس النواب في ٨ فبراير سنة ١٨٩٨
وقال المسيو دي مارتنس في الجزء الاول من كتابه
ص ٣٣٦ نمرة ٦٠

« ان مركز الحكومة المصرية أنشيء باتفاق الدول فلا
يجوز تغييره أو تعديله الا باتفاق هذه الدول »
وان انجلترا نفسها لم تنكر علي مصر حقوقها ولم تدع
مشروعية احتلالها كما يتضح لك من ايراد التصريحات الآتية :
(١) « ان حكومة جلالة الملكة لا ترمي الى احتلال

مصر أو ضمها ولا مأرب لها الا صيانة سيادة الباب العالي
وحفظ سلطة الخديوى » (تقرير السير ادوارد ماليت وكيل
انجلترا السياسي في مصر لجلالة السلطان في ٢١ سبتمبر سنة
١٨٨١ — الكتاب الازرق)

(٢) « تنحصر رغبتنا في احتفاظ مصر باستقلالها الادارى
الذى منحها السلطان اياه فاذا حاولت حكومة جلالة
الملكة المساس بهذا الاستقلال او الحرية فتكون قد خالفت
أعز تقاليدھا التاريخية وان في رابطة مصر بالباب العالي لا
قوى ضمان لها ضد التداخل الاجنبى » . (اللورد جرانفيل
للسير ادوارد ماليت في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ — الكتاب
الازرق)

(٣) « بالرغم من كل هذه الاشاعات والريب فليس لنا أى
غرض في ان نسعى لاحتلال مصر أو ضمها اليها وكل ما نريده
هو المحافظة على الحالة الاصلية وحقوق السلطان » (تصريحات
اللورد جرانفيل لموزوروس باشا في ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ —
الكتاب الازرق)

(٤) « لقد صرحت للسلطان بان ليس لنا أى مطمع في مصر بل ان كل ما نريده هو المحافظة على الحالة الاصلية وان الرأى العام في انجلترا يجمع على هذا وانني ما كنت أجهل ما كان يخامر نفس جلالته من الشك واكم أسفت لاستسلام جلالته لمخاوف وهمية» (تصريحات اللورد دفرين سفير انجلترا في الاستانة لجلالة السلطان في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ — الكتاب الازرق)

(٥) « لا تسمي انجلترا وراء الحصول على مصلحة ذاتية في مصر لان ذلك لا يتفق مع مصلحة أوروبا ولا مع مصلحة المصريين أنفسهم» (تلغراف اللورد جراتيل رئيس الوزارة الانجليزية الى اللورد دفرين في ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ — الكتاب الازرق)

(٦) ليس لبريطانيا العظمى أى مطمع في مصر فهي لا ترسل جنودها الا لاعادة النظام اليها ورد سلطة الخديوى المفقودة وقد عقدت العزم على أن تفوض لأوروبا التسوية النهائية للمسألة المصرية» (تصريحات المستر غلادستون رئيس

الوزارة الانجليزية في مجلس النواب في ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٢
 - الكتاب الاصفر)

(٧) « تشرف حكومة جلالة الملكة بان تبلغ المؤتمر
 (مؤتمر القسطنطينية) بانه متي تم الغرض العسكري تدعو
 الدول لوضع أساس حكومة ثابتة لمصر » (تلغراف اللورد
 جرانفيل الى اللورد دفرين في ٢ اغسطس سنة ١٨٨٢
 - الكتاب الازرق)

(٨) « أعلن أمام العالم المتمددين بأعلى صوتي ان ليس
 لانيجلترا في مصر صالح خاص وانما هو صالح جميع العالم
 ولم نذهب الى مصر الا لتخليص الشعب المصري من الظلم
 والاستبداد العسكري فانيجلترا نقية الضمير لا يارب لها
 تخفيها عن الدول الاخرى فيحق لها إذن أن تطلب ثقتهم
 بها وعطفهم عليها » . (خطبة المستر غلادستون رئيس
 الوزارة الانجليزية في ٩ اغسطس سنة ١٨٨٢ - جريدة الشمس)
 (٩) منشور اللورد جرانفيل لسفراء انجلترا في الخارج
 الذي يوضحهم فيه بأن يؤكّدوا للحكومات الأخرى تجرد

انجلترا من الغاية في مصر وعزمها على أن تشترك مع جميع هذه الحكومات في تسوية جميع المسائل الخاصة بمصر وبقناة السويس (اغسطس سنة ١٨٨٢) .

(١٠) « لا تنوى إنجلترا بسط حمايتها على مصر ولا إخضاعها لها » (اللورد جرانفيل في سبتمبر سنة ١٨٨٢ - الكتاب الأخضر الإيطالي)

(١١) « لن أضيع وقتي في تكذيب ما يعزونه لانجلترا من رغبتها في بسط حمايتها على مصر فان هذه تكون بمثابة إيجاد (ارلندا) لنا في الشرق تورث أعقابنا الحسرة والندم . وإننا متى استتب النظام نعود أدرأجنا اذ لا نبتغي غير إعادة الأمن فيها وضمان سماعتها واستقلالها » . (خطبة تشامبرلان في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ - التيمس)

(١٢) « ستحترم جميع التعهدات الدولية الخاصة بمصر » (الملكة فكتوريا في خطبة العرش بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ - التيمس) .

(١٣) « لم تفكر حكومة جلالة الملكة أصلا في ضم مصر

فان ذلك يكون وصمة في شرف انجلترا » (تصريحات
غلاستون رئيس الوزارة في مجلس النواب بتاريخ ٩ اغسطس
سنة ١٨٨٣ - التيمس)

(١٤) « ان حكومة جلالة الملكة تعارض أشد المعارضة
فكرة ضم مصر وكل ما شابهه حرصاً علي وعودها الصريحة
من جهة وطبقاً لمصالح انجلترا من جهة أخرى » (تصريحات
السير شارلس ديلاك في مجلس النواب بتاريخ ٩ اغسطس
سنة ١٨٨٣ - التيمس)

(١٥) « لا ترمي انجلترا بأية حالة الي ضم مصر اذ ليس
لها حق يسوغه والا كان ذلك منها سياسة خرقاء فان ضم
قبرص لا زال الي الآن موضع التأسف فلا ضم ولا حماية
وسنخلي مصر بمجرد إعادة الأمن والسكينة فيها » (خطبة
السير وايم هاركورت في ١٥ ابريل سنة ١٨٨٤ - التيمس)
(١٦) « ان حكومة جلالة الملكة عازمة عزمها أكيداً علي
اخلاء مصر لأسباب سياسية ومالية » (اللورد جرانفيل الي
حسن فهمي باشا في ٨ فبراير سنة ١٨٨٥ - الكتاب الأزرق)

(١٧) « إننا لا تقبل أبداً ضم مصر أو بسط الحماية عليها أو احتلالنا لها لأجل غير مسمى وفوق ذلك فأننا نرفض بذاتنا فكرة أخذ تعويض عن المجهودات والضحايا التي بذلناها الى اليوم — لقد كانت السياسة الانجليزية في مصر قائمة على الخطأ وخير ما يعمل في هذه الحالة هو أن نضع في الحال حداً للتدخل في شؤون مصر » (غلادستون في بيانه السياسي المؤرخ ١٨ ستمبر سنة ١٨٨٥ — التيمس)

(١٨) ان جميع الوزراء الانجليز الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أجمعوا على الاعتراف بان احتلال انجلترا لمصر زائل لا محالة وقد سجلت أوروبا هذه الاعترافات فطول الاحتلال إذن لا يؤثر مطلقاً في مركز مصر ». (خطبة اللورد سالسبوري رئيس الوزراء في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ — التيمس)

(١٩) « لقد نفت حكومة الملكة ما نسب اليها من الميل الى ضم مصر أو بسط الحماية عليها . لقد قالوا كثيراً ان انجلترا تنوى احتلال مصر احتلالاً دائماً ولكن فليعلموا ان ذلك مناقض لتقاليد السياسة الانجليزية ولتعهداتنا لجلالة

السلطان وللقانون الدولي « (تقرير السير هنري درومند
وواف السفير فوق العادة بالقسطنطينية للصدر الأعظم
سنة ١٨٨٧ الكتاب الأزرق نمرة ٢)

(٢٠) « ان فشل المفاوضات بين تركيا وانجلترا لا يحرر
انجلترا من تعهداتها قبل الدول « (تصريحات السير جيمس
في مجلس النواب في ١١ اغسطس سنة ١٨٨٧ التيمس)

(٢١) « من المتوقع ان تنجلي عن وادي النيل جميعه في القريب
العاجل « (تصريحات المستر د . ه . سميث في مجلس النواب
في أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ — التيمس)

(٢٢) « لا يمكننا ان نبسط الحماية على مصر ولا نحتلها احتلالا
دائما والا تناقضنا تعهداتنا الدولية الوثيقة « (اللورد سالسبوري
رئيس الوزراء في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ في مجلس النواب
التيمس)

(٢٣) « لقد حان الوقت لاخلاء مصر !! « (خطبة السير
شارلس ديلاك في ١١ يناير سنة ١٨٩٢ — التيمس)
(٢٤) « اتنا لا نستطيع ان نبقي بمصر بغير ان نحل بتعهداتنا

الصريحة ونجمل سلوكنا مرذولا لدى أوروبا « (السير هنرى كامبل بانيرمان في ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٤)

(٢٥) « ان وادى النيل كان للمصريين وسيبقى لهم »
(اللورد سالسبورى رئيس الوزراء في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨
- الكتاب الاصفر)

وهكذا فانك ترى ان الحكومة الانجليزية أعلنت مرارا على لسان ملكتها ووزرائها ورؤسائها وساستها ومعتمديها ونوابها بان ليس لها أى مآرب من احتلال وادى النيل وان احتلالها له مؤقت وانها لا تنوى قط البقاء ولا وضع الحماية عليه وبالجمله فانها كانت تجاهر باحترام الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية وعهودها ووعودها الصريحة — أكثر من هذا فان مسألة تحديد يوم الجلاء كانت موضوع بحث في عدة ظروف — بحث بمناسبة الغاء المراقبة الثنائية وبمناسبة تعديل قانون التصفية وبمناسبة الاتفاق على معاهدة قنال السويس — وان مأمورية (درومند وولف) الشهيرة معلومة للجميع وقد كانت تعهدت انجلترا على لسانه بالجلاء في سنة

١٨٨٨ — وفي غضون سنة ١٨٨٩ حاول الميسو (سيلار) وزير فرانس فتح مفاوضات الجلاء وفي سنة ١٨٩٢ حدث الميسو (وادنجتون) سفير فرانسافي لندره اللورد سالسبوري في موضوع الجلاء .

وقد كانت إنجلترا تدخل في مفاوضات الجلاء على مبدأ التسليم بوجوبه ولم تكن تدعي ان احتلالها حقاً مشروعاً أو انها اكتسبت أى امتياز في وادى النيل أو ان مصر فقدت شيئاً من حقوقها المكتسبة قبل دخول الانجليز فيها .

وان فشل هذه المفاوضات سواء كانت مع الدول أو مع الباب العالي لا يكسب إنجلترا شيئاً من الحق كما جاهر بذلك صراحة السير جيمس فيرجسون في مجلس النواب البريطاني بجلسة ١١ اغسطس سنة ١٨٨٢ — لا سيما اذا كان سبب فشلها يرجع الى الرغبة في الاحتفاظ بحقوق مصر والتمسك بمقتضى فرمانات والمعاهدات الدولية فان السبب في فشل مفاوضات درومند وواف التي ابتدأت سنة ١٨٨٥ ان إنجلترا أرادت بمناسبة تحديد وقت الجلاء ان تحتفظ بحق

الرجوع إلى مصر إذا طرأت فيها بعد الجلاء حوادث تهدد النظام في الداخل أو تعرضها إلى خطر عدو من الخارج. وكان من شأن الاحتفاظ بهذا الحق كما يقول المسيو دي فريسينيه في كتابه ص ٣٦٩ اشتراك إنجلترا مع تركيا في السيادة على مصر أو بمباراة أخرى كان من شأنه صبغ الاحتلال الانجليزي في عهده الثاني بصبغة الحق. وإن دولة كالدولة البريطانية بلغت ما بلغت من الدهاء والتفوق في السياسة لا يصعب عليها أن تخلق الطوارئ التي تبرر تدخلها من جديد في مصر ورجوعها إليها بمقتضى الحق المحتفظ به وهناك يكون عملها في هذه المرة واقعا من دولة ذات صفة في الداخل.

قبل أن نترك هذا الباب نرى من اللازم أن نقول كلمة على اتفاق ١٩٠٤ فان اللورد كرومر وغيره من رجال السياسة الانجليزية اكبروا من شأن هذا الاتفاق اكبارا لا يتفق ومؤداه

في سنة ١٩٠٤ عقدت إنجلترا مع فرنسا هذا الاتفاق على حساب مصر ومراكش فتعهدت فرنسا ان لا تعرقل

أعمال إنجلترا في مصر وتعمدت إنجلترا ان لا تمر قل أعمال
فرنسا في مراكش . فما قيمة مثل هذا الاتفاق ؛ وما تأثيره
في حقوق مصر ؟! هل ينهب هذا الاتفاق بحقوق الأمة
المصرية ؟ هل تضع به الفرمانات السلطانية المؤيدة من جميع
الدول العظمى والمعاهدات الدولية اللاحقة بها ؟! كلا !

(١) - ان الفرمانات والمعاهدات الدولية انشأت لمصر حقاً
هو الاستقلال الداخلي فكل تعاقد يخس هذا الاستقلال
يكون باطلا ما دام ان الأمة المصرية لم تكن طرفا فيه .
فالامة المصرية لم تكن طرفا في اتفاقية سنة ١٩٠٤ كما انها
لم ترض بها بل انها والت الاحتجاج صراحة على بقاء
الاحتلال بعد هذه الاتفاقية كما كانت تفعل من بدء الاحتلال وان
احتجاجات الحزب الوطني التي كان يرسلها باسم الأمة المصرية
في ١٤ ستمبر (١) من كل عام الى الحكومة الانجليزية والى
الباب العالي معلومة وكذلك المؤتمرات السنوية التي كان
يعقدها الحزب الوطني في مصر وفي أوروبا كانت كلها
(١) ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ هو تاريخ دخول الانجليز مدينة القاهرة .

احتياجات على الاحتلال .

(٢) ان الدول العظمى والدولة العلية وضعت باتفاقها جميعاً نظام مصر الدولي وبديهي ان اجماع هذه الدول يكون اذن شرطاً لازماً في احداث أي تغيير على هذا النظام ، فلا تملك دولة منها أو اثنتان تقض ما اتفق عليه المجموع .

(٣) ان هذا الاتفاق نص صراحة في المادة الأولى منه على احترام انجلترا لمركز مصر الدولي (١)

والمسيو فريسينيه يرى بحق ان هذه المادة تخدم القضية المصرية لانها تزيل ما عسى أن تكون أحدثته من الأثر محاولات انجلترا تغيير مركزها في مصر (كتابه المسألة المصرية ص ٤٢٩) ومما طلتها في القيام بتعهد الجلاء .

(٤) ان هذا الاتفاق كما يرى المسيو فريسينيه وغيره من رجال السياسة لم يسبب فرنسا سوى شيء واحد هو فتح المفاوضات في شؤون مصر ولكن ليس من شأنه أن يمنعها

(١) المادة الأولى من هذا الاتفاق تقول « تعان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ان ليس في مزمها ان تغير مركز مصر السياسي »

بأى حال من الأحوال من حق التمسك بالفرمانات
والمواثيق الدولية اذا طرحت المسئلة المصرية على بساط
البحث .

فهذا الاتفاق الذى اعتبره اللورد كرومر (١) قاضياً
على مركز مصر الدولى لم يؤثر شيئاً اللهم الا أن انجلترا صارت
في مصر من بعده بغير رقيب وسارت في شؤونها بغير حذر
وان مركز مصر بعده هو مركزها قبله لا زال سليماً
متيناً من وجهته القانونية .

وكذلك الحال في الاتفاقات التي عقدتها انجلترا مع
المانيا في سنتي ١٨٩٠ و ١٨١٣ فانها خاصة بتحديد مناطق
النفوذ في أفريقيا ولم تكن مصر ولا بقية الدول ولا الدولة
العلية طرفاً فيها لذلك فهي لا تؤثر شيئاً في مركز وادى
النيل السياسي .

نرى من كل ما تقدم أن انجلترا الآن في مصر بغير سند
قانوني وان جلاءها عنها أمر يوجب القانون الدولى بل يحتمه

(١) تقرير اللورد كرومر عن مصر والسودان سنة ١٩٠٤ .

عليها الشرف الوطني والسياسة الحكيمة .

لقد طالما سمعنا في هذه الحرب الضروس الاحتجاجات
الشديدة المتوالية على مخالفة مقتضى القانون الدولي وعلى نقض
العهود والمواثيق فنحن باسم هذا القانون . باسم العهود والمواثيق
بل باسم العدل والانسانية اللذين هما قانون مؤتمر الصلح
الحالي نطالب جلاء الانجليز عن وادى النيل . نطلب الحرية
كاملة مجردة عن كل قيد . نطلب المساواة والأخاء بيننا
وبين ضيوفنا اللذين يعيشون معنا على أرض مصر . نطلب
الاستقلال التام .

ليكن عمل أمريكا مع جزيرة كوبا (١) مثلاً صالحاً
لانجلترا وللعالم كله . وليعلم أنصار الاستعمار ان أمريكا بعملها
مع كوبا أثارت الأمريكين فخراً وطنياً هو أسمى وأعلى من

(١) كوبا اكبر جزر الانديز في أمريكا . عدد سكانها ١٥٧٣٠٠٠
غنية بمحاصيلها . وكانت هذه الجزيرة في حكم الاسبانين فاحتلتها
أمريكا في سنة ١٨٩٨ ثم غادرتها من تلقاء نفسها في سنة ١٩٠٢
وتركت شؤونها لأهلها .

امتلاكهم لهذه الجزيرة وان حاجة الشعوب الى الفخر الوطني
هي أقوى من حاجتهم الى التوسع في الاستعمار وامتلاك
البلاد والتحكم في رقاب الشعوب .



« أعمال الانجليز في مصر »

دخل الانجليز هذه البلاد وعلى رأسها حكومة دستورية
مستقلة استقلالاً داخلياً مسؤولة امام مجلس نيابي تام السلطة
دخلوها والراية المصرية تحفق على ربوع السودان . وتظل
مجرى النيل كله . دخلوها وقد خُطت خطى واستعانت في سبيل
العمران والمدنية . فالي أية حالة وصلوا بنا بعد ستة وثلاثين
عاماً؟! الى أية هاوية قذفوا بنا الآن؟

لقد دخلوا مصر وهم يتعهدون انهم لا يبحثون فيها عن

امتياز خاص أيا كان نوعه بدولتهم أو رغايهم . ويقسمون
 أغلظ الايمان انهم جاؤا اليذا أصدقاء أحياء لا يقصدون إلا
 تثبيت قواعد العرش الخديوى وإعادة الامن الى نصابه مع
 احترام مركز مصر الدولى فماذا فعلوا بالعهود والايمان ؟
 ليس من المستطاع في وجيز كهذا ان نسر دولو بالانجاز
 ما فعله الانجليز حتى صاروا الى ما صاروا اليه من اختصاصهم
 دون غيرهم من الامم بخيرات مصر ونعمها والتسلط على قتال
 السويس فيها وعلى مداخلها ومخارجها وعلى نهر النيل كله .
 وعلى البحر الاحمر فلقد كانوا في كل يوم يخلقون الاسباب
 لا طالة أمد احتلالهم حتى تعددت وتغيرت وتناقضت وكانوا
 يقرنون الاسباب بالوعود الرسمية بالجلاء والاعتراف بحالة
 مصر الدولية حتى بذلك تمكنوا من البقاء كل هذه المدة
 الطويلة في أرض لا حق لهم بالبقاء فيها يوماً واحداً . كما انهم
 كانوا يعملون على بسط نفوذهم وطي نفوذ الامم الأخرى
 بوسائط كثيرة ايس هنا محل إيرادها .
 كذلك ليس من المستطاع ان نسر هنا كل أعمالهم

معنا حتي تمكنوا من التحكم تحكما مطلقا في جميع شؤون البلاد صغيرها وكبيرها وحتى كاذوا ان يرجعوا بنا القهقري مدة قرن من الزمان وانما نكتفي في هذا الموجز بايراد بعض أياديهم !!! على مصر :

(١) المجلس النيابي المصري

لما دخل بونابرت مصر كان على ما نرى متشعبا بمبادئ الثورة الفرنسية فقد إبتدأ عمله فيها بأن طلب من المصريين انتخاب عشرة منهم ليكونوا مجلسا للشورى فانتخب هذا المجلس وجعل الشيخ عبدالله الشرقاوى رئيسا عليه . بعد ذلك شعر بونابرت ان هذا المجلس لا يمثل طبقات الامة المصرية فعمد الى تشكيل مجلس عام مؤلف من مندوبين لجميع الطبقات عدد أعضائه ستون عضوا ينتخبهم الاهلون . وشكل مجلسا آخر أعضاؤه أربعة عشر يختارهم الستون من بينهم . وسمي المجلس الاول الديوان الكبير وكان يجتمع عند الاقتضاء للنظر في الشؤون الخاصة بالاهالى . اما المجلس الثاني فسماه الديوان الخصوصي وكان يجتمع على التوالى وكان

بونابرت لا يبرم أمراً مهماً في مصر إلا بعد أخذ رأى هذا
الديوان

خرج الفرنسيون من مصر وجاء بعدهم محمد علي باشا
فأنشأ كما قدمنا مجلساً سماه مجلس المشاورة الملكى يتراوح
عدد أعضائه بين ٣٠ و ٤٠ عضواً ينظرون في شؤون البلاد
العامة ويبدون رأيهم في القوانين قبل سنها (١)

ورأى اسماعيل ان مبادئ الحرية والمساواة سرت في
نفوس الامة المصرية فبادر الى إنشاء مجلس نيابي في سنة ١٨٦٦
قبل أي ارتباك مالى . وان هذا المجلس وان كان غير حائز
لكل أركان النظام النيابي الا أنه كان خطوة كبرى نحو
الوصول قريباً الى غاية هذا النظام : ولولا ما طرأ من
الحوادث في عهد اسماعيل لظهر أثر هذا المجلس في المسائل
التشريعية والعمومية .

وفي عهد توفيق نالت الأمة مجلسها النيابي تام السلطة

(١) يراجع تاريخ مصر من الفتح العثماني المقرر من وزارة
المعارف ص ١٤٣ تأليف عمر الاسكندري وسليم حسن .

بل ان الأمة أخذت هذا المجلس أخذاً .

جرت انتخابات أعضاء هذا المجلس في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨١ وأظهر شريف باشا ارتياحه من نتيجة الانتخابات واجتمع المجلس لأول مرة في ٢٦ ديسمبر من السنة نفسها وسن بعض القوانين ولما لم يتفق مع الوزارة في مسألة الميزانية استقالت الوزارة . (١) وبقي هذا المجلس الى أن جاء الاحتلال فابتدأ أعماله بانعلاء هذا المجلس وأنشأ مكانه مجلسين بأمرين عاليين في أول مايو سنة ١٨٨٣ أحدهما وهو مجلس شورى القوانين مكون من ٣٠ عضواً أربعة عشر منهم دائمون و١٦ ية تخبون بالقرعة من أعضاء مجالس

(١) من جملة نصوص قانون مجلس النواب « ان النواب مطلقو الحرية في اجراء وظائفهم لا يتقيدون بأوامر أو تعاليمات تخل باستقلال آرائهم ولا بوجد أو وعيد يوجه اليهم . وان المشاريع والقوانين يجب أن تعرض على المجلس للنظر فيها وانتقادها ولا تكون قانونية ويصح العمل بها ما لم تتل في مجلس النواب مادة مادة وتقرر حكماً حكماً ثم يصدق عليها الجانب الخديوي . وان النظار مسؤولون لدى

المديريات (١) وابداء الرأي فيما تعرضه عليه الحكومة من القوانين واللوائح والميزانيات وهي غير مقيدة برأيه لكن عليها أن تعلنه بالأسباب التي تمنعها من الأخذ به وليس للمجلس حق المناقشة في رد الحكومة . وأما الثاني فهو الجمعية العمومية . وتتكون من أعضاء المجلس الأول و٤٦ مندوباً من طبقة الأعيان وتنعقد هذه الجمعية مرة كل سنتين ولها اختصاصات كلها شورية لا قيمة لها اللهم إلا ما جاء بالمادة

النواب فيما يقررونه وانه لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو ضرائب في الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصدق عليه مجلس النواب .»

(١) مجالس المديريات مجالس وضعها اللورد دوفرين في كل مديرية مجلس ولها اختصاصات ضئيلة فيما يختص بمديرياتها وتعديلت اختصاصاتها في سنة ١٩٠٩ وأهم التعديلات حقها في وضع ضريبة على الاطيان لا تتجاوز خمسة في المائة من الاموال المقررة على الاطيان لصرفها في منافع عمومية ومنها التعليم

٣٤ منها (١)

فنحن نرى ان هذين المجلسين بعيدان جداً عن تحقيق النظام النيابي وانما كان إنشاؤهما وسيلة لالغاء الحكم النيابي من مصر . فان هذين المجلسين لا يمثلان الامة أى تمثيل لأن قانون الانتخاب بعيد عن ان يخرج مندوبين حقيقيين بما وضع فيه من القيود والنصوص المعيبة كما انهما لا يحققان إرادة الامة لأن رأيهما استشارى . ولأن الحكومة اذا ردت على هذا الرأي لا يكون للمجلس حق المناقشة فى رد الحكومة . ولأن الوزراء غير مسؤولين امامهما ولا نهما لا يملكان حق عرض نصوص القوانين من عندهما

بقى هذا النظام الى سنة ١٩١٣ . فأنشئت الجمعية التشريعية بدلا من هذين المجلسين

رأت انجلترا طلبات الامة المتكررة المتوالية للدستور من

(١) — المادة ٣٤ «لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية فى القطار المصرى الا بعد مباحثة الجمعية العمومية فى ذلك وقرارها عليه »

الخدوى تارة على لسان الحزب الوطني وتارة على لسان
مجلس الشورى والجمعية العمومية فعمدت الى طريقة التخدير
وتسكين العواطف الوطنية وأنشأت الجمعية التشريعية

لا تختلف الجمعية التشريعية عن المجلسين السابقين في
الجوهر . فرأي الجمعية استشارى محض والوزراء غير مسؤولين
امامها وان جميع التعديلات كانت غير جوهرية حتى التي
حصلت في قانون الانتخاب فان القيود الصارمة لا تزال باقية
(راجع القانونين نمرة ٥٢٩ ونمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣)

وان هذه الجمعية التي لم تنعقد الا دوراً واحداً ووقفت
طول مدة الحرب ولا تزال موقوفة الى الآن .

فاذا قلنا أن الانجليز رجعوا بنا القهقري مدة قرن من
الزمان بعد احتلال ٣٦ سنة فنحن إذن صادقون لان مجلسي
شورى القوانين والجمعية العمومية السابقين ومجلس « الجمعية
التشريعية » الذى حل محلها لا تختلف كثيراً عن الديوان
الخصوصى الذى أنشأه بونايرت بمصر من منذ ١١٨ سنة
اللهم الا بأن ديوان بونايرت كان عاطلاً من الظواهر

الخادعة لانظار ولم يحل محل نظام دستوري تام
فهذه أول يد للانجليز في مصر .
المحاكم والتشريع .

شعرت مصر من عهد محمد علي باشا بحاجتها الى محاكم
منظمة وقوانين مكتوبة وافية فابتدأ هذا المصالح الكبير
يسن كثير من القوانين بمساعدة مجلس المشاورة الملكي
وبانشاء بعض المحاكم . ثم حذا سعيد باشا حذوه فسن
بعض القوانين الصالحة . أما اسماعيل فقد ابتدأ العمل الاكبر
حيث أقنع الدول في سنة ١٨٧٥ بالموافقة على تكوين المحاكم
المختلطة وعلى قوانينها .

وفي عهد توفيق تكونت لجنة مختلطة من مصريين
وأوروبيين اختصاصيين لسن القوانين الأهلية اللازمة
ووضع نظام المحاكم الأهلية فباشرت هذه اللجنة أعمالها
حتى انتهت منها في سنة ١٨٨١ ولكن توقف تنفيذ النظام
بسبب الحوادث التي تلت هذه السنة فلم يتنفذ الا في
سنة ١٨٨٣ .

فالمحاكم والقوانين ليست إذن من عمل الانجليز وان كان العمل بها لم يبتدىء الا بعد احتلالهم ولو كان للانجليز أى يد فيها من أول الأمر لكانت الآن نسخة من القوانين الهندية والنظام القضائي الهندي وان في استمداد روحها من الشريعة الإسلامية ومن القانون الفرنسي أكبر دليل على بعد الانجليز عنها في بدء انشائها .

ولقد أظهر العمل ان هذه المحاكم والقوانين في حاجة الى تعديل واصلاح ولكن الحكومة لم توفق الى الآن الى هذا التعديل والاصلاح وكيف تستطيع أن تسد هذه الحاجة في عهد الاحتلال والأمة صاحبة الشأن لا تشترك مع الحكومة في شيء .

على أن الحكومة حاولت إدخال بعض التعديل والتغيير فذهبت مجهوداتها هباء . وكان عدم الثبات على قانون أو نظام قضائي من مميزات مدة الاحتلال . كما أن من مميزات انشاء المحاكم الاستثنائية والغاء الدرجة الثانية من الجنايات وسن القوانين المقيدة للحرية

في ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ بناء على طلب اللورد كرومر
 معتمد إنجلترا في مصر وقتئذ أنشئت المحكمة المختصة للحكم
 في الجنح والجنايات التي يتهم فيها الأهالي بالاعتداء على جنود
 جيش الاحتلال وضباطه أو على بحارة السفن الحربية
 البريطانية الراسية في ميناء مصرية . . .

وهذه المحكمة تتألف من رئيس هو ناظر الحقلانية
 وأربعة أعضاء ثلاثة منهم إنجليز والرابع أحد رئيسي محكمة
 مصر أو محكمة اسكندرية .

وليست هذه المحكمة مقيدة في أحكامها بقانون ما
 ولها أن تحكم بجميع الجزاءات حتي الجلد والاعدام . ولا
 تقبل أحكامها الطعن أيا كان نوعه

وقد انعقدت هذه المحكمة لآخر مرة في سنة ١٩٠٦
 لمحاكمة بعض القرويين من قرية دنشواي التي أصبحت بحادثتها
 تاريخية على صغر شأنها - ترك ضباط من الإنجليز في
 ١٣ يونيه سنة ١٩٠٦ معسكرهم بالقرب من دنشواي
 بمديرية المنوفية وقصدوا صيد الحمام في الاملاك الخصوصية

للاهلالي فنبه شيخ قروي المترجم المرافق لهم الى ان الاهالي
استأثروا في العام الماضي من صيد الحمام وبالرغم من هذا التنبيه
فان الضباط أخذوا في الصيد وأطلقوا العيارات النارية
فجرحت امرأة وحرق غيط فاجتمع الفلاحون
ووقعت مشاجرة بينهم وبين الانجليز جرح فيها ثلاثة من
القرويين وثلاثة من الضباط الانجليز الذين انفصل منهم
واحد وأخذ يجري بسرعة مسافة خمسة كيلومترات في يوم
بلغت فيه الحرارة ٤٢ سنتجراد فمات بضربة الشمس فلما علم
العساكر الانجليز بموته هجموا على قرية مجاورة لدنشواي
وقتلوا فلاحاً بدق رأسه .

ففي هذه الحادثة انتقدت المحكمة المختصة وحكمت
على القرويين المتهمين باحكام غاية في القسوة . حكمت على
أربعة منهم بالاعدام شنقاً وشنقوا علناً في محل الحادثة أمام
ذويهم . وحكمت على اثنين بالاشغال الشاقة المؤبدة وعلى
آخر بالاشغال الشاقة مدة ١٥ سنة وعلى ستة بسبع سنوات
وعلى ثلاثة بالحبس لمدة عام مع الجلد وعلى خمسة بالجلد فقط

بكر ياج له خمسة أذنان .

وان حملات المرحوم مصطفى كامل بإشاعة الحزب الوطني في مصر وأوروبا بشأن هذه الحادثة نبهت الحكومة الانجليزية الى العمل على إزالة شيء من أثرها فنصحت الى الخديوى بالعفو عن الباقيين من المحكوم عليهم ووعدت بان لا تمنع المحكمة الخصوصية وتلي هذه الحادثة استبدال اللورد كرومر بالسير الدون غورست

وفي ٤ يولييه سنة ١٩٠٩ أنشئت محاكم النفي الادارى وهي محاكم إدارية إختصاصها محاكمة الاشخاص المشتبه في سلوكهم على غير جريمة معينة وتحكم هذه المحاكم بالنفي ويكفي للحكم فيها مجرد الشبه

وفي ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ ألغيت الدرجة الثانية في الجنايات وأنشئت محاكم الجنايات الجديدة وقد كان هذا النظام مقبولا لو ان لنا بجانب هذه المحاكم محلفين كغيرنا من الامم الاخرى وقد أحيلت على هذه المحاكم جنح الصحافة مبالغة في اختصار الاجراءات .

وفي سنة ١٩١٣ أنشئت في مصر محاكم الاخطاط وهي محاكم قضاتها من الإعيان الذين ليس لهم غالباً دراية كافية بأصول القضاء والقانون وهم لا يتقاضون مقابل نظير تأدية هذه الوظيفة اما إختصاصهم فنحصر في بعض قضايا كانت من إختصاص القاضي الجزئي .

وفي سنة ١٩٠١ وقت حادثة المطبعة العثمانية التي مست إحترام القضاء المصري مساساً كبيراً ذلك ان المحاكم الاهلية كانت أصدرت أمراً بالحجز على هذه المطبعة وتنفيذ الامر ووضعت الاختتام عليها . وبطل ان يلجأ صاحب المطبعة الى الطريق القانوني لجأ الى اللورد كرومر الذي لم يمنعه وقتئذ مبدأ إحترام الاحكام فأصدر أمره برفع الاختتام وفعلوا تنفيذ الامر

وقبل ان تترك الكلام على القضاء نقول ان قضاء المحاكم الجزئية والابتدائية قابلون للعزل والنقل الا ان وقد كانوا قبلاً غير قابلين للعزل أو للنقل بمقتضى لائحة سنة ١٨٨٣ ولا يخفى ان هذا مضعف لاستقلالهم كثيراً وقد أنشأت

الحكومة في فبراير سنة ١٨٩١ لجنة المراقبة القضائية بمهمة
التفتيش على أعمال القضاة الجزئيين والابتدائيين واصدار
المنشورات والتعليمات اليهم وان وجود مثل هذه اللجنة
الادارية مضعف أيضاً لاستقلال هؤلاء القضاة

اما المستشارون في محكمة الاستئناف فبقوا غير قابلين
للعزل وانما يضعف استقلالهم في نظرنا اعتياد الحكومة في هذه
السنين الاخيرة انتخاب وزرائها من بينهم

اما وكلاء النيابة فبالرغم مما لهم من الحق القانوني في
تولي التحقيق الجنائي الا ان عملهم هذا يصادف تعطيلاً كبيراً
بسبب ساطة الاشراف المعطاة لرجال الادارة على عملهم .

ومما يلفت النظر أن القضاء في مصر صار من المصالح
ذات الايراد للحكومة ففي سنة ١٩٠٥ بلغ ربحها ٨٣٥٨٩٩
جنيه وهذا المبلغ يعادل ٦١١ في الالف من الايراد وفي سنة
١٩١٥ كان ربحها ٤٣٠٠٢٩ من الجنيهات وهو ما يعادل ٣٤٧
في الالف من الايرادات ولا يقل ربحها السنوى بين هاتين

المدتين عن مثل ذلك (١)

وقد كان الأولى أن تصرف مثل هذه المبالغ في تحسين حال المحاكم وزيادة رواتب موظفيها وقضااتها الذين لا يتناسب عملهم مع المرتبات التي يتقاضونها .

أما التشريع عندنا فكثير التغيير والتبديل حتى لقد يجد المحامي والقاضي عناء كبيراً في بحث بعض المسائل نظراً لانشاء عدة قوانين متوالية بشأنها

• وبدلاً من أن تسن الحكومة قوانين لتحسين حالة الزراعة والفلاح ولسد النقص الذي أظهره العمل في القوانين الحالية أخذت تكثر في هذه السنين الأخيرة من سن القوانين المقيدة للحرية .

فان قانون تقييد الصحافة الذي بعث من رسمه ابتداء من سنة ١٩٠٩ . شل وظيفة الصحافة وقتل حرية الكتابة والقول وصارت الاعمال العامة بغير رقابة من الرأي العام وان المادة ٤٧ مكررة التي أدخلت سنة ١٩١٠ في قانون

(١) راجع الاحتماء السنوي العام للقطر المصري سنة ١٩١٦

العقوبات تعاقب على النية وفي إيراد نصها ما يعني عن التعليق عليها .

« يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جريمة أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها ويعتبر الاتفاق جنائياً سواء كان الغرض منه جائزاً أم لا إذا كان ارتكاب الجرائم أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول إليه

كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجنايات أو إتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه يعاقب لمجرد اشتراكه بالسجن .

فاذا كان الغرض منه ارتكاب الجنح أو إتخاذها وسيلة للوصول اليه يعاقب الشريك بالحبس .

كل من حرض على اتفاق جنائي أو تدخل في إدارة حركته يعاقب في الحالة الأولى من الفقرة السابقة بالاشغال الشاقة المؤقتة وفي الحالة الثانية بالسجن .

ويعني من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من

يادر من الجناة باخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وبمن
اشتركوا فيه قبل وقوع أى جريمة أو جنحة وقبل بحث
وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة . »

فهذه المادة كما ترى تعاقب على النية . وقد كان انتقاد
مجلس الشورى على سننها شديداً جداً أدى الى وعد الحكومة
بالألا تعمد الى تطبيقها الا في النادر . وبالرغم من هذا الوعد
فقد طبقها المحاكم كثيراً ولا زالت تطبقها .

وفي سنة ١٩١٢ أدخلت الحكومة في قانون العقوبات

المادة (١٢٦) مكررة ونصها يعني عن الكلام عليها
« كل من علم بوقوع جنسية أو جنحة أو كان لديه ما
يحملة على الاعتقاد بوقوعها أو أعلن الجاني بأى طريقة كانت
على الفرار من وجه القضاء اما بايواء الجاني المذكور واما
باخفاء أدلة الجريمة واما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو
يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحملة على الاعتقاد بذلك
يعاقب طبقاً للاحكام الآتية .

اذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالاعدام

تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين . وإذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالاشغال الشاقة أو السجن تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو غرامة لا تزيد عن خمسين جنياً .

أما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز الستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنياً . وعلى كل حال لا يجوز أن تتعدى العقوبة الحد الأقصى المقرر للجريمة نفسها ولا تنطبق أحكام هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع الجاني .
الادارة .

في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ أنشأ اسماعيل باشا مجلس النظار وهذا المجلس الذي لا يزال موجوداً هو صاحب السلطة قانوناً في البلاد ولكن الانكليز قد تمكنوا من التسلط على كل شؤون البلاد بالسيطرة على هذا المجلس بدعوى حق ابداء النصيحة .

عين الانكليز بجانب كل ناظر مستناراً انكليزياً

وهؤلاء المستشارون هم في الواقع الذين يعملون كل شيء وما النصيحة التي يبدونها للنظار سوى أمر لا بد من اتباعه .

ان ذكرى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ يجعل للخديوى الحق وحده في انتخاب رئيس نظاره ولكن الواقع يجرى على ما يناقض ذلك . ففي سنة ١٨٩٣ أراد الخديوى تغيير رئيس نظاره بدون أخذ رأى اللورد كرومر فاعترض هذا المعتمد على تعيين النظار بدون أخذ رأيه وأوعز الى الموظفين الانجليز بالاضراب عن الذهاب الى مقر وظائفهم وعندئذ أكرهت حكومة انجلترا الخديوى على أخذ رأى معتمدها في الحال والاستقبال في انتخاب نظاره ومن هذا التاريخ أصبح للمعتمد البريطاني القول الفصل في تشكيل النظارات لان أخذ رأى المعتمد ما هو في عرف انجلترا الاسماع أمره ووجوب تنفيذه .

اما في المديرية فان بجانب كل مدير مفتشاً انكليزياً هو الأمر الناهي في المديرية . وهكذا تدخل الانكليز بواسطة رجالهم في كل شيء : تراهم في المعارف والداخلية والقضاء والرى

والمالية والزراعة والصحة والاشغال والجيش والحقانية
ومرتباتهم تثقل كاهل الخزينة المصرية بما لا يسعنا هنا الكلام
عليه .

وليس خارجاً عن موضوعنا ان نذكر كلمة كتبها
الدكتور البرت فرمان قنصل اميركا الجنرال بمصر سابقاً في
كتابه (مصر وارهاقها) المطبوع سنة ١٩٠٨ ص ٣٣٤ حيث
جاء فيه : « تناقلت الألسن أخيراً في مصر رواية تدل على ان
الخديوى كان في بعض الاحيان يحاول ابداء شيء من المقاومة
ومؤداها أن اللورد كرومر توجه يوماً الى سراى عابدين ومعه
أوراق للتوقيع من الخديوى عليها ولما كانت محتويات هذه
الأوراق لا ترضي الخديوى فقد أخذ في نقدها والاعتراض
عليها قائلاً ما ذا يكون اذا رفضت توقيعها ؟ فأجاب اللورد
حاًكم مصر الحقيقي جزيرة سيلان باسمو الأمير !!

فتردد الخديوى هنيهة ثم قال وماذا يكون لو امتنعت
عن التوقيع رغم تهديدك ؟ فأشار اللورد من النافذة الى
ميدان عابدين حيث كانت تتمرش شرفة من جنود

الاحتلال وحينئذ أمضى الخديوى الاوراق فأخذها اللورد
وانصرف . »

وفي كتاب اللورد كرومر (عباس الثاني) الذى نشره
أخيراً أمثلة عديدة من أساليب الاكراه التى يتبعها الانكاي
مع حكومة مصر لتنفيذ ما آرب السياسة الانكايية .

وقد أغنانا السير الدن غورست عن الافاضة في هذه
النقطة حيث جاء في تقريره عن سنة ١٩١٠

« انه لا يوجد بين سكان مصر فئة يخطر على بالها أن
تنازع في كون البكامة الأخيرة هي لحكومة جلالة الملك
أو يتصور انه يمكن أن يكون غير ذلك مادام الاحتلال البريطانى
في مصر »

ثروة مصر

نشرت انجاسترا في أنحاء العالم انها انتشلت مصر من
هاوية الفقر وبلغت بها بفضل ادارتها لشؤونها الى مستو عال
من اليسر والرفاهية وجعلت ترمي المصريين بعيب نكران
الجميل وانكار الفضل على ذويه .

والعالم الذى لا يبحث وراء انجلترا ويحكم على الامور
بظواهرها يظنها جادة في قولها . على ان الباحث المدقق يجد
ان ظواهر الرخاء التي ظهرت أخيراً في مصر انما هي ظواهر
كاذبة وان البلاد التي تدعي انجلترا انها أخرجتها من العدم
تأخرت في جميع سبل الحياة المادية ولكي نبين ما وصلنا اليه
من الانحطاط المادي نتكلم على ما وصلت اليه الزراعة
والصناعة والتجارة في عهد الاحتلال الانجليزي

الزراعة

ان ثروة مصر كما قال أحد كبار الماليين تقف على قدم
واحد ألا وهو الزراعة وهذا القدم يرتكز على أصبع واحد
ألا وهو القطن .

تدل الاحصائيات الرسمية على ان ٩٧ ونصف في المائة
من صادرات مصر ترجع الى المحاصيل الزراعية وهذه
الاحصائيات نفسها تدل على ان ٩٣ في المائة من هذه
الصادرات هي للقطن خاصة . فكلما ذلك المالي اذن صحيحة
تأييدها الارقام التي لا تكذب . فماذا فعلت انجلترا لانماء

الثروة المصرية ؟ ماذا فعلت لترقية شأن الزراعة ؟

كان على الحكومة ان تعمل كل ما في وسعها لزيادة مساحة الاراضي الزراعية والحكومة لم تعمل شيئاً يذكر في هذا السبيل . ففي مصر من الاطيان القابلة للزراعة والمتروكة بوراً ما قدره اللورد كرومر بنحو ثلاثة ملايين من الافدنة . وقد دلت الاحصائيات على ان الزيادة في الاراضي الزراعية تكاد تكون معدومة فمن منذ عشرين سنة كان عدد الافدنة التي تزرع ٥٠٨٧٨٨٧ فداناً وهو الآن ٥٢٥٠٠٠٠ فداناً تقريباً فهذه الزيادة كما نرى ليست شيئاً وحكومة الاحتلال اذن مبطئة ابطاء كبيراً في إيجاد الوسائل لاصلاح هذه الارض المملوك أغلبها للحكومة مع ان الاختصاصيين يقولون بان اصلاحها لا يكلف الحكومة شيئاً كبيراً بالنسبة لما تجنيه بعد اصلاحها من الثمرات .

وكان على الحكومة أن تبحث عن كل أنواع الزراعة التي تناسب أرض مصر وطقسها ووسائلها فتأتي بها في هذه البلاد حتي لا تبقى عرضة الى الخطر من نزول أسعار القطن

ولقد رأينا أن محمد علي عند ما جاء الى مصر أعاد فيها
 زراعة القطن وغيرها أما حكومتنا فاتها سارت على النقيض
 من ذلك ورغبة في إنماء إيراد الجمارك حرمت زراعة
 الدخان . مع أن هذه الزراعة كانت تأتي بفائدة كبرى
 للفلاح ولا تتراحم زراعة القطن لاختلاف المناطق التي يزرع
 فيها الدخان عن مناطق القطن .

وهنا نورد قول العالم الاقصادى . دون سلجمان أستاذ
 الاقتصاد بجامعة كولومبيا المتحدة وهو من أشهر مؤلفي العالم
 الاقصاديين . قال

« ان اقتصار الأمة على نوع واحد من الانتاج يعيق
 رقيها وهذا ما يشاهد في الأمة التي تقف حياتها على الزراعة
 وحدها أو التي تزرع نوعاً واحداً من المحاصيل . »

ولقد طالما شكا مجلس الشورى والجمعية العمومية
 وأصحاب الآراء الاقتصادية والزراعية منع زراعة الدخان
 فلم تصنع الحكومة ولم تبعاً بالشكوى

ان ادخال أنواع جديدة من الزراعة أصبح لازماً

فان البلاد الأخرى آخذة في ادخال زراعة القطن ضمن محاصيلها ويجب أن لا تنسى تصريح السير ادوارد جراي في مجلس العموم الذي أشار بوجوب تحويل جزء كبير من مياه النيل الى السودان لزراعة القطن فيه وان البلاد التي تزرع القطن الآن تسي في تحسين نوعه فيها حتي يزاحم بجودته القطن المصرى وان المصانع تبتهد الآن كثيراً في الاستغناء عن القطن المصرى واستبداله بغيره أرخص ثمناً منه وكان على الحكومة ان تسي في تحسين تيلة القطن حتي يحافظ على رتبته نسبة الى أقطان البلاد الأخرى . وفي هذه أيضاً لم تعمل الحكومة شيئاً بينما نجد الحكومات الأخرى تسي جهدها في تحسين نوع أقطانها

فقد لاحظ المستر تود أستاذ علم الاقتصاد سابقاً في مدرسة الحقوق في محاضراته التي القاها على انحطاط القطن المصرى في الجمعية الاقتصادية الخديوية انه ولو ان المساحة التي تزرع قطناً قد زادت الا أن رتبة القطن قد انحطت

ومتوسط محصوله لم يزد (الحقيقة ان النسبة نقصت كما سنبين)
فان التيلة لم تعد تحتفظ بطولها ولا بدقتها ولا بلونها المميز لها
عن أقطان البلاد الأخرى ولا زال انحطاط رتبة القطن
متواصلاً حتي أصبح من المتعذر العثور على كميات نقية منه
وكان علي الحكومة ان تعمل على زيادة انتاج الأراضى المصرية
أو ان تعمل على الأقل على الاحتفاظ بمعدل هذا المحصول اما
الاحصائيات فتتفق بأن متوسط محصول الفدان من القطن
أخذ في التناقص تدريجياً فان متوسط محصول الفدان في الثلاث
السنين ١٨٩٥ و ١٨٩٦ و ١٨٩٧ هو ٥٦٠ ر٥ قنطاراً فأخذ هذا
المحصول في التناقص تدريجياً فكان متوسطه في الثلاث السنين
التالية ٥١٥ و ٥ قنطار وفي الثلاثة التي بعدها ٨٠٢ ر ٤ قنطار
وفي التالية ٢٧٠ ر ٤ قنطاراً وفيما بعدها ٩٠٩ ر ٣ وفي التالية
٩٩ ر ٣ والجدول الآتي بعد يبين هذا التدرج المتوالي
في نقص المحصول وهو حسب الاحصاء الرسمي .

السنة	المساحة المتزرعة قطنًا بالفدان	المحصول بالقنطار	محصول القطن بالقنطار	متوسط محصول القطن في ٣ سنوات
١٨٩٥	٩٧٧٧٣٥	٥٢٥٦١٢٨	٥ ر ٢٦٨	
٩٦	١٠٥٠٧٤٧	٥٨٧٩٤٧٩	٥ ر ٦٠٩	٥ ر ٥٦٠
٩٧	١١٢٨٨٠٤	٦٥٤٣٦٢٨	٥ ر ٨٠٤	
٩٨	١١٢١٢٦١	٥٥٨٨٨١٦	٤ ر ٩٨٤	
٩٩	١١٥٣٣٠٦	٦٥٠٩٦٤٥	٥ ر ٦٤٤	٥ ر ١٠
٩٠٠	١٢٣٠٣٢٠	٥٤٣٥٤٨٨	٤ ر ٤١٨	
٩٠١	١٢٤٩٨٨٤	٦٣٦٩٩١١	٥ ر ٠٩٦	
٩٠٢	١٢٧٥٦٨٠	٥٨٣٨٧٩٠	٤ ر ٥٧٧	٤ ر ٨٠٢
٩٠٣	١٣٣٢٥١٠	٦٥٠٨٩٤٧	٤ ر ٧٣٤	
٩٠٤	١٤٣٦٧٠٨	٦٣١٣٣٧٠	٤ ر ٣٩٤	
٩٠٥	١٥٦٦٦٠١	٦٩٥٩٨٨٣	٣ ر ٨٠٤	٤ ر ٢٧٠
٩٠٦	١٥٠٦٢٩٠	٦٩٤٩٣٨٣	٤ ر ٦١٣	
٩٠٧	١٦٠٣٢٢٤	٧٢٣٤٦٦٩	٤ ر ٥١٢	
٨	١٦٤٠٤١٥	٦٧٥١١٣٣	٤ ر ١١٥	٣ ر ٩٠٩
٩	١٥٩٧٠٥٥	٤٩٥٠٠٠٠	٣ ر ٠٩٤	

فهذا الجدول صريح في بيان النقص الفاحش المتوالي
الذى أصاب المحصول وليس أدل على ما في نظامنا الاقتصادى.
من العيب مما جاء بمحاضرة العلامة الاقتصادى المسيو
ارمنجون أستاذ القانون التجارى بمدرسة الحقوق سابقاً
والقاضي بالمحاكم المخلمة الآن التى القاها في سنة ١٩١٠ على
مركز مصر الاقتصادى قال :

« لقد فتحت الازمة (وهي الازمة المالية التى وقعت
فيها مصر ابتداء من سنة ٩٠٧) العيون الى النقص المطرد من
عشر سنوات في متوسط محصول القطن . ذلك النقص الذى
لم يعتد به حتى ظهر شبح تلك الايام السوداء التى لم تبرح
الاذهان ذكرى ضيقها وشقائها فجزعت النفوس من هذا
النقص المتواصل في المحصول العام بينما عدد السكان يتزايد
بلا انقطاع وحاجاتهم تتكاثر

لقد كشفت هذه الازمة الستار عن نقص في الأنظمة
وتقص في التشريع وعيب في الادارة الاقتصادية في مصر
التي لازالت اليوم كما كانت منذ ثلاثين أو أربعين سنة بالتقريب

والتي تقف الآن امامها مكتوفة كما لو كانت عاجزة عن استعادة نشاطها»

فكلام هذا العالم صريح في ان حالتنا الاقتصادية هي الحالة التي كنا فيها قبل أربعين سنة أى منذ عهد اسماعيل .
لقد سمت الامة من جهتها بكل ما يمكنها من الوسائل في مداواة هذه الحال ودرأ الخطر كما سنيين ذلك في باب خاص . ولكن ماذا تستطيع الامة اذا كان الامر يرجع الى عيب في الرى أو الصرف أو نحوهما من الاعمال التي لا طاقة لها بها والتي هي من وظيفة الحكومة .

كثير من المهندسين والماليين المختصين بحثوا الحالة الزراعية ومنهم من وجه أشد الاعتراض على طريقة الرى التي اتبعها السيروليم جارستن فكان الامر يحتاج من الحكومة على الأقل الى اعادة النظر في هذه الطريقة حتى تتدارك الخطر قبل تفاقمه ولكن شيئاً من ذلك لم يكن

ولقد عينت الجمعية الزراعية وهي جمعية أهلية لجنة لدرس أسباب النقص في المحصول ونشرت هذه اللجنة تقريرها في

شهر مايو سنة ٩٠٨ وأهم ما يتضمنه الاسباب الآتية :

١ — فقر التربة — فان زرع القطن كل سنتين أفضى الى
اجهاد الارض وتقليل خصبها والآراء مجمعة على وجوب
العدول عن هذه الطريقة الى الطريقة القديمة أى زرع الارض
مرة كل ثلاث سنوات

٢ — عدم كفاءة الري — من الامور المسلم بها عند
الجميع ان المدة بين رية وريّة يجب ان لا تتجاوز اثني عشر يوماً
ولكن وطو ماء النيل في السنوات الاخيرة لم يسمح بالجرى
على هذه القاعدة في جميع الاطيان المزروعة قطناً فاللجنة ترى
من الواجب زيادة مقدار ماء الري في الصيف حتي لا تتجاوز
مدة البطالة هذا الحد

٣ — عدم كفاءة الصرف — ان عدم وجود المصارف
في بعض النواحي واهمال المصارف الموجودة في نواح أخرى
أفضى تدريجياً الى ارتفاع منسوب الماء الكامن تحت سطح
الارض فأضر ذلك بالمحصول .

هذا هو تقرير أكبر لجنة مختصة فهي ترى ان هذه

الاسباب الثلاثة التي لا قبل للأمة بالتصرف فيها هي أهم
الاسباب التي استوجبت تقص المحصول . نعم ان السبب
الاول منها الخاص بتحديد المساحة الواجب زرعها يرجع في
بعضه الى عمل ملاك الاطيان وانما نحن نرى في جميع البلاد
ان الحكومة تتدخل في مثل هذه الاحوال حتي تمنع العبث
لا سيما في بلد كمصر ليس له من الزراعات الا القطن

هذا وقد امتحنت مصلحة الدومين في خلال سنة ٩٠٨
امتحاناً كبير الفائدة لمعرفة تأثير الماء الكامن في بطن الارض
في جذور شجيرات القطن فجاء مؤيداً لرأي اللجنة السابقة
وأظهرت النتيجة ان كثرة الرطوبة ولو على عمق متر تحت
سطح الارض تضر ضرراً بالغاً بنمو الشجيرات (تقرير السير
الدين غورست عن سنة ٩٠٨)

ولم يكن القطن الصنف الوحيد الذي انحط معدل
محصول الفدان فيه فان الاحصاء يدل على أن معدل محصول
الفدان من القمح أخذ أيضاً في الهبوط تدريجياً ابتداء من
سنة ١٩٠٥ مما اضطرنا الى استيراد كمية كبرى من الدقيق

من البلاد الأخرى بعد أن كنا تصدر القمح الى الخارج
الصناعة

بيننا عند الكلام في الباب الثاني كيف نهض محمد علي
باشا وسعيد واسماعيل بالبلاد نهضة كبرى في الصناعة فقد كانت
البلاد أهلة بالمصانع والمعامل المختلفة وكانت مصنوعات تفيض
عن حاجاتها وقد تصدر الى الخارج كثير من مصنوعاتنا
كمسوجات الكتان والنيله والصودا والخضروات
الجافة وغيرها .

فلما جاء الانجليز الى مصر أخذوا في هدم صرح الصناعة
فأبطلوا الرسائل الفنية التي كانت ترسل الى أوروبا على
نفقة الحكومة وباعوا السفن ومحتويات مصانعها ومعامل
المدافع والاسلحة وأدوات المعامل المختلفة والضربخانة والمغازل
والمناول ومصانع الورق كل ذلك بالثمن البخس الى
أبناء إنجلترا .

وهل هناك أدل على ما أصاب صناعتنا مدة الاحتلال
من قول اللورد كرومر في تقريره عن سنة ٩٠٥ « من يقابل

بين صناعة مصر الآن وما كانت عليه منذ عشر سنوات أو
خمس عشرة سنة نجد ان الشوارع التي كانت مزدحمة بالصناع
من غزالين وحاككة وعقادين وصباغين وخيامين وأساكفة
وصاغة وعطارين ونحاسين وقرية وسروجية وصانعي مناخل
واقفال ومن شا كلهم كلها قلت جداً واندثرت وقام على
اطلالها قهاوى ودكاكين صغيرة ملانة بضائع أوربية «
فأبلغ رثاء للصناعة الوطنية جاء علي لسان اللورد كرومر
جاء علي لسان معتمد انجلترا !!

فمن اذن غير اللورد كرومر كان يستطيع ان ينهض
بالصناعة أو ان يبقى عليها علي الأقل وهو وحده صاحب الكلمة
النافذة في البلاد . ومن غير اللورد كرومر وضع الضريبة
الفادحة علي مصانع غزل القطن وأنسجه في مصر حتي
لا تراحم معامل لا نكشير وليفربول ومنشستر (١)

(١) في سنة ١٨٩٩ تأسس مصنعان لصنع الاقمشة القطنية أحدهما
في مصر والآخر في الاسكندرية . فسارعت الحكومة الى سن
ضريبة على هذه الصناعة الناشئة توازي الرسوم التي تحصلها الجمارك

لقد كان لقتل الصناعة في بلادنا آثاراً سيئة فان عدد
 العاطلين زاد زيادة كبرى ولما لم يجدوا عملاً عاثوا في الارض
 فساداً يطلبون القوت من غير الوسائل الحلال واختل بسببهم
 نظام الامن العام . وان ثروة البلاد بعد ان كانت قائمة على
 اساس متين صارت الآن كما قال ذلك المالي الذي أسلفنا قوله
 قائمة على قدم واحد والقدم قائماً على أصبع واحد . وان
 الزراعة المصرية فقدت شيئاً كبيراً بقتل الصناعة اذ ان وجود
 الصناعة كان في كل البلاد الزراعية سبباً لايجاد زراعات تقوم
 بحاجات الصناعة فكنا مثلاً نزرع الكتان بكثرة والقنب
 والنيلة ونربي الاغنام للحصول على الصوف ونعني بالفواكه
 لعمل المربات ونحوها . كما ان وجود الصناعة كان يولد فكرة
 اختراع الآلات الزراعية .

عن الاقمشة الواردة من الخارج فكانت النتيجة ان فشل المشروع
 في مصر . اما في الاسكندرية فلا يزال مصنعها قائماً وهو يستهلك
 خمسين الف قنطار قطن كل عام وينتج (٣٥٠٠ ٠٠٠) رطل من
 الخيط و (٩٠٠٠ ٠٠٠) ياردة من المنسوجات

وأهم من ذلك كله ان انعدام الصناعة جعلنا في احتياج مستمر الى الخارج وأثر تأثيراً سيئاً في استقلالنا الاقصادى وان ما نال البلاد بسبب انقطاع اتصالها بالخارج من سنة ٩١٤ لا زلنا فيه

على أن في بلادنا من الوسائل المؤدية الى إيجاد الصناعة فيها وترقيتها ما لا يجعل عذراً للحكومة في الأغضاء عنها ومحاربتها فان المصريين أكفاء للصناعة كما يشهد لهم ماضيهم وان اليد العاملة عندنا كثيرة وزهيدة القيمة وان الشلالات وتيارات النيل يمكن الانتفاع بها لتوليد قوى كهربائية كبرى وان أرضنا تصلح لزراعة أنواع كثيرة من النباتات التي تصلح للصناعة وان بالبلاد زيت البترول الذى قد يقوم مقام الفحم وقوة الشمس في بلادنا يمكن استخدامها استخداماً مفيداً.

التجارة

ان مصر بمركزها الطبيعي أولى البلاد بأن تكون بلداً تجارية فان وجودها في مفرق الطرق بين أفريقيا وآسيا

وأوروبا وجزء كبير من الأوقيانوسية ووجود نهر النيل فيها
مقابيلته لأن يكون طريقاً للدخول في أواسط أفريقيا .
وتغورها الأمانة الحسنة الموقع . كل هذه مزايا للتجارة لا
توجد في غيرها . ومع ذلك فإن أهلها لا ينتفعون بهذا المركز
العجيب وإن جل فائدته يعود على غير أهلها .

لم تنشئ الحكومة وزارة تجارة إلى الآن ولم تنشئ
مدارس تجارية اللهم إلا في سنة ١٩١١ فقد أنشأت
الحكومة مدرستين لا تقومان بحاجة البلاد ولا تؤديان
إلى تخرج اختصاصيين ذوي خبرة تامة بالشؤون التجارية
من أجل ذلك لم يتمكن الأهلون من مجاراة الأجانب
في التجارة لأن معارفهم التجارية تكفل لهم الفوز في
ميدان المسابقة . وفوق ذلك فإن التجارة الوطنية لا تصادف
أية حماية من الحكومة

لقد قال اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٥
«وتكاد تكون البقالة كلها في يد اليونان وبيع الأنسجة
في يد اليهود والسوريين والأوروبيين والخياطة في يد اليهود»

فمن هذه الجملة نستطيع أن نعرف مقدار انتفاع المصريين
بتركز بلادهم .

على أن الأمر ليس قاصراً على التجارة الداخلية فإن
أغلبية تجار الصادرات والواردات هي من غير الوطنيين
وهكذا الحال في البورصات والأسواق المظمية .

هذه هي يد الانجليز في زراعتنا وصناعتنا وتجارنا
فاذا كانت الزراعة قد تأخرت والصناعة انهدم صرحها
والتجارة في حكم العدم فذلك لان اليد الانجليزية متحكمة
في شؤوننا .

ان على الحكومة واجبات تؤديها للأمة في نهوضها
الاقتصادي فان الفضل فيما بلغت انجلترا الآن من المركز
السامي في صنع المراكب والصوف والقطن .. الخ انما
يرجع الى العهود المنصرمة التي غرست فيها حكومتها بذور
تلك الصناعات وعممت على تشجيعها بكل الوسائل حتي
القهرية منها فالملكة اليزابت كانت تحتم على رعاياها أن
يستهلكوا المصنوعات الانجليزية والا عوقبوا قانوناً .

واننا نختتم هذا الباب بإيراد هذه الكلمة التي قالها
فردريخ لست العالم الاقصادى الألماني واضع مذهب
الاقتصاد الأهلـى قال :

« وان أول غرض يجب على الأمم أن تجعله نصب عينها
ترقية جميع القوى المنتجة فيها والنهوض بها الى مرتبة الكمال
وان كل أمة لاسيما أم المناطق المعتدلة لا بد لها لتتدرج الى
المدنية الحقة من قطع مراحل ثلاث : الأولى — مرحلة
الزراعة — والثانية — مرحلة الزراعة المرتبطة بالصناعة —
والثالثة — مرحلة الزراعة والصناعة والتجارة — والمرحلة
الثالثة تعد أثراً من آثار نهوض الأمم الى مستور رفيع في
نشوءها وهي خير المراحل لها من التأثير الصالح في المدنية
الانسانية ووصول أى مجتمع انساني الى هذه المرحلة يدل
على كمال استعدادة للحضارة وواجب الحكومة أن تدلل
الطريق أثناء تطور الأمة الطبيعي بأن تتخذ كل ما تستطيع
من الوسائل الاقتصادية حتى تسهل لها الوصول الى
هذه الغاية . »

قبل ان تترك الكلام عن الثروة يجدر بنا أن نتكلم
على العوامل التي زادت في صادرات مصر الى الخارج . ان
الصادرات المصرية زادت زيادة كبرى في السنين الاخيرة
حتى فاق معدلها ضعفه في السنوات ١٨٩٥ ، ١٨٩٦ ، ١٨٩٧
وقد اتخذ الاحتلال هذه الزيادة وسيلة للقول ان مصر خطت
خطوات واسعات في سبيل الغني والرخاء اما المدقق الباحث
فيجد ان هذه الزيادة في الصادرات لا ترجع الى عمل
الاحتلال بل ان وراءها خرابا يحاول الاحتلال ان يخفي شبحه
عن الانظار .

ان هذه الزيادة في الصادرات ترجع الى العوامل
الآتية التي لا دخل لعمل الاحتلال فيها .

لقد قلنا ان الاحصاء يدل على ان ثمن القطن يوازي
٩٣ في المائة من ثمن مجموع صادراتنا فزيادة هذه الصادرات
ناشئة عن زيادة الارض التي تزرع قطناً على توالي السنين والى
زيادة السعر زيادة مضاعفة عن السنوات ١٨٩٥ . ١٨٩٦ . ١٨٩٧ .
فقد ثبت لك من الجدول السابق ان مساحة الاطيان

المنزعة قطناً كانت ٩٩٧٧٣٥ فداناً فتدرجت على التوالي الى
أن وصلت الى ١٥٩٧٠٥٥ في سنة ١٩٠٩ والمعدل في كل ثلاث
سنوات هو الآتي :

في السنوات	٩٧:٩٦:٩٥	معدل المساحة بالفدان	١٠٥٨٨٧٨
» »	٩٠٠:٩٩:٩٨	» »	١١٦٨٢٩٦
» »	٩٠٣:٩٠٢:٩٠١	» »	١٢٨٦٠٢٤
» »	٩٠٦:٩٠٥:٩٠٤	» »	١٥٠٣٢٠٠
» »	٩٠٩:٩٠٨:٩٠٧	» »	١٦١٣٥٦٥

فظاهر ان مساحة الاطيان المنزعة قطناً كانت دائماً

في إزدياد ومن أجل ذلك زادت الصادرات

فهذه الزيادة التي تربو على ٥٢ في المائة لا يدركها الانجليز

فيها لان الانجليز لم يهبوا مصر نيلها ولا أرضها ولا فلاحها

بل اتنا بينا ان ادارتهم في الري والصرف كانت محل انتقاد

من الاختصاصيين وفي عهدهم نزل معدل المحصول الى درجة

منحطة جداً عما كان عليه قبل كما ان درجة القطن قد انحطت

كثيراً

والعامل الثاني في زيادة ثمن الصادرات هو زيادة السعر
فقد ارتفع السعر بالكيفية الآتية :

السنة	السعر	معدل السعر كل ٣ سنوات	السنة	السعر	معدل السعر كل ٣ سنوات
١٨٩٥	٢ر٢٤٧		١٩٠٣	٣ر١٤٤	
١٨٩٦	١ر٩٠٤		١٩٠٤	٢ر٧٣٢	٣ر٣٤٩
١٨٩٧	١ر٥٨٦		١٩٠٥	٣ر٤٩٠	
١٨٩٨	١ر٨٣٠		١٩٠٦	٣ر٨٢٤	
١٨٩٩	٢ر٤٨٣		١٩٠٧	٣ر١٤٥	٣ر٣٩٢
١٩٠٠	٢ر٣٨٢		١٩٠٨	٣ر٠٣٠	
١٩٠١	٢ر٢٢٤		١٩٠٩	٤ر٠٠٠	
١٩٠٢	٣ر١٨٧				

وقد حسب أحد المالين سانت كايرد فيل ما زاد في
الصادرات بسبب زيادة السعر بما في ذلك بذرة القطن
فكانت الزيادة في مدة اثني عشر عاماً ابتداء من سنة ١٨٩٥

٧٧١٠٢٧٥١ جنيهًا مصريًا أي بمعدل ٦٤٢٥٢٣٠ جنيهًا مصريًا
زيادة سنوية .

فظاهر إذن أن زيادة السعر هي العامل الأكبر في
زيادة الصادرات وأن هذا الأساس واه إذا السعر معرض
دائمًا للهبوط والارتفاع وليس في يد مصر ولا في يد إنجلترا
ما يضمن ثباته . وقد رأينا ونحن هذا الأساس في سنة ١٩١٤
عند ما بيعت أقطاننا بواقع سعر القنطار ٢ جنيه و ٤٠٢ ملجم
فنشأ عن ذلك ارتباك مالي كبير وأزمة فظيعة أدت إلى توقف
الأهالي عن دفع ديونهم فبيعت أملاكهم بأقل من نصف قيمتها
مما لم يذهب بأثره ارتفاع أسعار القطن مدة الحرب
ارتفاعاً عظيماً .

ومن أسباب الرخاء الظاهري في السنين السابقة على سنة ١٩٠٧
أن الحكومة بعد اتفاق إنجلترا مع فرنسا سنة ١٩٠٤ أمكنها أن
تسحب الاحتياطي من صندوق الدين وقدره ٢٥٠٠٠٠٠٠
جنيهًا مصريًا فوضعت في الأسواق المصرية ما بقي منه بعد
ما صرف منه في إنجلترا وفي السودان .

وهناك أسباب عامة لهذا الرخاء الظاهري منها تزايد كميات الذهب التي يستخرجها العالم فبعد أن كان المستخرج منه من سنة ١٨٨٥ الى ١٨٩٠ يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ مليون فرنكا بلغ ٢٢٠٠ مائوناً في سنة ١٩٠٦ وفي سنة ١٩٠٨ بلغ ٢٥٠٠ مليوناً .

من كل ذلك نرى ان انجلترا لم تعمل شيئاً في زيادة صادراتنا وان هذا الرخاء انما هو ظاهري بل هو يخبيء وراءه خطراً هائلاً بسبب نقص المحصول المتوالى الذى أرجعه كثيرون الى عيب طريقة الري ونقص الصرف وقد قدر المسيو سانت كليرد فيل خسارة مصر في اثني عشرة سنة بسبب ذلك ٧٠٢٨٢٥٣٨ جنيهًا مصرياً معتمداً في حسابه على الاحصائيات الرسمية فانجلترا اذن تظلمنا بقولها إننا ناكرون للجميل .

الصحة

لم تكن الحكومة في عهد الاحتلال بالصحة العمومية والعناية الواجبة . ان مسألة الصحة تمر في برنامج الحكومات

المستقلة في الصف الأول من المسائل ذات الأهمية . أما
في مصر فليس الأمر كذلك وإن كثيراً من المسائل عديمة
الفائدة مقدمة في ميزانية الحكومة على هذه المسئلة الجوهرية
ألا فاستثن من القطار المصري عمل اسماعيل . أخرج
منه هذه الشوارع الجميلة والطرق الواسعة التي خططها وأنشأها
وغرس فيها الأشجار على الجانبين . أخرج منه هذه الحدائق .
الغناء التي زرعها ونسقها هنا وهناك لنزهة الجمهور . ثم أخرج
منه أيضاً هذا الإصلاح القليل الذي تم في المدن ذات
المجالس المحلية بفضل المال الذي يدفعه الأهالي عن طيب
خاطر بغير إلزام . ثم قل لي ماذا يتبقى بعد ذلك ؟ !
يتبقى في القاهرة بعدئذ تلك الحارات المعوجة الضيقة
القدرية المكتظة بالسكان والبيوت والتي لا يستطيع الإنسان
أن يسلكها دون أن يتطهر بعدها بالف نوع من المطهرات
حتى يكون في مأمن من مرض يصيبه أو قذارة علفت به .
لقد رأى كثير من الأوربيين والأمريكيين الذين
جاؤوا الى مصر سائحين هذه الجمة المسماة خان الخليلي

والنحاسين محل بيع العاديات القديمة وتجارة الذهب والفضة
والاحجار الكريمة . فهم يستطيعون ان يصفوا هذه الجهة
وان كانوا الآن في بلادهم لأن الأثر السيء الذي تتركه
رؤيتها في النفس لا يمحي على طول العهد بها . يستطيعون ان
يصفوا هذه الحارات الضيقة التي لا تقوى العربات على
اختراقها والتي يسمع المار فيها انضيقها ما يمكن ان يتهامس به
الناس الموجودون في الدكاكين المرصوفة على جانبيها . ومن
اخترقها في يوم شات ود لو تكون مونة منزله من طينها لقوة
ما رأى من تماسكه في الأحذية وتشبثه بتقديم السائر عليه .
ولا بد ان يكون السائحون صادفوا جملا فيها واضطروا الى
الوقوف ربع ساعة حتى يمر الجمل .

وايس هذا الحي وحده هو الملفت للنظر فاذهب الى
بولاق والدراسة والعطوف والحسينية وأغلب الأحياء الوطنية
فانك تراها لا يفضل بعضها بعضا في القذارة .

ان مدينة القاهرة العظيمة التي يسكنها نحو المليون من
الأنفس لم تحظ بعد بمجلس بلدى بالرغم من الاصوات

الكثيرة التي ارتفعت من كل جانب بطلب إنشاء هذا المجلس
وان وزارة الاشغال التي تقوم في هذه المدينة بالعمل لا تعني
بغير المناطق الآهلة بالأوربيين حتي تأمين انتقادم وحتى
تبهر أبصار السائحين الذين يفدون في كل شتاء على مصر فلا
يعودون الى بلادهم ويسلقونها بالسنة حداد وان مشروع
إنشاء المجاري الذي انتقد نظامه الكثيرون بدون جدوى وظهر
عنه في هذا الشتاء لم يتم تنفيذه الى الآن .

اترك المدن ثم ادخل قرى الريف فماذا ترى فيها ؟!
ترى المستنقعات المملوءة برمم الحيوانات تنشر الرائحات
الكريهة والميكروبات الخطرة بين السكان . ترى أكوام
السباخ مبعثرة هنا وهناك وعليها مالا أريد ان أسميه من
القاذورات . ترى أزقة ضيقة رطبة وفي جانبيها أوكار أو قبور
هي مساكن الفلاحين أصحاب الجلاب الزرقاء وأصدقاء
الورد كرومر . ترى الفلاح الذي نا كل ونشرب ونكسي
بفضل عمله يعيش مع أولاده وامراته ودابته في مكان واحد
يحتمي البرد والحر في جدران قصيرة مبنية بالطوب الأخضر

تحت سقف من حطب الدره أو القطن تخترقه الأمطار في
فصل الشتاء

ان الفلاحين والعمال هم الطبقة التي تعمل وتشقى وتقضي
العمر كله في خدمة المجموع لذلك كانت خير ما تعمله
الحكومات المستقلة المحافظة على صحتهم وإبعاد خطر
الأمراض عنهم ولكن يا للأسف فان هذا المبدأ لم يحتمر
في نفس حكومتنا ولا زالت حالة البلاد والقرى على ما وصفنا
بحيث أنك لو سحبت في الأرياف وقتشت القرى لا تعثر
في احداها على مستشفى أميري أو صيدلية أو طبيب
لا سعاف للمرضي

فالشؤون الصحية مهمة اهملها تاما في المدن والقرى
على السواء ومن الغريب أن نسبة الوفيات في المدن الكبرى
أكبر منها في الأرياف ولعل السبب في ذلك هو انتشار
المشروبات الروحية والعقاقير المؤذية كالخشيش والأفيون
والكوكايين وغيرها بين أهالي المدن دون اتخاذ الإجراءات
الفعالة الواجبة لمنع إنتشار هذه السموم المضرّة بالصحة

الجازبة للمرض السائقة الى الجنون والموت ولو استمرأولو الأمر
 فينا على هذا التساهل انتشت هذه الجراثيم في القرى اذ اننا
 نكاد نرى الآن في كل قرية محلا لبيع أنواع الخمور
 والمخدرات .

وتقد صار الطاعون من الأمراض المقيمة في بلادنا
 وليس أدل على ذلك من نشر ما جاء في تقرير السير الدون
 غورست سنة ١٩١٠ حيث قال :

« خف الطاعون في السنوات الأخيرة ولكنه عاد
 لسوء الحظ فاشتد سنة ١٩١٠ »

ويظهر ذلك خصوصاً من وقوع الطاعون الرئوى
 وهو أكثر أنواع هذا الداء عدوى وأشدّها فتكاً ويكاد
 ينحصر في مديريات الوجه القبلى

وبلغ عدد إصابات الطاعون الرئوى التي ورد خبرها
 ٢٥٠ إصابة سنة ١٩٠٧ و ١٦٨ سنة ١٩٠٨ . ولكنه هبط الى
 تسعة في سنة ١٩٠٩ ثم أنه عاد فارتفع سنة ١٩١٠ فبلغ ١٥٩
 ويكاد يكون في حكم المقرر ان عدد اصا باته سيزيد عن هذا

عن هذا العدد كثيراً سنة ١٩١١ .

والسبب الأكبر في هذه الزيادة راجع على الأرجح إلى تقصير عهد القمري في إبلاغ حدوث الإصابات فلذلك اتخذ أولو الشأن التدابير اللازمة لتكون المراقبة على ما يجب من هذا القبيل

أما من جهة الطاعون الدملي فقد أصبح متوطناً تقريباً في بعض جهات الوجه البحري وبلغ عدد إصاباته ١٢٣٨ سنة ٩١٠ مقابل ٥١٣ سنة ١٩٠٩ وعدد الجهات المصابة ١٤٢ مقابل ٧٦ سنة ١٩٠٩ وربما كانت أسباب هذه الزيادة هي نفس الأسباب التي ذكرت في الكلام عن الطاعون بالرئوي !!! »

من أجل نقص العناية بالأمور الصحية تزلت نسبة الزيادة في عدد السكان فقد كانت نسبة زيادة السكان من سنة ١٨٨٢ إلى ١٨٩٧ تبلغ ٢٣٨٩ في الألف (١) أما النسبة من سنة ١٨٩٧ إلى سنة ١٩٠٧ فبلغت فقط ١٤٩٠ (٢) ولا نظن أنها زادت في التعداد الأخير لأن عدد السكان لا يصل إلى

ثلاثة عشر مليوناً . ونسبة الوفيات وعلى الأخص للأطفال
كبيرة في مصر وفوق ذلك فقد زادت زيادة تكاد تكون
تدرجية وهنا ننشر جدول الوفيات في القطر المصري وفي
القرى منسوبة الى ألف (٣)

(١) (٢) (٣) يراجع الإحصاء السنوى العام للقطر المصري .



السنة	الوفيات في القطر من ألف	متوسط الوفيات في القطر في ٣ سنوات	المدن الكبرى في الألف	المتوسط في ٣ سنوات
١٩٠١	٤ ر ٢٢		٥ ر ٣٤	
١٩٠٢	٧ ر ٢٧	٢٤ ر ٥٦٦	٥ ر ٣٨	٣٥ ر ٦٣٣
١٩٠٣	٦ ر ٢٣		٩ ر ٣٣	
١٩٠٤	٥ ر ٢٧		٨ ر ٤٠	٣٨ ر ٤
١٩٠٥	٥ ر ٢٥	٢٦ ر ٠٦٦	٩ ر ٣٦	•
١٩٠٦	٢ ر ٢٥		٥ ر ٣٧	
١٩٠٧	٤ ر ٢٨		٤ ر ٤٠	٣٩ ر ٨٦٦
١٩٠٨	٣ ر ٢٦	٢٧ ر ٥٢٣	٢ ر ٣٦	
١٩٠٩	٩ ر ٢٧		٤٣	
١٩١٠	٥ ر ٢٧		٢ ر ٣٩	٣٩ ر ٥
١٩١١	٩ ر ٢٨	٢٧ ر ٤٣٣	٩ ر ٤٠	
١٩١٢	٩ ر ٢٩		٤ ر ٣٨	
١٩١٣	٨ ر ٢٦		٧ ر ٣٧	٣٨ ر ٣
١٩١٤	٤ ر ٢٨	٢٨ ر ٢	٦ ر ٣٦	
١٩١٥	٤ ر ٢٩		٦ ر ٤٠	
١٩١٦	٣ ر ٣١		٣ ر ٤٢	

وليس بعيداً عن موضوعنا أن نذكر خطة انجائنا إزاء
 السكولرا التي تفشت في مصر في مبدأ الإحتلال سنة ١٨٨٣
 كدليل على مقدار عنايتها بالصحة العمومية في القطر المصري
 فانه لما اجتمع مجلس الصحة الدولي بالاسكندرية في ١٤
 مايو سنة ١٨٨٣ للنظر فيما يجب اتخاذه من التحوطات لدفع
 غائلة هذا الوباء الذي جاءنا مع العساكر الهندية
 فاجتاح بلادنا وأوشك أن ينتقل الى البلاد الأوروبية فأهاج
 صحافتها ضد تصرف انجائنا . قال المستر مياويل المندوب
 الانجائزي في هذا المجلس ما ترجمته :

«ولو أن مهمة المجلس هي المحافظة على الصحة العمومية
 في مصر ولكن يجب مع ذلك السهر على المصلحة التجارية
 بحيث لا يصح تغيير اللوائح المحلية بغير مراعاة هذا الاعتبار!!»
 المعارف

ان أبناء الذين علموا آثينا وروما ونشروا المعارف في
 انحاء العالم نعتبت ينابيع العلم في بلادهم فصاروا يلمسون
 دور التعليم الصحيح فلا يجدونها على أرضهم مهد النور والعرفان.

صاروا يطلبون معاهد بلادهم على ما فيها من قشور العلوم
دون جواهرها فيجدونها موصدة في وجوههم اقلتها وثقل
شرائط الدخول فيها . صاروا اذا طلبوا العلم الحقيقي في
البلاد الأجنبية وجدوا في الطريق ألف عقبة وعقبة .
صاروا والفتير منهم محكوم عليه بالجهل المطلق الدائم الا
اذا صادفته عناية من جانب الأمة .

هكذا شاءت سياسة الاحتلال وانها لسياسة تتفق والخطط
الاستعمارية . اذ كيف تستطيع أمة أن تبسط سيطرتها على
أمة متعلمة تعرف حقوقها وواجباتها !!

واليك نبذا من تاريخ التعليم في بلادنا نقلا عن كتاب
امين باشا سامي « التعليم في مصر » وكتاب الاحصاء
السنوى العام للحكومة . وكلوت بك الجزء الثاني

التعليم في العصر القديم

كل مطلع على الحقائق يعتبر مصر الأولى المنبع الاول
للعلم والفنون ويعتبرها مهداً للهندسة وتخطيط البلدان
والعمارة والزراعة والكتابة والملاحة والطب فهي وطن

الشرائع والنظمات السياسية والكهنوتية . وان في آثار
أجدادنا المصريين القائمة الى الآن من عمارات وقصور
وهياكل ومدافن واهرام ومسلات وتمثال وبحيرات لارى
وفيما نراه داخل دور الآثار من الأواني والأوراق
والنسيج ومختلف الأدوات التي أخرجتها يد الصناعة . في
كل ذلك الدليل الناطق بما كان عاياه العلم والعرفان في مصر
أيام كانت الانسانية كلها تتخبط في دياجير الجهل .

ولقد قال العلامة كلوت بك المعروف في كتابه «لمحة
في تاريخ مصر» الجزء الثاني صحيفة ٣٣٠ ما يأتي :

« كانت مصر مهد العلوم وبقيت كذلك حتى بعد تغلب الفرس
عليها . ومن المعلوم أن جميع مشاهير علماء اليونان مثل فيثاغورث
وهيرودوت وأفلاطون وأرسطو جاؤا اليها في هذا العهد
وأخذوا عنها المبادئ الفلسفية والدينية والحقائق والنظريات
العلمية . وفي الوقت الذي اندثرت فيه المدارس اليونانية
كانت مدرسة الاسكندرية ترسل أشعة نورها الى جميع
انحاء الارض فارشيمدس المهندس وبطليموس الفلكي والفلاسفة

جامبليك وبلوتين والاطباء هيروفيل وايروزيسترات
وجالينوس وغيرهم كلهم من مشاهير خريجيها »

التعليم في العهد الاسلامي

وضع التعليم في القطر المصري منذ سنة ٦٤١ ميلادية
وأول جامع شيده عمرو بن العاص في مصر القديمة لم يابث
طويلا حتي صار معهداً دينياً مهما

وذكر المقرئى نقلا عن عبد الرحمن بن الصائب الحنفي
انه أدرك بجامع عمرو بن العاص بمصر بضعا وأربعين حلقة
لاقراء العلم لا تكاد تخلو حلقة منها من التدريس اثناء اليوم
وكان من دأب الامراء المسلمين الذين يولون أمر مصر
توطيدا لسلطتهم وتخليدا لذكراهم ان يشيد كل منهم جامعاً
من أهم مميزات وجود مدرسة فيه

فقد نقل ابن دقاق ان أحمد بن طولون تمم جامع
سنة ٨٧٨ ميلادية وقرر به جماعة من العلماء والفقهاء وأجرى
عليهم الرواتب . وانه في عهد الملك حسام الدين لاشين سنة
١٢٩٦ م كان يدرس به الفقه والحديث والقرآن والطب

ووقف هذا الملك على الدراسة فيه أوقافاً خاصة

وفي سنة ٩١٠ ميلادية أسس القائد الفاطمي جوهر
الجامع الأزهر في القاهرة فحاز أهمية كادت تنفوق على أهمية
مدينة بغداد التي كانت وقتئذ أهم مركز في العالم للتعليم
الإسلامي ولهذا الأهمية كان محطاً لرحال عظماء فقهاء الدين
وجهابذة علماء اللغة العربية في جميع العالم الإسلامي وقد بلغ
عدد طلبته في القرنين الثالث والرابع عشر عشرين ألفاً . وقد
اتسع نطاق الدراسة في هذا المعهد الكبير فتناولت الحديث
والعلوم العقلية والنقلية ورتب لفقراء الطلبة فيه أغذية وكان
من خريجه الأئمة ومشايخ الإسلام والعلماء والمؤرخون
والقضاة وكتاب السر والبلغاء والشعراء والمنشئون

ويؤخذ مما ذكره المقرئ وأستاذه إبراهيم بن محمد
ابن إيدور العلاني الشهير بابن دقماق في كتابه الانتصار
لواسطة عقد الإمبراطور وابن إياس أنه من ابتداء الدولة الأيوبية
سنة ١١٧١ م لغاية دولة الغوري سنة ١٥١٦ أخذ في إنشاء
المدارس والجوامع والمساجد والزوايا والربط والخوانق

للدراسته زيادة عما سبق نناذ كره حتى بلغ عددها بمصر والقاهرة فقط ١٥٥ منها ١٢٥ مدرسة فيها خزائن محتوية على كتب قيمة ويؤخذ من الجزء الخامس من كتاب الانتصار لابن دقاق أيضاً انه كان بالمدن التي بالنحاء القطر عددا ما كان بالاسكندرية والقاهرة والقرى بالارياف من المدارس كثير منها بمنية بني خصيب ومير والقوصية ومنفلوط وأسيوط وأبو تيج وأنجيم وسوهاج وقوص واسنا والاقصر واصوان وبليس ودمياط والمحلة ودمهور ورشيد ولقد كانت تلك المعدات والوسائل سبباً في انضاج التعلم والتعليم في مصر انضاجاً تاماً كما أشار الى ذلك ابن خلدون في مقدمته في عدة مواضع اذ قال في واحد منها ما يأتي: « ونحن لهذا العهد نرى ان العلم والتعليم انما هو بالقاهرة من بلاد مصر لما ان عمرانها مستبحر وحضارتها مستحكمة منذ آلاف من السنين فاستحكمت فيها الصنائع وتقننت ومن جعلتها تعليم العلم وأكد ذلك فيها وحفظه ما وقع لهذه العصور بها منذ مائتين من السنين في دولة الترك من أيام

صلاح الدين ابن أيوب وهلم جرا

وذلك ان أمراء الترك في دولتهم يخشون عادية سلطانهم على من يتخلفونه من ذريتهم لما له عليهم من الرق والولاء ولما يخشي من معاطب الملك ونكباته فاستكثروا من بناء المدارس والزوايا والربط ووقفوا عليها الاوقاف المغلة يجعلون فيها شركاء لولدتهم بنظر عايلها أو نصيب منها مع ما فيهم غالباً من الجنوح الى الخير والتمس الاجور في المقاصد والافعال فكثرت الاوقاف لذلك وعظمت الغلات والفوائد وكثر طالبو العلم ومعلموهم بكثرة جرايتهم منها وارتحل اليها الناس في طلب العلم من العراق والمغرب ونفقت بها أسواق العلوم وزخرت بحارها والله يخلق ما يشاء »

ومما زاد في انتشار المدارس اقتداء أهل البر والاحسان بهم ومن مفاخر ذلك العصر ان بناء تلك المدارس والجوامع هو من أحسن الآثار الخالدة بمصر للآن

اما ما فتح بمصر من المدارس بعد زوال دولة الغوري الى أن سعدت البلاد بتولية محمد علي باشا سنة ١٨٠٥ فهو ١٥

مدرسة وبعض كتاتيب

عهد محمد علي

خطا محمد علي بالتعليم خطوة كبرى وأثمرت مجهوداته في هذا السبيل ثمراً يانعاً ومن المستحيل في موجز كهذا أن نسرد جميع ما بذله في هذا السبيل وإنما نكتفي بسرد ما يأتي. لقد كانت المدارس في عهد محمد علي منقسمة الى ثلاثة أقسام ابتدائية وتجهيزية وخاصة فأنشأ في الوجه البحري منها أربعين مدرسة وفي الوجه القبلي ٢٦ مدرسة (١) وكان عدد من فيها من الطلبة احدى عشر ألفاً تقريباً وأسس مدرسة لتعليم نخبة أبناء الأئمة سماها كلية الأراء بلغ عدد تلاميذها نحو الخمسمائة (٢)

أما المدارس الثانوية فاثنتان كبيرتان احدهما بأبي زعبل

(١) كتاب كلوت بك ص ٣٣٩ .

(٢) كتاب تاريخ مصر لعمر الاسكندري وسليم حسن انظر

من وزارة المعارف ص ١٥٦

والأخرى بالإسكندرية (١)

أما المدارس الخصوصية فكثيرة منها مدرسة الطب
والصيدلة والولادة وناظرها الدكتور كلوت بك
تلك المدارس التي لم يمض على إنشائها خمس سنوات
حتى برهن الطلبة المصريون فيها رغم حداثة عهدهم باللغة
الفرنسية لغة مدرسيهم وقتئذ على كفاءتهم وذكائهم إذ جاز
أول امتحان نهائي عدد كبير منهم فاشتغل بعضهم في
الاستشفيات والجيش واشتغل ثمانية بالتدريس في المدرسة
وأرسل اثنا عشر منهم إلى باريس فلم يلبثوا أن تالوا فخر
اجتياز امتحان كبير أمام المجمع العلمي الطبي وحازوا أخيراً
لقب دكتور من جامعة باريس (٢)

وأنشأ مدرسة الطب البيطري ومدرسة للهندسة وأخرى
للموسيقى . وبني مدرسة لتعليم الفنون والصنائع ومدرسة
للتعليم الزراعي . وأخرى للمساحة . وأخرى للمحاسبة .

(١) كلوت بك ص ٣٣٨ جزء ٢

(٢) كلوت بك الجزء الثاني

وأخرى للأوسن قال عنها علي مبارك بإشافي كتاب (الخطط)
 « عرض رفاعة بك علي محمد علي تأسيس مدرسة
 لتعليم اللغات الأوروبية ينتفع بها الوطن ويستغني بمن يتخرج
 منها عن الدخيل فأجاب به الى ذلك ووجه به الى مكاتب القطر
 لينتخب التلاميذ لهذا الغرض فأسس المدرسة وعند الامتحان
 امتحن التلاميذ في اللغة الفرنسية وغيرها من العلوم المدرسية
 فظهرت نجاحاتهم . ثم أنشأ قلماً للترجمة ترجم فيه كثير من
 الكتب الأوروبية في كل فرع من العلوم . وكان بهذه
 المدرسة أيضاً قسم تجهيزي خاص فبغ فيها رجال بارعون
 في إنشاء اللغة العربية والعلوم . »

وأنشأ محمد علي أربع مدارس للبحرية للعمليات والقيادة
 والسوارى والطوبجية وكذلك أنشأ مدرسة إسكندرية
 للبحرية أعددتها لتمرين عدد من الشبان المصريين على العلوم
 والمعارف اللازمة لضباط البحرية .

وقد كان التلاميذ يتعلمون بدون أجر وياً كلون وينامون
 ويلبسون على حساب الحكومة وفوق ذلك فقد كانت

تعطي لهم مرتبات شهرية مبالغة في الترغيب

ولم تقف مهمة محمد علي عند انشاء المدارس في جميع انحاء
القطر بل أرسل عددا كبيرا من الشبان المصريين الى أعظم
ممالك أوروبا لا سيما فرنسا . وأنشأ لهم مدرسة خاصة
بباريس بنظارة المسيو جومار الشهير وعين لها ماهرة الاساتذة
وخص كل فريق من التلامذة بفن لا تقاونه (١) وأرسل
جملة من التلاميذ لتلقي الفنون البحرية العملية في انجلترا

(١) جاء في كتاب المسيو «هامون» نقلا عن تقرير المسيو جومار
الى محمد علي سنة ١٨٢٨ «انه خصص من التلامذة اثنين العلوم
السياسية وكان يدرس لها قانون حقوق الملل والاقتصاد السياسي
وأكثر اللغات الأوروبية المستعملة في السياسة وكانا يسيحان في بلاد
أوروبا للوقوف على عوائد أهلها ونظاماتها الداخلية والخارجية وحالتها
الاقتصادية. وأربعة للإدارة العسكرية. وثلاثة للبحرية يدرسون
العلوم الهندسية للدخول في احدي المدارس الحربية أو البحرية. وثلاثة
للاعلوم الميكانيكية ويتدربون في المعامل والفابريقات ويتعودون
بعض الاشغال اليدوية وكذلك فرقة لفن الطبجية والاستحكامات

وكان محمد علي يوالي إرسال الرسائل العلمية الى أوروبا
حتى بلغ عدد من أرسلهم ٣١٩ طالباً اتفق عليهم ٢٧٣٣٦٠
جنيهاً (١)

وقد قال كلوت بك في كتابه (لمحة في تاريخ مصر)
الجزء الثاني ص ٣٣٥ متكلماً عن نجاح البعث العلمية ما يأتي

وخص منهم عدداً عظيماً لدراسة الكيمياء الصناعية لا سيما ما يتعلق
بالصبغة وعمل الزجاج واثقيشانى وصناعة السكر ليكونوا مدرين على
العمال التي أنشئت بمصر . وفريقاً لصناعة الطبع والرسم والحفر في
الحجر والخشب لأعمال الخراط الجغرافية والرسومات اللازمة للكتب
العلمية وبعضهم للزراعة العملية التي هي من أهم العلوم والفنون بالنسبة
لمصر ويشغلون أيضاً بالتاريخ الطبيعي والبيطرة ومنهم من
تمخصص لدرس المعادن وكيفية استخراجها وذلك للبحث عما عساه
ان يوجد بمصر من المعادن لا سيما الفحم الحجري والحديد حيث
كان محمد علي باتاً باذلاً جهده في استكشافها بمصر لعله انهم ياروح
الصناعة والتجارة والملاحة »

(١) أمين باشا ساني (التعليم في مصر) ص ٧

« لورجنا الى نتيجة الامتحانات العمومية لوجدنا نجاح
الطلبة محسوساً فان كثيراً منهم امتاز في اجتياز امتحانات
مدارسنا فخرج البعض حائزاً للقب ليسانسيه و دكتور في العلوم
أو الطب أو الصيدلة فنخص البعض منهم بالذكور ليكون مشجعاً
للباقيين ففي مقدمتهم عبيد بك رئيس مجلس شورى الدولة ومختار
بك ناظر المعارف وحسن بك ناظر البحرية ورفاعه بك ناظر
مدرسة الأسن ومحمد علي باشا الحكيم ومظهر بك مهندس
القناطر الخيرية ومحمد شافعي بك أحد نظار مدرسة الطب
ومحمد السكري مدرس بمدرسة الطب وحسن وردان ومحمد
اسماعيل من الحفارين والمصورين وأساتذة الرسم وأحمد
يوسف مدير الضربخانة وأحمد الرشيدى وعشرة آخرين من
الاطباء والأساتذة بقصر العيني وحسن الرشيدى رئيس
معمل الصيدلة وغيرهم ممن امتاز في الطبوجية والفابريقات
والزراعة »

ويجدر بنا ان نختم عهد محمد علي بما جاء في كتاب تاريخ مصر
الذى قررته نظارة المعارف

« وكان ديوان المعارف في ذلك العصر يديره رجل كبير المهمة خطا به خطوات واسعة وقد أشار الى ذلك (يدتون) المؤرخ الانجليزي في كتابه على مصر اذ قال : ان ديوان المعارف في عصر محمد علي كان في يداؤهم بك الذي قام بإدارة شؤونه خير قيام حتي كان أحسن دواوين الحكومة نظاماً »

هذا ولا تنسي ان المدارس الشرقية التي تكلمنا عليها في العهد الاسلامي للتعليم كانت تؤدي وظيفتها بجانب المدارس التي أنشأها محمد علي على النمط الأوروبي في عهد اسماعيل باشا

لقد كان عهد اسماعيل حافلا بالأعمال الجميلة في سبيل تعليم أبناء الوطن . فجدد كثيراً من المدارس وأدخل اصلاحاً كبيراً على الموجود منها واستجلب المعلمين والاختصاصيين من أوروبا ورتبها ونظمها وشرع لها اللوائح والبرامج المفيدة . واستعان بكثير من علماء الغربيين والمترجمين لتأليف الكتب

ونقلها الى اللغة العربية وبالجملة فقد كان عمل اسماعيل في سبيل
نشر العلوم والمعارف في مصر باهراً مجيداً وانا هنا نأتي على
بعض من أعماله في هذا السبيل :

أحصي دور بك الشهير مفتش عموم المدارس في عهد
اسماعيل المدارس التي على النسق الأوروبي في سنة ١٨٧٥
فكانت العليا منها عشر مدارس . أربعة للعلوم الآلهية
وواحدة لكل من فن العمارة والرى والطب والصيدلة
والحقوق والادارة وأركان حرب والهندسة والطوبجية.
والخصوصية منها أو التجهيزية ثمانية معاهد منها مدرسة
ثانوية للآداب وأخرى للصنائع والعمليات وأخرى
للطب البيطرى . وللحريرية والسوارى والبيادة مدرستان
ومدرسة للسان المصرى القديم وأخرى للمحاسبة
والمساحة وواحدة للعميان والخرس .

وكانت المدارس الابتدائية ٢٩ مدرسة وكلها من
الدرجة الأولى

وكان للبنات خمس مدارس ابتدائية من الدرجة الأولى

ومدرسة للممرضات والقوابل

وبعد حصول هذا الإحصاء بسنة أنشأت مدارس
أخرى برشيد ومصر القديمة والامام الشافعي وعابدين
والحسينية والفشن

وقد عني اسماعيل بترية أنجاله وأمرأه أسرته في وسط
المصريين فنقل في مبدأ توليته مدرسة النيل الى
قصر عابدين وكان يعلم فيها مع أمرأه الأسرة
الخدوية ستون تلميذاً من الأهالي فلم يفرق في المعاملة
بين الفريقين وكان من المحتم على الأمرأه تمضية الامتحانات
كغيرهم من التلاميذ . وقد اخذت هذه المدرسة أخيراً شأناً
كبيراً حيث ألحقت فيما بعد بمدارس العباسية وصار عدد
طلبة قسمها الابتدائي (١٢٠٠) تلميذاً وقسمها الثانوي (٧٠٠)
تلميذاً بينهم أمرأه الأسرة الخديوية وألحق بها مدارس أخرى
ومدرسة للهندسة ومدرسة للمعممين وكان يضم جميع هذه
المدارس المتنوعة بناء واحد صحي بديع . (١)

وقد جاء في كتاب تاريخ مصر السابق ذكره المقرر من وزارة المعارف ما نصه ص ٢٢٥ « ان أول عمل قام به اسماعيل أنه أصدر قانوناً في سنة ١٨٦٧ كان الغرض منه وضع منهج قويم للتعليم في جميع أنحاء القطر وقد ظهرت فائده اذ زاد عدد التلاميذ في مدة وجيزة الى ٥٢٠٠٠ تلميذ يتعلمون في ١٣٠١ معهداً . ثم ازداد بعد ذلك عدد التلاميذ الى ١٤٠٩٨٧ تلميذاً وعدد المدارس الى ٤٨١٧ (١) وكان في القاهرة وحدها ما يزيد على ٢٩٥ مدرسة بلغ عدد تلاميذها ١٠٠٠٠ تلميذاً عدا طلبة الأزهر والمعاهد الأجنبية والمعاهد التابعة للأوقاف والمدارس الحربية »

ولقد قارن المستر ادوين دي ليون في كتابه عن الخديوى عدد المتعلمين في مصر من الشبان الذين في سن التعليم بنظرائهم في أوروبا حينئذ فوجد أن نسبة المتعلمين في مصر تبلغ ٢٣ في المائة على حين أنها تبلغ في الدولة العثمانية ١٠ في المائة

(١) ذكر دور بك في احصائية ان عدد التلاميذ بلغ سنة ٧٥

١٤١٤٠٧ وعدد المعاهد ٤٨٢٤ معهداً

وفي روسيا ٣ في المائة فقط وفي إيطاليا لم تتجاوز ٣١ في المائة
 أما حياة التلاميذ في هذا العهد فكانت داخلية وتقوم
 الحكومة بأمر مدينتهم ومأكلهم وملبسهم وصرف مرتبات
 شهرية اليهم ومكافآت سنوية للناجحين منهم وقد زاد اسماعيل
 في أمر التأنيق في مأكلهم وملبسهم وفي أمر المبالغة في
 مكافأة الفائزين منهم وأنشأ لهم مستشفيات خاصة بهم (١)
 واهتم اسماعيل اهتماماً فائقاً بارسال عدد كبير من الطلبة
 الى أوروبا يتخصصون في العلوم والفنون وقد بلغ مجموع
 التلاميذ الذين أرسلهم اليها ١٧٢ صرف عليهم بها ١٦٣٠٥٧
 جنيهاً (٢)

وفي عهده جعل ديوان المدارس نظارة من نظارات
 الحكومة وأنشأ قلما للتفتيش على سير المدارس
 ولم يكتف اسماعيل بالمبلغ المربوط على المدارس في
 ميزانية الحكومة فوقف لها الاعيان الكثيرة ومن جملة ما

(١) كتاب وزارة المعارف تاريخ مصر

(٢) كتاب أمين باشا سامي (التعليم في مصر)

وقفه عليها عشرة آلاف فداناً بوقفية و ٢٢٠٠٠ فداناً بوقفية
أخرى وهي المسماة أطيان تفتيش الوادي وحبس ١٥٠٠ فداناً
للمدارس المسيحية

وفي هذا العهد أنشئت دار الكتب الخديوية ليلجأ
إليها طلاب العلم في مباحثهم وفي أوقات فراغهم وملاؤها
بالكتب القيمة ومن جملة ما اشتراه لها من الكتب مجموعة
الأمير مصطفى باشا فاضل بمبلغ أربعين ألف جنيه

وفي عهده رتبت دروس عمومية بسراى درب الجمايز
وكان الذين يلقون تلك الدروس جماعة من أفاضل العلماء
وجهابدنتهم من مصريين وأوربيين وكان يحضرها الخديوى
بنفسه وكبار موظفي الحكومة وموظفي نظارة المعارف
ومدرسوها وطلبة المدارس العليا وفريق من الازهر الذين
تألفت منهم بعد مدرسة دار العلوم فكانت تلقي فيها دروس
في الادب والفلك والطبيعات وفن السكك الحديدية وفن
الآبنية والآلات والتاريخ والفقه والتفسير والحديث والنباتات

وغير ذلك (١)

وفي عهد اسماعيل زاد عدد المدارس الأوربية زيادة
كبرى كما زاد عدد المدارس الأهلية .

وبالجملة فقد كانت نهضة اسماعيل بالعلوم والمعارف
نهضة عالية حتي نبغ بمصر كبار المهندسين والاطباء
والكياويين والطبيين والزراعيين والادباء والمؤرخين
واللغويين والاجتماعيين

وقد تكلم المستر فرمان قنصل جنرال امريكا في مصر
في كتابه (مصر وارهاتها) المطبوع سنة ٩٠٨ ص ٢٧٩ عن
التعليم في عهد اسماعيل فقال ما نصه :

« قد يحتاج الانسان لمجد ضخم يسرد فيه ما تم في عهد
اسماعيل من الاصلاح والتسهيل في التربية والتعليم فقد تولى
الحكم وفي مصر ١٨٥ مدرسة فقط فبلغ عدد المدارس في
عهده ٤٨١٢ مدرسة وعدد تلاميذها من ثمانين الفا الى مائة
الف (الحقيقة ١٤٠٧ : ١٤١٤) وكانت نسبة هذا العدد بالنسبة لعدد

(١) كتاب أمين باشا سامي

الشبان الصالحين للتعليم ثمانية أضعاف النسبة في روسيا وثلاثة أرباعها في إيطاليا «

التعليم في عهد الاحتلال

شبه الأستاذ لويس برهيه (١) مصر بضیعة يستغلها الإنجليز لحسابهم ثم قال :

« ليس غريباً اذن ان نرى في عهد الاحتلال الغناء أغلب المعاهد العلمية التي أنشأها محمد علي وإسماعيل . ويؤيد ذلك ما قاله يعقوب باشا ارتين بشأن المجانية في كتابه المسمى التعليم العام حيث قال « ان وجود المجانية في المدارس الابتدائية في مصر أمر غير عادل ومخالف للذوق السليم . وفي الواقع فانها في غير محلها فضلا عن انها خطر على موظفي النظارة » .

وقال مسيو هنريز في كتابه مصر في عهد الاحتلال الإنجليزي :

« في سنة ١٨٨٣ التي ٢٢ مدرسة تجهيزية (لعله يقصد

(١) برهيه في كتابه (مصر من سنة ١٧٩٨ الى سنة ١٩٠٠) ص ٢٧٢

خصوصية وتجهيزية) من مدارس الحكومة وثلاث مدارس
 فنية ومدرسة المعلمين ومدرسة المساحة لأسباب اقتصادية «
 وجاء في كتاب (مصر وأوروبا) صحيفة ٤٩ و ٥٠ ليقولا
 نوتوقتش المطبوع ١٨٩٨ يباريس ما يأتي « قبل ان يحتل
 الانجليز مصر كان التعليم زاهراً بفضل مجهود المصريين
 والفرنسيين فكانت المدارس الابتدائية متعددة والتلاميذ
 يتعاملون فيها بغير مقابل والدروس تلقي باللغة العربية . لغة
 البلاد . اما الآن فقد أغلق أغلب هذه المعاهد والمعلمون
 صاروا من الانكليز وهم إذن بمثابة من لا يعلمون شيئاً
 لان الأولاد الذين يتلقون الدرس لا يفهمونهم على
 ان ما هو أشد من ذلك الغاء المجانية على التقريب واضطرار
 الفلاحين الفقراء ان يدفعوا المصاريف الى معلمين غير
 أكفاء وبذلك لا يستفيد أبناءهم شيئاً
 اما في المدارس العالية فالأمر أشد وأنكى فقبل
 عرابي كان في هذه المدارس ٢٠٠٠ طالب فأصبح
 عددهم الآن لا يكاد يبلغ ٤٥٠ ومع ذلك فقد زاد ما تصرفه

الحكومة على هذه المدارس فبعد ان كان ١٢٠٠٠٠٠ فرنكا صار ٢٥٠٠٠٠٠ فرنكا والذي يدفع هذا المبلغ هم المصريون اما الذين يتقاضونه فهم الانجليز اذ هم يتقدمون بسخاء وان بعض هذه المدارس لم تقف بين أيديهم عند حد الانحطاط وانما هي قد اندثرت فمدرسة الطب التي أنشأها بعماله ومجهوده الأستاذ كلوت بك كان عدد تلاميذها مائتين قبل دخول الانكليز وفيها الآن عشرة فقط (سنة ١٨٩٨) وعدد المعلمين يربو على عدد التلاميذ ولا نرى حاجة لان تقول انهم انكليز»

وان مجلس شورى القوانين احتج سنة ١٨٩٥ على حالة الانحطاط التي وصل اليها التعليم في بلادنا فقال :
 « اننا نلاحظ مع مزيد الأسف ان التعليم قد انحطت درجته في بلادنا كثيراً . ويمكننا المجاهرة بان الذين بيدهم مقاليد المعارف أرادوا أن يصلوا الى حصر دائرة التعليم وأغلقوا لاسباب أيا كانت أبواب العلم في وجوه أبناء الوطن

ونلاحظ أيضاً ان النظارة رفضت في عدة مدارس قبول
بعض طلاب العلم من الذين رغبوا في دفع المصاريف « (١)
اللغة العربية — يعلم الانكليز ان في اضاعة لغة الأمة
اضاعة لقوميتها . قال الكاتب الالماني . ماكس نوردو
« ان القضاء على لغة أمة قضاء على قوميتها » ومن أجل هذه النظرية
الصحيحة أخذ الانجليز يحاربون لغتنا العربية من بدء احتلالهم
ولولا تنبه الأمة لفازوا بأمنيتهم من اضاعتها ولقطعوا هكذا
بيننا وبين ماضينا

جاء في تقرير اللورد دفرين عن التعليم ما يأتي :
« وأخال ان أمل التقدم ضئيف طالما ان العامة تتعلم
اللغة الفصيحة العربية لغة القرآن كما في الوقت الحاضر » (أى
سنة ١٨٨٢)

وأخذ كثيرون من الانجليز في جعل اللغة العربية
الدارجة لغة المخاطبات والمكاتبات والمراسلات ولا ينسى
أحد مساعي المستر وليم ولكوكس المفتش بنظارة الاشغال

(١) الوقائع المصرية (الجريدة الرسمية) لسنة ١٨٩٥

العمومية (١) في هذا السبيل

وبعد ان كانت لغة التعليم في المدارس اللغة العربية جاء
الانجليز في سنة ١٨٩١ وجعلوا علم الأشياء والجغرافيا في
المدارس الابتدائية باللغة الاجنبية . وفي سنة ١٨٩٢ جعلوا
الجغرافيا والتاريخ والعلوم الطبيعية في المدارس الثانوية باللغة
الأجنبية وفي سنة ١٨٩٧ جعلت جميع المواد في المدارس
الثانوية باللغة الأجنبية

اما في مدرسة الطب فقد كانت الدروس تلقي باللغة
الدرية لغاية سنة ١٨٩٧ وابتداء من سنة ١٨٩٨ جعلت الدراسة
باللغة الأجنبية ولا زالت الى الآن وفي مدرسة الهندسة
كان التعليم باللغة العربية أيضاً الى سنة ١٨٩٢ حيث جعل
باللغة الأجنبية والتعليم في مدرسة الحقوق باللغة الأجنبية ماعدا
بعض العلوم من وقت حديث وفي مدرسة المعلمين باللغة الأجنبية
والا اشتدت شكوى الأئمة من جعل التعليم بغير لغتها على

(١) كتاب حقائق الاخبار عن دول البحار تأليف اسماعيل

مرهنتك باشاجزء ثانی صحیفة ٤٤٣

لسان صحافتها وأحزابها ومجالسها الشورية اضطرت الحكومة
ابتداء من سنة ١٩٠٧ تسكيناً لثورة الأفكار ان تعيد
التدريس باللغة العربية في بعض المواد وانا طت المدرسين الانجليز
بالقاء هذه الدروس بلغة البلاد !!

المجازية — يدينا ان التعليم كان على حساب الحكومة
في جميع المدارس على اختلاف درجاتها الى عهد اسماعيل
وفوق ذلك فقد كانت الحكومة تقوم بجميع نفقات طلاب
العلم من مأكل ومسكن وملبس وزيادة في الترغيب كانت
تدفع لهم مرتبات شهرية وتحتسب لهم مدة التعليم في سني
خدمتهم عند ترتيب المعاش . أدت هذه الطريقة الى انتشار
التعليم كما بينا بين الاغنياء والفقراء على السواء ورأينا الفقير
يسمو بقوة ذكائه وتعليمه الى أكبر مساند الحكومة والى
طابقة كبار المؤلفين

جاء الاحتلال فلم يرض بهذه الحالة وابتدأ في تهويض
هذا النظام واياته اقتصر على الغاء المجازية في المدارس العالية
أو في المدارس الثانوية وانما هو ألغاه في جميع أنواع المدارس

لقد رأينا ما قاله يعقوب باشا ارتين رجل الانجليز
ورأيه الغريب الفذ في المجانية وهو لم يكن الا ناطقاً بلسان
السياسة الانجليزية بقوله هذا . فحرموا الفقراء من دخول
مدارس الحكومة وعز عليهم ان يصلوا الى هذا النور . نور
العلم والعرفان حتي بلغت الحالة الى ما وصفها به اللورد كرومر
في تقريره عن سنة ١٩٠٠ « في سنة ١٨٧٩ كانت نسبة المجانية
في مدارس الحكومة ٩٥ في المائة أما في السنة الماضية فان نسبة
الذين يدفعون مصروفات مدرسية في المدارس الابتدائية
الأميرية كانت ٩٨ ونصف في المائة وفي المدارس الثانوية ٨٦ في
المائة وأنا واثق من أن هذه السياسة ستظل متبعة بثبات حتي
تلني طريقة التعليم المجاني كلية أو تكون في حكم ذلك »
وجاء في تقريره سنة ١٩٠٢ :

« ولا أرى مانعاً يمنع المدارس الابتدائية والثانوية من
ان تصبح يوماً قادرة على سد مصروفاتها من ايراداتها وقد
سرني ان تلامذة المدارس الثانوية في القاهرة دفعوا كلهم
أجرة تعليمهم في السنة الماضية وهذه أول مرة تم فيها ذلك »

وقال معتبطاً في تقرير سنة ١٩٠٤ أيضاً « ومما يستحق الذكر ان تلميذاً واحداً فقط يتعلم مجاناً في المدارس الابتدائية »
 فلما ارتفعت أصوات الأمة ضد هذه السياسة اضطرت الحكومة الى تسكين خاطرها فأعادت مبدأ المجانية ظاهرياً ونقول ظاهرياً لأنها قررتة في المدارس الثانوية وحدها بقيود ثقيلة جداً وعلى أن لا تقبل أكثر من ستين طالباً وقد زادت هذا العدد في سنة ١٩٠٨ الى ١١٢ طالباً

ومما لا يبعد عن الكلام في المجانية أن نلفت النظر الى أن التعليم الابتدائي عندنا الآن ليس اجبارياً بخلاف ما نراه في الأمم الأخرى التي تدير شؤونها حكومات وطنية البعوث العلمية الى أوروبا — شرع فيها في عهد محمد علي حيث بينا أنه أرسل في ولايته ٣١٩ طالباً وفي عهد عباس وسعيد أرسل ٣٣ طالباً وفي عهد اسماعيل أرسل ١٧٢ طالباً وأرسل توفيق ٤٢ طالباً . كان الغرض من ارسالهم الى أوروبا اعداد رجال في مختلف العلوم والفنون والتبحر فيها حتي اذا عادوا

الى بلادهم نقلوا اليها ما تعلموه في البلاد الأخرى باللغة العربية
 الغي الاحتلال هذه البعث ولم يكن بعماله هذا بل
 انه أخذ في السنين الأخيرة يضايق الطلبة الذين يذهبون
 لأوربا على مصاريف أهليهم فأنشأ لهم قلم مراقبة هناك يبذل
 في سبيله المطارييف الباهظة ثم عاد في سنة ١٩٠٩ حيث رأى
 الحاجة شديدة الى معلمين فأرسل بعض الطلبة الى إنجلترا
 على الأخص وقد تكلم الاستاذ لامبير الشهير ناظر مدرسة
 الحقوق الخديوية سابقاً والمدرس بجامعة ليون عن هذه
 الرسالة في حديث له فقال :

« أما الرسالة فأمرها مدهش ذلك انها كانت قبل
 أن يتولى الانجليز مقاليد المعارف بمصر موزعة في أوروبا
 فجعلوها الآن خاصة بإنجلترا ويا ليتهم انخبوا المدارس الراقية
 التي تخرج المصريين رجالاً ذافعين يحاكون الانجليز المتعلمين
 بل انهم اختاروا مدارس مثل مدرسة برورود الكائنة في
 آيل وورث على مقربة من لندن وهذه المدرسة لا تخرج
 الا طلبة في كفاءة حاملي شهادة البكالوريا المصرية »

وقال المستر چون روبرتسون العضو بمجلس النواب
 الانجليزى ضمن مقالة كتبها في جريدة النورث ميل بتاريخ
 ٨ مارس سنة ١٩٠٧ ما يأتي « لقد مكثنا في مصر مدة ربع
 قرن فوصلنا بالمصريين الى هذا الانحطاط في التعليم وكان
 لهم بعثة علمية ينتخبونها من نجباء طلبتهم ويرسلونهم الى فرنسا
 حيث يتبحرون في العلم وفي القانون واللغة الفرنسية ويعودون
 بعد سنين الى مصر في حالة يستطيعون معها التعليم في بلادهم
 اما نحن فقد ألغينا هذه البعثة واستبدلناها بلا شيء
 اللهم الا بمبلغ صغير كاف للصرف على بعض الشبان في مدرسة
 ليست جامعة وهكذا فان وصايتنا السياسية مقترنة في مصر
 بسياسة تأخير التعليم »

مواد التعليم — يوجد نقص فاحش في برامج
 التعليم في بلادنا فليست المواد التي تدرس في درجات
 تعليمنا الثلاث مشابهة للمواد التي تدرس في هذه الدرجات
 في البلاد الأخرى. نعم يوجد تعليم ابتدائي وثانوي وعال الا
 أن جميع هذه الدرجات ناقصة المواد نقصاً معيباً وإتنا لو

تتبعنا درجات التعليم درجة درجة وبيدنا النقص في كل لطلال
بنا الكلام . ومن أجل ذلك تقتصر على ابداء الملاحظات
الآتية :

ان مدة التعليم الثانوي في أوروبا سبع سنين وقد كانت
في مدارسنا الثانوية خمس سنوات في سنة ١٨٩٢ و بقيت
هكذا الى سنة ١٨٩٧ حيث جعلتها الحكومة ثلاث سنين
واستمرت على هذا النظام الى سنة ١٩٠٥

وبالرغم من أن المدة كانت خمس سنوات في السابق
فقد كانت المواد التي تدرس فيها وافية بالمقصود فأخذت
الحكومة في الغاء تدريس كثير من مواد التعليم الهامة
فحذفت القسموجرافيا والكيمياء والتاريخ الطبيعي وحساب
المثلثات والمنحنيات والتصوير والهندسة الوصفية والميكانيكا
واقترنت في المواد الباقية اقتصارا مخلا .

على أن الحكومة أرجعت فيما بعد بعضا من هذه المواد
وهي الكيمياء والميكانيكا بطريقة مبتورة لا تجدى نفعاً وفي
سنة ١٩٠٨ جعلت التدريس أربع سنوات وقسمته الى قسمين

علمي وأدبي دون أن أتبع ما يستوجبه هذا التقسيم من إيجاد مواد جديدة كما هو في أوروبا ومن أجل ذلك اعترض أمين باشا سامي في كتابه (التعليم في مصر) على هذا النظام الأبتري (١) واليكم ما قاله في سنة ١٩٠٧ الأستاذ ادوارد لامبير

(١) اعترض أمين باشا سامي ص ١٤ على النظام الجديد للتجيزي « نعم ان هذا التقسيم أحدث في معظم ممالك أوروبا وبلا شك ما أحدث الا لما ترتب على أحداثه هذا من الفوائد غير اننا لو دققنا النظر في خطة دراسة التسمين لوجدنا الفارق الا ان لا يستحق هذا التقسيم فزيادة ٦ حصص للغة الاضافية للقسم الأدبي بالسنين الثالثة والرابعة ترتب عليه انقاص عدد الحصص المقررة للعلوم الرياضية للقسم الأدبي عن القسم العلمي وزيادة بعض حصص لتدريس الجغرافيا والتاريخ للقسم الأدبي ترتب عليه انقاص بعض حصص في العلوم الطبيعية لهذا القسم ومن الذي يقول ان القاضي غني عن المعارف الرياضية والفوائد الطبيعية وان المهندس والطبيب غني عن توسعة معلوماته الجغرافية والتاريخية . انما الفارق في المدارس الثانوية في تلك الاقسام في البلاد الأخرى يجب ان يكون غير ما ذكر »

الذي كان متدبلاً لا اختبار طلبة شهادة الدراسة الثانوية—قال ما يأتي «كنت عضواً في لجنة امتحان طلبة شهادة الدراسة الثانوية في القسم الأدبي فتحققت إذ ذاك أن درجة التعليم الثانوي في مصر لا تكاد تعادل درجة التعليم الابتدائي الفرنسي في الوقت الحاضر فاقدمحوا طبقاً لخطة موضوعة من برامج التعليم الثانوي تلك الأنظمة التي من شأنها أن تكون قوة الحكم والتعليل وتنبيه في ذهن الطالب حب الاطلاع والبحث وجعلوا محل ذلك في المكان الأول كل ما يحتاج الى اجتهاد الحافظة وفي ذلك ما يدل بوضوح على ان الطلبة كانوا في كل مدة وجودهم في المدرسة الثانوية يحصر ون عنايتهم في دراسة اللغات الأجنبية وحدها لا باعتبارها اداة للتحصيل بل لتكون وسيلة لتوسيع نطاق المعاملات وبالتالي قاصرة على ما يحتاجه المكارون (الحجارة) وخدم الفنادق دون ما يحتاجه أطباء المستقبل ومحاموه

والا لم يدربوا على الانشاء باللغة التي يستطيعون التفكير بها وحدها وهي لغة بلادهم أصبحوا لا يحسنون تنسيق

عباراتهم ولا حصر أفكارهم»

فاذا أضفنا الى الاسباب المتقدمة قصر مدة الدراسة
الثانوية فلا يمكن ان نصل الى غير هذه النتيجة
ولقد ذكر ذلك الأستاذ لا ميرفقال :

« أ يكون بالطلبة المصريين ضعف أو فتور في الذكاء ؟
كلا — فلو اتنا وضعنا للشبيبة الفرنسية مثل هذا النظام
فجعلنا مدة دراستهم الثانوية أربع سنوات بدلا من سبع ولو
اتنا حذفنا من برنامج تعليمهم الفلسفة والتاريخ الطبيعي
ودراسة آداب لغتهم الوطنية ولو اتنا أبدلناهم من كل ذلك
شيئا من علم الجغرافية وقليلًا من التاريخ على طريقة القدماء
في سرد الحوادث باعتبارها درسًا عمليًا للأخلاق
وأضفنا الى ذلك قشورًا من العلوم الرياضية ثم اشترطنا ان
يكون درس كل ذلك بلغة أجنبية وحرمانا على تلك الشبيبة
استخدام لغتها الوطنية في تحرير وكتابة ما تنشئه من
الموضوعات والخطابات — لو اتنا فعلنا كل ذلك لوصلنا الى
النتيجة عينها »

وفي مدرسة الهندسة بدلت الحكومة في برامجها مراراً
 عديدة وكادت هذه المدرسة أن تاحق بالمدارس التي أنشأها
 الاحتلال فقد جاء في تقرير اللورد كرومر عن سنة
 ١٩٠٤ عند الكلام على هذه المدرسة ان عدد تلامذتها في
 سنة ١٩٠٠ بلغ خمسين تلميذاً وفي سنة ١٩٠١ كان أربعين
 وفي سنة ١٩٠٢ لم يكن غير ٢٧ طالباً وفي سنة ١٩٠٣ نزل
 العدد الى ٢٣ طالباً فقط .

فلما رأت الحكومة ان هذه المدرسة وشبكة الزوال
 اضطرت الى قبول الراسيين في امتحان الشهادة الثانوية فيها
 وبذلك زاد عدد الطلبة ثم عادت فاشتطت للالتحاق بها
 الشهادة الثانوية .

مدرسة المعلمين — كانت مدرسة الألسن التي أسسها
 محمد علي سنة ١٨٣٦ تقوم بوظيفة مدرسة المعلمين الى سنة
 ١٨٨٠ فاخرجت العشرات من أكفائهم وفي تلك السنة
 أنشئ بجانبها مدرسة معلمين وبتداخل الاحتلال في هذه
 المدرسة وجعله تارة سني دراستها ثلاث سنوات وطوراً

سنتين وبجعل الدراسة فيها باللغة الفرنسية ثم بالانجليزية
وبحذفه أهم مواد التعليم فيها قل الاقبال على هذه المدرسة حتي
أغلقت في سنة ١٩٠٤

ولما كانت نظارة المعارف في حاجة الى معلمين اضطرت الى
استخدام حامل الشهادة الا بتدائية ثم رجعت فأنشأت مدرسة
يدلا من الأولى لا تفي بالمقصود وحذفت من مواد التدريس
اللغة الفرنسية وعلم الهيئة وفلسفة النفس والمحاسبة والمذكرات
والتربية العملية ومواد أخرى وكل هذه المواد كانت داخلة
ضمن برنامج المدرسة الملتاة

مدرسة الحقوق

في سنة ١٨٦٨ تأسست هذه المدرسة وسارت من بدء
نشأتها سيرا حثيثا الى التقدم لا دخل للسياسة في شؤونها
وقد تولى إدارتها نظار فرنسيون الى سنة ١٩٠٧ . غير ان
الانجليز ابتدأوا يتدخلون في شؤونها سنة ١٨٩٩ حيث زادوا
فيها القسم الانجليزى واقتضي الحال لمدرسين انجليز بعد ان
كان المدرسون من أكفاء أبناء فرنسا في القانون والتشريع

ونحن نترك للمسيو لميير آخر ناظر فرنسي فيها الكلام على ما صارت اليه هذه المدرسة الآن التي هي منها القسم الفرنسي قال المسيو لميير في كتابه الى جريدة الطان الفرنسية ما يأتي : « تركت هذه الوظيفة والأسف يكاد يمزق فؤادي لان البقاء فيها لم يعد في وسع رجل مثلي جعل حياته وقفاً على العلم . . . ولأنني ما كنت بقادر على حفظ هذا المنصب ذي الراتب الضخم ما لم أَرْض بأن أكون آلة صماء لسياسة غير قوية ومكدره لصفاء العلائق بين المصريين والأوربيين ان الموظف الانجليزي القابض فعلاً على الادارة الحقيقية لنظارة المعارف وهو المستر دنلوب كان قبل قدومي الى مصر بعام قد حارب مدير مدرسة الحقوق بثبات نادر فغلبه على أمره وسلب منه سلطته ثم اغتشم تلك الفرصة التي آلت فيها هذه السلطة الى العدم فأخذ يهيج عواطف الطلبة ويستفزها باصداره لهم أوامر متناهية في القسوة والغلظة ولا مبرر لها حتي جرحهم الى الاعتصاب ثم اتخذ اعتصابهم ذريعة للتشفي من سلفي الذي كان حاقدًا عليه .

ولم يكن حظي من المعاملة باسعد من حظ هذا
السلف» ثم قال :

« وقد حارب المسترد ثلوث تقدم التعليم الفرنسي
في مدرسة الحقوق بلا تبصر على حين ان التعليم
الحقوق في هذه المدرسة لا يزال ويجب ان يبقى تعليمها
فرنسياً ما دامت قوانين البلاد لم تغير تغييراً كلياً .
لانها عبارة عن مخصص لقوانيننا وقد مثل المستر
دثلوب رواية غريبة للتعليم العالي في مدرسة الحقوق
فوقف تدين ما يحتاج اليه القسم الفرنسي من الموظفين
تسليماً لما ينقص من عددهم المحدد قانوناً . وحجته في
ذلك ان مصير هذا القسم الى الزوال عاجل . واكتسح
من القسم الأكبر وهو الذي تدرس فيه الحقوق
الفرنسية باللغة الانجليزية الأساتذة الأكفاء الذين
قاموا بأمره في مبدأ تأسيسه وهم من القضاة الذين أفادتهم
اقامتهم الطويلة في القطر المصري خبرة بأسرار قوانيننا .
واستبدلهم بشبان من الانجليز يعينون بمجرد تخرجهم من

الكلية الانجليزية فيقدمون الى مضر وهم والطلبة المكلفون بتعليمهم سواء في عدم الدراية بالقوانين المصرية بل ان فريقاً من هؤلاء المعلمين لم يبلغوا الى الآن في معرفة لغتنا حداً يستطيعون معه ترجمة المؤلفات الفرنسية التي يستعان بها على التدريس ترجمة غير مشوهة .

ولقد بذلت كل جهد في سبيل ترقية شؤون المعلمين فذهبت مساعي كلها أدراج الرياح بازاء عناد مستر دنلوب .

كان هذا الرجوع بالعلم الى الوراء يقتضي التبصر والحكمة ومعاملة الطلبة بالحسني خشية ان تهيج غضبهم حالتهم السيئة وانحطاط التعليم فيهم . وفي مصر الآن حركة فكرية ترمي الى طلب العلم والعرفان ولكن مستر دنلوب وضع لهؤلاء الطلبة الرجال نظاماً من النظمات الموضوعة لصغار تلامذة المدارس الابتدائية وأخذ يعاملهم بقسوة متناهية »

لقد نشر هذا الكتاب في جريدة الطان وتناقلته

الأسلاك البرقية وسئل عنه السير جرای في البرلمان
ولكن سياسة الاستثمار اقتضت ان تجر ذیل التغاضي عما فيه
ميزانية التعليم — بينما ترى حكومتنا تصرف القناطير
من الذهب في الشؤون الكمالية نجدها ترضن كثيراً
على التعليم .

من المعلوم أن حكومات أوروبا تصرف عشر إيراداتها
على الأقل في سبيل نشر التعليم الابتدائي وأمريكا تصرف
٣٤ في المائة من إيراداتها أما حكومتنا فبالرغم من عدم
وجود بحرية وحرية لها تقريباً وفضلاً عن زيادة مصاريف
الادارة وتفتيش المدارس بسبب ضخمة رواتب الموظفين
الانجليز البالغ عددهم بوزارة المعارف ١٣٤ مرتبهم الشهري
٥١٢٠ جنيهاً والمصريون ١٠٢٦ موظفياً مرتبهم ١٤٢١٠
جنيهاً تقريباً فمتوسط الانجليزى شهرياً ٣٣٨: ٣٨٠ والمصرى ١٣٦٨
تقريباً فانها لا تصرف في سبيل التعليم الابتدائي زيادة عن
٠٠٩ في المائة واليك البيان الذى يوضح ميزانية التعليم
الابتدائي في سنة ١٩١٤

جنيته

المقرر صرفه على ٣٤ مدرسة ابتدائية	١٢٣١٨٦
ما يخص المدارس الابتدائية من مصاريف	١٥٩٦٠
الادارة والتفتيش الخاص بها بالنظارة	
المقرر اعانة للكتاتيب بالمحافظات	٣٠٠٠
مجموع ما ينفق على التعليم الابتدائي	١٤٢١٤٦

تزييل

جنيته

المصروفات التي يدفعها التلاميذ	٧٧٩٥٥
ايراد جفلك الوادي الذي وقفه	٣٠٠٠٠
اسماعيل وغيره من الأوقاف	
ما تدفعه الأوقاف للمعارف	٢٠٢٤٠
لكتاتيبها ومدارسها خلاف	١٢٨١٩٥
٥٠٠٠ جنيه للترميمات	

وهذا المبلغ هو كل ما تدفعه الحكومة	١٣٩٥١
في سبيل التعليم الابتدائي	

أما إيرادات الحكومة في سنة ١٩١٤ فكانت ١٥٣٩٠٨١٨

ولكى نبين الفرق الكبير بين ما تبذله حكومتنا في
 سبيل التعليم الأولى بالقياس الى البلاد الأخرى نقل الجدول
 الآتي في الصفحة التالية الذي حرره المستر جندراناث
 سمدار في شهر مارس سنة ١٩١٠ (في المجلة الحديثة) عدم مصر
 وقد أغنانا اللورد كرومر عن الافاضة في بيان مجهود
 الحكومة بالنسبة لما تصرفه على التعليم في جميع درجاته
 فقد قال في تقريره عن سنة ١٩٠٢ صحيفة ١٦ « والتفت
 الآن الى إدارة التعليم فأقول ان الأموال التي أنفقت في
 هذا الباب في غضون السنوات العشرين الماضية بلغت
 ١٨٢٤٥٤٨ جنيهًا مصريًا أو أقل من واحد في المائة من مجموع
 المصروفات العمومية »

نشأت عن امساك الحكومة هذه النسبة الغريبة الآتية .

عدد البالغين سن التعليم ١٣٦٢٩٣٠ (١) تعلم منهم
 الحكومة في مدارسها ٧١١٩ أى بنسبة ١٢ في الألف (٢)

(١) (٢) التعليم في مصر لامين باشا سامي

أسماء الممالك	عدد السكان	جملة النفقات بالجنيه المصري	ما يخص الواحد من السكان بالقرش
سويسرا	٣١٠٠٠٠٠	١٢٧١٠٠٠	٤١
الولايات المتحدة	٧٥٣٠٠٠٠٠	٣٦٠٦٨٧٠٠	٤٧ و ٩
انجلترا وويلز	٣١٧٠٠٠٠٠	٧٧٣٤٨٠٠	٢٤ و ٤
بروسيا	٣٤٥٠٠٠٠٠	٨٩٧٠٠٠٠	٢٦
كندا	٥٢٠٠٠٠٠	١٩٦٥٦٠٠	٣٧ و ٨
أستراليا	٤٣٠٠٠٠٠	٤٤٢٩٥٠٠	٥٦ و ٥
ارلندا	٤٥٠٠٠٠٠	١١٨٨٠٠٠	٢٦ و ٤
اسكتلاندا	٤٣٠٠٠٠٠	١٦٠٨٢٠٠	٣٧ و ٤
النمسا والمجر	٤١٤٠٠٠٠٠	٥٠٥٠٨٠٠	١٢ و ٢
فرنسا	٣٨٥٠٠٠٠٠	٩٢٤٠٠٠٠	٢٤
البالجيك	٦٦٠٠٠٠٠٠	١٤٤٥٤٠٠	٢١ و ٩
الروسيا	١٢٦٥٠٠٠٠٠	٤١١١٢٥٠	٣ و ٢٥
اليابان	٤٢٧٠٠٠٠٠	١٩٢١٥٠٠	٤ و ٥
المند الانجليزية	٢٢١٢٠٠٠٠٠	٧٥٢٠٨٠	٠ و ٣٤
مصر سنة ١٩١٤	١١٢٦٧٣٥٩	١٣٩٥١	٠ و ١٢

عدد البالغات سن التعليم ١٠٤٨٠٦٩ (١) تعلم منهم
الحكومة في مدارسها ٤٩١ أى بنسبة ٧ في الألف
هذه يد الاحتلال في التعليم وسنيين في الفصل التالي
كيف تمكنت الأمة من التغلب على كثير من هذه المصاعب
الامن العام — تقتصر في الكلام عن الامن العام على
ايراد ما جاء في تقرير السير غورست سنة ٩٠٩ قال «حوادث
الانظار في التقارير السنوية الأخيرة الى سوء حالة الامن
العام في المديرية والصعوبات العظيمة التي تحول دون تدبير
علاج ناجع فيها وقلت في تقريرى الماضى ان الحكومة
تنظر في التدابير التي يجب إتخاذها في معاملة الأتقياء الذين
أوقعوا الرعب في النواحي التي يقيمون فيها»
وقال اللورد كاتشر في تقريره عن سنة ٩١٣ بأن الجرائم
كانت ٣٦٨٨ في سنة ٩١١ و ٣٧٨٤ في سنة ٩١٢ و ٤٠٩٦
في سنة ٩١٣ فهي اذن آخذة في الازدياد

الى هنا انتهى الكلام بايجاز عن أعمال الانجليز في مصر
على اننا أهملنا بعضاً منها كترواية غير الأكفاء ومصاريف
جيش الاحتلال الباهظة وغير ذلك

ويجدر بنا أن نثبت هنا في آخر هذا الفصل ما قاله
المستر فرمان قنصل جنرال أمريكا في كتابه (مصر وارهاقها)
صحيفة ٢٨٤ (من خطابة للسيرولفردلوسون ألقاها
في مجلس النواب قال « لقد زاد دين مصر على يدنا الى
مائة مليون جنيهًا . لقد ذبحنا آلافاً عديدة من الأهالي
وشللتنا حركة المجلس النيابي ودمرنا بمنتهي القسوة أعم بلد
في القطر . ونشرنا الفساد والدعارة في العاصمة وأثقلنا كاهل
الأمة بالضرائب والأموال وبذرنا بذور الشقاق بين الأمة
والخديوى وأخذنا شعلة الاستقلال التي أضرمت لأول مرة
في نفوس الأمم الشرقية منذ أجيال مضت »

أما التصرف في الميزانية والاحتياطي والسودات فسيأتي
الكلام عليها فيما يلي .



و

﴿ عمل الأمة ﴾

لم تقف الأمة معقولة اللسان مكتوفة اليد امام الاحتلال وعبثه في أمورها . فلقد طالما رفعت صوتها محتجة على تداخله وتصرفه كاشفة الستار عن غاياته الخفية ومضار سياسته . طالبة من حكومتها ان لا تصرف المال في غير أوجه الفائدة وان لا تضن به على الأمة .

وكثيراً ما وقف الاحتلال امام هذا الحق الذي ينادى به صاحبه موقفاً حرجاً فلجأ الى الحيلة السياسية وحاول تسكين خاطر الأمة باجابة القشور من طلباتهم ادون الجوهر ولكن الأمة لم تنخدع قط .

ومن جهة أخرى فقد عرفت الأمة ان من العبث طلب وسائل الاستقلال ممن يسعى في سلبها إياه فتكفلت هي

بالقيام بما هو من شؤون الحكومات في الأمم المستقلة
 وإذا كانت هذه الأمة المجاهدة لم تبلغ بعد في شؤون
 الحياة الدرجة التي ترضيها فذلك بسبب العقبات التي تصادفها
 في طريقها لتناقض مصلحتها ومصلحة المتسلط فيها .

لقد وجهت عنايتها الى تربية أبنائها وتعليمهم بدون
 تفريق بين غني وفقير فتألفت الجمعيات الخيرية وجمعت
 الأموال الكثيرة وحبست العقارات ذات الأيراد الكبير
 فوصلنا بفضل هذا المجهود الى تأسيس عدة معاهد منها :
 أنشأت الأمة لغاية سنة ١٩١٥ من الكتائب ٧٤٥٤
 موزعة في المدن والقرى تدرس فيها القراءة والكتابة ومبادئ
 الحساب والقرآن الشريف وقد بلغ عدد التلاميذ فيها في
 هذه السنة ٣٦٧٧٤٩ (١) أما الحكومة فتدير ١٤٢ كتاباً
 تصرف عليها من الأعيان المحبوسة لها من الأهالي

وقد أنشئت مدارس لتخريج معلمين لهذه الكتائب
 بعدد واف ..

(١) كتاب التعليم في مصر

أما من جهة التعليم الابتدائي العالي فقد أنشأت الجمعيات والأفراد عدداً كبيراً من المدارس الابتدائية العالية على نسق مدارس الحكومة فصار للأمة ٩٤٣ مدرسة يتعلم فيها ١٠٨٦٤١ تلميذاً... في حين أن للحكومة ٣٢ مدرسة عدد تلامذتها ٦٨٣٧ وان نتائج الامتحانات العمومية تفوق في بعض هذه المدارس نتائج المدارس الأميرية فالفرق كبير جداً بين ما عمّته الأمة للتعليم الأولى بنوعيه وما عمّته الحكومة فان نسبة عدد من تعلمه الحكومة في مدارسها الابتدائية إلى عدد جميع التلامذة كنسبة ١٧ إلى ألف فقط (١) وقد فتحت الأمة عدة مدارس للبنات تربو على مدارس الحكومة بكثير. وليس أدل على ذلك من أن نسبة التلميذات في مدارس الحكومة لمجموعهن ٧ في ألف والاهالي ٥٠٨ في ألف (٢) ولم يفت الأمة الاهتمام بالتعليم الثانوي ففي هذا أيضاً فاق عملها عمل الحكومة التي لا تعلم سوى ٦ في ألف والاهالي ١٢ في ألف (٣) وباقي الأئب في درجات التعليم الأخرى

وليس للحكومة سوى ٦ مدارس ثانوية منها ثلاث أنشئت قبل الاحتلال وواحدة أنشئت في سنة ١٩٠٦ وواحدة في سنة ١٩١٠ ومدرسة طنطا الثانوية التي أنشأها الأهالي أُنشئت أخيراً على وزارة المعارف

أما الأمة فإن لها الآن ١٤ مدرسة (١) بهم من التلاميذ ٧٩٧١ وشعرت الأمة كذلك بحاجتها إلى المدارس الخصوصية من صناعية وزراعية وفنون جميلة وموسيقى ومدارس خرس وعميان فأنشأت منها عدداً ليس بقليل وأسفرت عن نجاح باهر وعلى الأخص في المسائل الصناعية (٢) مما جعل اللورد كرومر يقول في تقرير سنة ١٩٠٢ بأن النهضة الصناعية جارية على ساق وقدم

ورأت الحاجة إلى التعليم العالي فأنشأت في سنة ١٩٠٨

- (١) أمين باشا سامي ونحن نظن ان العدد اكثر من ذلك جدا
 (٢) انشئت مدرسة محمد علي با جمع من الاهالي والتبرعات بلغت ١٠٤٦٤ جنيهاً واوقف عليها منشأوى باشا مائة فداناً وكثيرون غيره وإقام بادارتها جمعية العروة الوثقى

جامعة (١) بها قسم للآداب ويدرس به آداب اللغة العربية وتاريخها وتاريخ الأمم الإسلامية وتقويم البلدان ووصف الشعوب وتاريخ الشرق القديم وتاريخ آداب اللغة الإنجليزية وتاريخ آداب اللغة الفرنسية وتاريخ المذاهب الفلسفية وقسم للعلوم الجنائية يدرس فيه قانون العقوبات المقارن وقانون الجنائيات المقارن وتحقيق الجنائيات العملي وعلم الاجتماع الجنائي والطب الشرعي وعلوم أمراض النفس وعلاقتها بالقانون الجنائي — وقسم العلوم المالية والاقتصادية ويدرس فيه الاقتصاد السياسي وعلم المالية والقانون المالي المصري والعملة وأعمال البنوك والاقتصاد الزراعي . وقسم للحقوق يدرس فيه جميع مواد مدارس الحقوق .

وان إدارة الجامعة ترسل بعثة الى أوروبا على مصاريفها للتبحر في العلوم حتي اذا عاد أفرادها اشتغلوا بالتدريس فيها .

(١) جمع اياها في سنة ١٩٠٧ فقط ٢٦٠٠٠ جنياً واوقف عليها احمد بك الشريف مائة فدانا واوتفت عليها الاميرة فاطمة هانم عقاراً وتبرعت بحليها التي بلغت قيمتها ١٠٠٠٠ جنياً

وقد شعر الآباء بنقص مواد التعليم في المدارس الاميرية
كما شعروا بحاجة الأمة الى أبناء متعلمين تعليماً راقياً فأكثرُوا
من ارسال أبنائهم الى المدارس خارج القطر . وقد بلغ عدد
من يتعلم من المصريين في أوروبا ٨٤٠ في سنة ٩١٤

فهذا عمل الأمة في التعليم أتينا عليه مسرعين وبمتهني
ما يمكن من الاجاز . وان الجمعيات التي تقوم بأمر التعليم
كثيرة في مصر وثابتة الدعائم وآخذة في الرقي سنة عن سنة
نخص بالذكر منها الجمعية الخيرية الاسلامية (١) وجمعية المواساة
الاسلامية ومدرسة مصطفى كامل والاعدادية والالهامية والتوفيق
القبطية ومدارس الاقباط الكبرى والمساعي المشكورة بشبين

(١) الجمعية الخيرية الاسلامية من أكبر الجمعيات التي تعمل بمجد
ونشاط وأعمالها مقرونة بالنجاح وايراداتها في سنة ١٩١٧ بلغت
٤٠٠٠٤ جنيه و ٨٣٤ مليم ومصر وقاتها ٣٦٢٧٦ جنيه و ٢٣٩ مليم
صرفت منه على التعليم ٣٢٦٩٨ جنيه و ٥٢١ مليم ولها ١٦ مدرسة
عدد تلامذتها ٤٧٩٠ يتعلم منهم مجاناً ٢٣٤٧ غير اقسامها الثانوية
وعدد تلامذتها ٦٤٨ يتعلم منهم مجاناً ٢٤٤ فيكون جملة تلامذتها ٥٤٣٨

الكوم والعروة الوثقى باسكندرية وعدة جمعيات أخرى كثيرة
منتشرة في أنحاء البلاد . أما الأعيان والاطيان التي وقفها
المصريون على التعليم ورجال العلم وإنشاء المدارس المختلفة
فكثيرة جداً نكتفي بهذه الإشارة إليها .

وإننا لا نبالغ اذا قلنا ان الأمة المصرية هي الآن في مقدمة
الأمم التي تقدر العلم حق قدره وتجعل تربية أبنائها في الصف
الأول من احتياجاتها الأخرى . يشهد بذلك ما قاله يعقوب
باشا أرتين في كتابه المسمى القول التام في التعليم العام « ومن
الأمر الجديرة بالذكر هو ان الأهالي لاشتغالهم بمستقبل
بنينهم وتعليمهم التعليم الصحيح وتعويدهم على التربية الحقة
تراهم لا يبالون بالنفقات »

وقال لورد كرومر في تقرير سنة ١٩٠٢ « وهذه الزيادة
العظيمة في عدد المدارس الخصوصية مما يسر الخاطر لأنها
دليل واضح على اهتمام البلاد عموماً بالمعارف وكثير من
هذه أنشأته الجمعيات الاسلامية والقبطية لتأييد المعارف
وترقيتها في نواحيها »

وقال السير ألدن غورست في تقريره عن سنة ١٩٠٧ في كلامه على التعليم الأولي ما يأتي ص ٦١ « وقد زاد الاهتمام بالتعليم الابتدائي زيادة عظيمة في السنوات الأخيرة وتحسنت أحوال الكتاتيب وزيدت مصادر الاتفاق عليها وبلغ عدد ما أنشيء من الكتاتيب بإحسان ذوي البز من الأفراد وأريحية أهالي المدن والقرى ١٥٠١ وبني في مديرية الدقهلية ٣٠٠ كتاب وكتاب كلفت ١٥٠٠٠٠ جنيهًا مصريًا وتبرع المحسنون بثلاثة آلاف جنيه مصري لتأسيس مدرسة لتخريج المعلمين اللازمين لهذه الكتاتيب وفضلاً عن ذلك فقد حركت الغيرة العمومية ذوي الأريحية للوقوف على الكتاتيب فبلغ ما وقفه بعض الأفاضل في القطر في خلال السنوات الأخيرة ٥٥٤ فداناً تنفق غلتها على المدارس وقد حازت مديرية الدقهلية قصب السبق في هذا المضمار كما حازته في إنشاء المدارس الجديدة فوقفت ٤٣٠ فداناً من الاطيان وبعض العقارات في مدينة المنصورة ثمنت جميعاً بتبلغ ٦٥٠٠٠ جنيهًا وريعها السنوى ٢٥٠٠ جنيهًا وأرأت

الحكومة ان تنشط هذا الشعور فعرضت في سنة ١٩٠٥ ان
تتبرع بالاراضي اللازمة لبناء الكتاتيب فقدم لها ٥٥٥ طلباً
بسبعين فداناً فأجابت الحكومة ٤٥٧ طلباً منها يقتضي لها
٥٧ فداناً .

واهتمت الأمة بالشؤون الزراعية فأسست الجمعية
الزراعية السلطانية اراقبة سير الزراعة وجمعية اتحاد المزارعين
بالقطر المصري لنفس الغرض وجمعية البساتين وأقيمت المعارض
الزراعية الكثيرة في انحاء البلاد واهتم الناس بترقية نوع
حاصلاتهم . وكذلك تأسست بكثرة النقابات الزراعية (١)
وقد جاء في تقرير اللورد كرومر عن سنة ١٩٠٢ ما يأتي مشيراً
الى الجمعية الزراعية والمعارض

(١) تأسست هذه النقابات بجهود المرحوم عمر بك لطفي رئيس
نادي المدارس العليا منها نقابة شبرا الخيمة ونشيل وناها وسنماي
وعزبة الشاذلي وكوم النور ونامول واوليله وكفر الماقدام ودياي وميت
القرشي وكفر الحمام وصهرجت الكبرى ودنديط وشركة سمبو
وشركة سمالوط

« تقدمت هذه الجمعية تقدماً عظيماً في السنة الماضية
وزاد عدد أعضائها حتي صاروا ٩٣٢ عضواً (سنة ١٩٠٢)
وأقيم ثلاثة معارض زراعية سنة ١٩٠٢ واحد في القاهرة
وآخر في الوجه البحري وآخر في الوجه القبلي فأبدى
المزارعون اهتماماً عظيماً بها وعرضوا فيها أنواع كثيرة من
المواشي والحااصلات وتحسنت معروضات الحبوب جداً من
حيث نوعها ونظافتها ودلت معروضات القطن على ان
المساعي مبذولة في الوجه القبلي لزراع أحسن الأصناف التي
لا تزرع الآن الا في الوجه البحري »

وكذلك خطت الأمة خطوة محمودة نحو تحسين حالة
الصناعة والعمال فتأسست نقابات العمال والأندية وشركات
التعاون المنزلي والمدارس الصناعية والمدارس الليلية للعمال
وأقيمت معارض صناعية وأقبل الناس اقبالا كبيراً على الصناعة
الوطنية تشجيعاً لها

ورغبة في ترقية الأحوال الصحية أسس الأهالي
المستشفيات المتنوعة الكثيرة ووقفوا عليها الأملأك المغلة

وأنشئت جمعيات الاسعاف ورعاية الاطفال وقامت البلاد
والقرى تطلب انشاء مجالس محلية . وقد قال اللورد كيتشنر
عنها في تقريره عن سنة ١٩١٣ ان ٢١ مدينة طلبت من الحكومة
أن يسمح لها بانشاء مجالس محلية فمنحت التصريح أربعة منها
لأن أهلها عرضوا ان تضرب عليهم ضريبة اختيارية
ولم تفرط الأمة في شؤونها التجارية فابتدأت تنشي شركات
التعاون المالي وتأسست الغرفة التجارية والمجلات التجارية

ز

﴿ مصر والاستقلال ﴾

مصر بلاد غنية بنيلها العذب وأرضها السوداء
ومناخها الجميل وفلاحها المجد ومحاصيلها التي تهافت البلاد
الأخرى على مشترائها وموقعها الجغرافي بين القارات في
طريق التجارة ..

لقد قال عنها عمرو بن العاص في كتابه الى أمير المؤمنين
 عمر إنها زمردة خضراء وفي الواقع إنها لسكندك ومن يكون
 راكباً على طريقها الحديدي من الاسكندرية الى أصفهان
 ليرى الأرض خضراء ذات اليمين وذات الشمال يتخللها ماء
 النيل بلونه النحاسي الجميل . وقال عنها اللورد كرومر في
 تقريره عن سنة ٩٠٥ « وتربة مصر هي الابليز (الطمي)
 الذي رسب من مياه النيل على توالي الأحقاب . وقواتها على
 الانتاج والأنبات لا تحصى كما قال السير جون بورنج في
 تقرير له عن مصر وكربت مندسنتين فحيثما رششت الأرض
 بماء النيل أسرع فأنبئت النبات الجميل »

مساحتها الجغرافية بغير السودان ٩٩٤.٠٠٠ كيلو متراً
 أما الأرض المزرعة فيها فتبلغ فقط نحو ٢٢٠.٥٠ كيلو متراً .
 يسكن هذه البلاد شعب يبلغ عدده الآن نحو ١٣
 مليون نسمة سريع النمو متجانس الأخلاق والعادات واللغة .
 والتاريخ والمدنية يدين بدين الاسلام كله ما عدا نحو الستمائة
 ألف يدينون بالمسيحية وهؤلاء يعيشون مع اخوانهم المسلمين

في وئام دائم واتفاق تام . المسلم مسلم في مسجده وانسيحي مسيحي في كنيسة والجميع مصريون مخلصون شركاء في المرافق الحيوية شركاء في الآمال الوطنية . شركاء في الشكوى من التسلط الأجنبي . نعمنا معاً بالاستقلال والحرية في العهود البيضاء وتحملنا معاً مرارة العيش في العهود السوداء وبقينا دائماً كتلة واحدة لا قبل للسياسة بتفريق أجزائها وهل نحن في حاجة الى دليل على اتفاق أهل الدينين في الغاية العامة وهذه صحافة الأقباط وأبنائهم تملأ الأرض نداء باستقلال مصر وحريتها .

والشعب المصري شعب عامل مجد مجتهد نجده الفلاح يستيقظ مبكراً فيذهب الى حقله حيث يعمل فيه النهار كله بهمة لا تعرف الملل . ولم ينكر اللورد كرومر هذه الصفة في المصري حيث قال في تقريره عن سنة ١٩٠٥ « وهواء مصر معتدل ولكن خصب تربتها واعتدال هوائها لم يحدثا فيها ما يحدث في البلدان التي خصتها الطبيعة بمزايا حرم غيرها منها . وأعني بذلك انها لم تخمد نار الجسد والسكد في أهلها بل ان

أهلها قوم شيطون مشهورون بكدهم واجتهادهم «
 وانا موجزون هنا رأى كاتب أوروبى مكث قاضياً
 بالمحكمة المختلطة مدتها الأولى كلها والى سنة ١٨٨١
 سماه (مصر وأوروبا) قال هذا الكاتب (١)

« ان وجودى فى مركز القضاء بالمحكمة المختلطة
 أكسبني معرفة أخلاق المصريين وعاداتهم ففهم جنس مجيد
 لم يتطرق اليه الفساد أصلاً وان امتزاج دمهم بالدم العربى
 وانتقال مدينة العرب اليهم لم يؤثر فى مجد عنصرهم لأن الدم
 العربى لا يقل شرفاً عن الدم المصرى . واستنكر اعتبار
 المصريين الحاليين جنساً منحطاً (ص ٥١) . وقال ان الفلاحين
 من أكثر الناس احتفاظاً بكرامتهم فترى الواحد منهم
 يخرج من كوخه الحقير فيهبط أكبر السرايات بقدم ثابتة
 ويقف امام القضاء أهلياً كان أو مختلطاً رابط الجأش ويدخل
 على المديرين والوزراء ويقابل الخديو كل ذلك دون ان

(١) تكلم المؤلف بتوسع كبير لذلك لم نر حاجة لایراد اقواله
 بانص ولكننا حافظنا على المعنى تمام المحافظة

يخونه رشده أو يرهبه الموقف (ص ٥٢) وقال انه نظيف (ص ٧٤) ذكى جداً لاحظت المحاكم المختلطة ذكاءه من ملاحظاته وأجوبته امامها سواء كان مدعياً أو شاهداً (ص ٥٣) وقال ان نكران الجميل ليس من طباعه (ص ٧٤) وانه يمتك الكذب والخداع اللذين ينهيه عنهما دينه (ص ٥٥) وقال انه شديد التمسك بمبادئ الشرف وان المحاكم المختلطة لاحظت احترامه لتعهداته وبعده عن رغبة التملص من دينه والخلاص من القيام بأدائه وعدم التجائه في قضاياها الى وسائل تعسفية كإنكار الكتابة أو الامضاء (ص ٥٨) وقال ان محاسنه الاخلاقية لا يصح إنكارها . (ص ٦٦) ونفي عن المتورين منهم حب الأثرة وانصرافهم الى الماديات دون غيرها وقال انهم يكرهون الحكم الأجنبي ولو كان للترك ويرغبون في حكومة وطنية بحته وقال انهم شغفون بحب مصر الحالية ومصر التاريخية (ص ٢٧) شغفون بتعليم أبنائهم الى درجة انهم يدخلونهم المدارس المسيحية التي يدرس لهم فيها الدين المسيحي (ص ٨٥) « ذلك وصف مدقق أوروبي مصريين وهو وان كان

لم يكتب اسمه على كتابه هذا الا ان المسيو كلمنصور وزير
فرنسا اباح به في خطبة له على مجلس نواب فرنسا بتاريخ ١٩
يوليه سنة ١٨٨٢ حيث قال انه قاض هو اندى اسمه فان يملن .
وانك لتحكم على عظم مركز مؤانته من وصف المسيو كلمنصور
له في الخطبة بدقة النظر ومن استناده اليه في خطبته هذه التي
كانت من خطابه الشهيرة الرنانة ومن حث مواطنيه الفرنسيين
على مطالعته .

هذا هو الشعب المصرى . شعب توفرت له أسباب
الاروة . شعب كبير نام قوى العصرية متحد بطبيعته لاجتماع
عوامل الاتحاد فيه . شعب كريم المحتد مجيد الجنس ولد من
سلف شهدت له الأوائل والأواخر بعلو الكعب في
الحضارة منذ نشأته الأولى واعترفت بخدمه الجليلة للجنس
البشرى . شعب قوى العنصر شديد الكيان متين الأخلاق
لم تقو الأمم التي دخلت عليه أرضه على اضاعة شخصيته
وإدماجه فيها . شعب يقدر الاستقلال والحرية قدرهما . نهض
للجهاد في سبيلهما مع الأمم المستقلة الآن وقبل كثير منها .

وبذل دمه وماله مرات لا أجدها ولم يعطاه عن الوصول إلا
اجتماع الدول عليه ان الحوادث الهائلة المتوالية ووسائل
الاستبداد والارهاق لم تشه عن عزمه واصراره علي نيلهما
كما قدمنا في الفصل الأول . شعب يبذل مجهوداً متواصلاً
للقيام بما صنت به عليه حكومته المتسلط عليها الانجليز
ولا صلاح ما أفسدته اليد المستبدة في شؤونهم كما ينال . شعب
شاعر بكرامته عارف بتاريخه ذكي صادق يأبي النذل
ويغض الاستبداد . عامن مجد شغف بحب بلاده والتعلق
بأرضه شعب جدير بالانصاف والعدل يستحق
عطف الأمم الحرة عليه . يستحق الأخذ بناصره . يستحق
الحربة والاستقلال .

الا إن شرف الانسانية الرفيع لا يسلم من الأذى وهذا
الشعب المجيد مقيد بالأغلال والأصنام . فنحن لم نكن قط
شعباً متأخراً كالجنس البائد في استراليا أو كنزنج افريقيا .
نحن لم نكن عالة على الانسانية بل اننا حتي في وقت
محدثنا قدمنا أكبر الخدم . فقتال السويس من يدنا وفلاحنا

يجد نهاره واياله ليخرج للمعامل الاجنبية حاصلات أرضه
ويقدم لها موادها الخام التي لا تستغني عنها . ولو كنا
مستقلين لقدمنا أضعاف ذلك بتوسيع منطقة الارض الزراعية
وتنوع الحاصلات وتحسينها باصلاح الارض البور التي
عطل اصلاحها النظام الاستبدادي . ولاكتشفنا في أرضنا
المناجم واستخرجنا منها الخيرات وقدمنا أنواعا أخرى من
المواد للعالم .

ولو كنا مستقلين لكنا ركنًا قويًا في بناء السلام العام
ولاستخدمنا مركزنا الجغرافي البديع لتنفيذ موجبات الأمن
ومنع الحرب وان شعبًا هذا شأنه وهذا مركزه الطبيعي
يكون باستقلاله محترم الكرامة رهوب الجانب مسموع
الحجة السياسية ذا نفوذ يستطيع التأثير به والعمل مع العاملين
لاستتباب السلام في انحاء العالم .

ان مركزنا الطبيعي الذي استخدمه السياسة الاستعمارية
الآن في تقديم الوقود لنار الحرب والذي جعلته مستودعا
للقوات المدمرة يكون يوم استقلالنا محط انظار رجال السلام

لتنفيذ سياسة السلام والوفاق بين شعوب الأرض
 إلا أن الاستقلال حق ترتب للشعوب بقوة الحاجة إليه
 من يوم أن انقسم بنو آدم إلى ملل ونحل . حق ولد يوم
 ميلاد الشعوب في العالم . فكل شعب لا سيما الشعوب العاملة
 المجدة له حق في البقاء ولا بقاء بغير الحرية والاستقلال .
 إنه نتيجة لازمة للحرية الشخصية ولا وجود للحرية الشخصية
 إلا بوجوده . تلك الحرية التي هي ركن من أركان شخصية
 الإنسان وعنصر من عناصر الهيكل البشري إذ لا فرق بين
 الحيوان الإنساني والحيوان الأعجم المسخر إلا بالإرادة
 وسلب الحرية الشخصية سلب للأرادة أو حبس لها عن
 الجولان .

أنكرت السياسة القديمة — سياسة العنف والاستغلال —
 هذا الحق على الأمم . أنكرته الأعلى الأمم القوية حالا
 فإذا ما تولى هذه الأمم الضعيفة أنكرته عليهما وافقتا على
 استقلالها فتولدت الأزمات وتداعت دعاة السلام واشتعلت
 نار الحروب وتعذبت الإنسانية من رؤية بحار الدماء البشرية

وصعود الارواح الانسانية شاكية الى المولى عز وجل ظلم
الانسان الانسان

فلا قاعدة للسلام العام أثبت من تقرير مبدأ استقلال
الأمة بانعمل لا بالقول ولا قرار للسلام العام على غير هذا
المبدأ . اذ أن بين الأمم المستعبدة أممًا لا يمكن أن ترضي
بسلب استقلالها . لا يمكن أن ترضي لأبنائها وأبناء أبنائها
وأحفاد أبنائها عيشة النذل الأبدى ولا بد لها يوماً من أن
تقوم مطالبة بحقوقها الطبيعية وعندئذ قد يضطرب ميزان
السلام العام وتكون المسؤولية على الذين أهملوا شأن استقلالها
عند تسوية المسائل الدولية . تكون المسؤولية عندئذ على
القضاة الذين حكموا في قضيتها لمصلحة مقتضيتها .

لقد نظر فلاسفة فرنسا من قديم الى هذه الحقوق .
وانشروا مبادئهم فقامت الثورة الفرنسية الكبرى وأعلنت
حقوق الانسان والمساواة بين الأجناس والجنس وسارت
هذه المبادئ وتعدت فرنسا الى البلاد الأخرى الأوروبية
وانتقلت الى مصر مع الحملة الفرنسية وتمكنت من نفوس

أهلها . ولكن بالأسف فقد عادت سياسة العنف والتحكم وبسطت جناحيها على الأرض حتى قامت الحرب الحامية التي ذهبت بأرواح الملايين من شبان الانسانية وشلت حركة التجارة والصناعة والزراعة وأفنت القناطر من الذهب فتنبه السياسيون الى عيوب سياسة التحكم وقام الدكتور ولسن العظيم ينادى بالمبادئ الحرة المعروفة ويصف الدواء الناجع لشفاء الانسانية من هذا المرض العضال .

والمسيو كلمنسو رئيس وزارة فرنسا قول مأثور في هذا المصدد ضمن خطبة له على المسئلة المصرية ألقاها في مجلس نواب فرنسا بتاريخ ١٩ يولية سنة ١٨٨٢ وان من المفيد أن نثبتها هنا حتي يتبين الناس ان عاهل فرنسا الآن لا يختلف مع الرئيس ولسن في المبدأ قال :

« ان هناك سياسة أخرى أسميها السياسة الديمقراطية تلك السياسة التي تفضل الفتوحات المعنوية على الفتوحات المادية . وترى في الحرب بدعة ممقوتة يتألم منها الغالب والمغلوب . وتوجب على المدنية العالية أن تبذل كل ما في

وسعها لتضع للعالم نظاماً سياسياً اجتماعياً اقتصادياً أساسه
الحق والعدل بدلاً من نظام يرتكز على مبدأ استغلال
الإنسان لأخيه الإنسان وتحكم الأمم في الأمم
» فلأن الجمهورية الفرنسية الأولى كانت تجرى

على هذه السياسة الديمقراطية بالرغم من الأزمات الهائلة التي
صادفتها وتغابت عليها . ولأن فرنسا نشرت في أنحاء
العالم مبادئ العدل العام وأعلنت أن على الأمم للأمم واجبات
كما أن على الفرد لأخيه واجبات وأن نظام أوروبا يتداعي
إلى السقوط إذا جحدت هذه الواجبات بين الأمم .

لذلك كله نالت فرنسا في العالم سمعة أدبية سامية
أكسبتها ميل الأمم والنحل وأن هذه السمعة الأدبية
لا تزال سائدة بالرغم من الاغلاط التي ارتكبتهاها . ولقد عبر
أحد عظماء الرجال هو چفرسون عما يختلج الأفئدة من
الاحترام لفرنسا بكلمة أرددها مفتخراً لأن بلادي استحققتها
الاهي : إن لكل إنسان وطنين : وطنه الأصلي وفرنسا .
» أريد بهذا أن أقول أنا إذا اتبعنا هذه السياسة مع الأمم

أيا كانت درجة حضارتها فقد بسطنا نفوذنا المعنوي بحيث لا يتطرق اليه الوهن أما اذا تجنبنا هذه السياسة وجرينا على سياسة التحكم في الرقاب واستغلال بني الانسان فقد قطعنا بيننا وبين ماضينا وخنا أنفسنا بأنفسنا وجازفنا بالنظام الحالي وأحدثنا أزمة بل ومن المحتمل ان ينتهي الأمر باشتعال نيران الثورة »

ثم قال :

« كأني بقائل يقول : حذار فان أمامك نوعين من بني الانسان أحدهما يجب اتباع هذه السياسة الديمقراطية معه والآخر لا يصح معاملته بغير العصا والسوط !! »
 « مهلاً أيها السادة . اني ماوقفت موقفي هذا الا للاحتجاج على هذا المذهب ان الحقيقة هي ان على وجه الارض شعوباً تفكر في ان تتسلط على جميع العالم . فهناك الجامعة الجرمانية والجامعة السلافية والجامعة الاسلامية ونظرية اتحاد الأجناس اللاتينية .

« وهناك أيضاً النظرية الانجليزية التي بسطت لنا أسس

على غير حقيقتها لأن الانجليز يتعاشون الافصاح عنها
ويجتنبون المناذاة بها كمذهب سياسي . انهم لا يجرؤون على
إشهارها واذا اجترأ منهم أحد على المجاهرة بها ذكروه بان
انجائرا أنجبت من رجالها مثل ولبرفورس الذي كرس حياته
على محاربة أمثال هذه المذاهب وانها تباهي اليوم بقيام أحد
وزرائها اللورد برايت محتجاً على ضرب الاسكندرية
اما حقيقة النظرية الانجليزية فهي ان كثيراً من الانجليز
يعتقدون بتفوق الجنس الانجليزي السكسوني على جميع
الاجناس الاخرى ويذهبون الى ان هذا الجنس انما هو
وحده الذي يستحق الحرية واما الاجناس الاخرى فيجب
عليها ان تخضع الى نظمات استبدادية تختلف درجاتها
« لقد تكلموا عن كندا (في غير هذا الموضع) اما انا
فقد ذهبت الى هذه البلاد وأقمت بها ورأيت الانجليز يسمون
الجنس المقهور فيها . يسموننا نحن الفرنسيين الجنس الوضيع !
(ضحك في المجلس) . حذار . حذار يا من تذهبون مذهب
التمييز بين جنسين من بني الانسان . حذار ان تصادفوا بين

الذاهبين هذا المذهب من يقذف أمتكم في عداد الاجناس الوضيعة
 « أيها السادة أقول اذا كان ولا بد من التفریق بين
 جنس وجنس فاماكم جنسان : جنس غير أهل للعمل
 كأصحاب الجلود الحمراء في أمريكا الشمالية وهؤلاء مقتضي
 عليهم بالفناء وانهم لا خذون بأسبابه . اما الجنس الذي هو
 أهل للعمل والنظام فسيحي حتما فكل أمة عاملة سينقذها
 العمل منقذ كل عامل .

أتظنون ان المصريين أقل درجة من سود أمريكا الشمالية !!!
 لقد رأيت هؤلاء القوم الذين يظهرون لأول وهلة
 غير أهل للعمل والرقي ومع ذلك فقد صاروا وطنيين
 امريكيين بعد رفع العبودية عنهم وانهم ايقومون الآن بكل
 جدارة وكفاءة بوظائفهم السياسية التي تعهد اليهم
 ويعرفون حق المعرفة كيف يازمون الغير باحترام حقوقهم
 « لا أريد ان أدخل في تفصيل ابيان قدرة المصريين
 على العمل اذ ليس هنا محل هذا التفصيل . ولكن مما

لا ريب فيه ان هذا الشعب الذى نرى أمثلة عالية من
أبنائه في مدارسنا هو شعب هادى* لين العريكة — لين
العريكة كثيراً في بعض الاحيان — ولكن مع ذلك
فهو شعب أهل للعمل والتقدم — شعب يرجي منه بحق
خير كثير . . . فليس لأحد أن يقف على هذا المنبر
امام مجلس نواب الجمهورية ويقول ان هذا الشعب غير
أهل للحضارة غير أهل للحرية وان الواجب معاملته بالعصا
والسوط ..

هذا هو قول المسيو كليمنسو في سنة ١٨٨٢ ولقد شهد
اللورد كرومر المصريين بعد ان عاشرهم نحو الثلاثين سنة
بالدأب والاجتهاد كما قدمنا — فهل مثل هذا الشعب العامل
يصح ان ينكر عليه حقه في الاستقلال . حقه في البقاء .
حقه في الحياة الحقيقية !!

ماذا تقول انجائنا رداً على طلبنا الاستقلال؟! انها لا بد
وان تجد رداً أو بتعبير أصبح انها لا تستطيع السكوت على
طلبنا الاستقلال . على طالب جلائها عن مصر . تلك الضيعة

المغلة . فهي اذن لا بد وان تخلق مبررات لوجودها أو
عقبات لاستقلالنا . ولا يفوتنا قبل الأتيان على مزاعم انجلترا
ان نذكر الناس بكلمة اللورد ولسلي التي جاءت ضمن تقريره
الى حكومته المؤرخ ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ قال :

« ان البلد (مصر) آخذ بسرعة في الرجوع الى حالة
الأمن العادية واني لموشك ان أعلن انقطاع الاجراءات
الحربية وانتهاء المأمورية التي دخلت عساكر جلالة الملكة
البلاد المصرية من أجلها » كما لا يفوتنا ما قاله المستر جلاستون
في جواب له مؤرخ ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ أرسله الى مصطفى كامل
الرئيس الاول للحزب الوطني ونشر في جرائد الديبا والفيجارو
والأكليز وغيرها قال « ان ساعة الجلاء خانت من عدة
سنين على ما أعلم » .

فكل حجة اذن لتأجيل هذا الجلاء أو لتعطيله حجة
باطلة بعد هذا القول الرسمي الصادر من اللورد ولسلي وبعد
هذه الشهادة التي جاءت على لسان المستر جلاستون أحد
رجال انجلترا المعدودين لا سيما في المسئلة المصرية ، ولكننا

مع ذلك لا نأبي ان نأتي على أهم أوجه الاعتراض التي تقدمها:
انجائنا ونرد عليها .

تقول انجلترا على لسان رجالها انها اذا خرجت من
مصر يأتي غيرها لأن مصر لا تستطيع ان تدافع عن
أرضها (١) !! حجة طارئة على دخولها مصر وفوق ذلك
لا سند لها من الحقيقة والحوادث

لقد رأت انجلترا انا نستطيع الدفاع عن أرضنا في واقعة
رشيد عند ما تمكنت العساكر المصرية من دفع عادية
العساكر الانجليزية فانجلت عن مصر في ١٤ سبتمبر
سنة ١٨٠٧

ورأت الدول الأوربية العساكر المصرية في سنة ١٨٢٤
لما استولوا على بلاد اليونان وقد كان الرأي السائد لدى
قناصل الدول بمصر ابان الحرب التركية اليونانية ان مصر

(١) قالها اللورد جورج هاملتون في خطبة له في سنة ١٨٩١ وقالها
السير ونجت في حديثه مع سعد باشا زغلول وآخرين في نوفمبر

استطيع بتواترها هي اخضاع اليونان في ستة أشهر
 ورأت الدول العساكر المصرية في حروب محمد علي
 مع تركيا حتي قال المسيو تيرس وزير خارجية فرنسا اذ ذاك
 في كتاب منه الى المسيو جيزو سفير فرنسا في لندره :

« ان الباشا (محمد علي) قادر على اصلاء نار الحرب بمجرد
 وقوع أي تهديد أو حصول حصار أو أي عمل آخر . فكن
 علي حذر من ذلك وتيقن انه اذا هوجمت الاسكندرية أو
 أية جهة من جهات القطر المصري المتهيجة أو التي علي وشك
 الهياج فيعبر محمد علي جبال طوروس ويوقع أوروبا في مهاوى
 الاخطار » (١)

وقد أظهر الجيش المصري مقدرته في مواقف عديدة
 أخرى أظهرها في قتال الوهابيين والنوبيين والسودانيين
 والروس والمكسيك . أظهرها حتي في حروب السودان
 الأخيرة بعد احتلال الانجليز .

علي انه من العبث ان أطيل الكلام في مثل هذه الحجة

(١) كتاب رزمر (مصر في عهد الاحتلال الانجليزي)

الباطلة بعد المبادئ الجديدة التي وصلت اليها الانسانية. ان هذه الحجة تسقط امام الغاية التي يقصدها مؤتمر الصلح من وجوب تثبيت قواعد السلام العام بحيث لا يتخللها الوهن في المستقبل بداء المطامع الاستعمارية

لقد قال الدكتور ولسن في خطبته في مجلس السناتو الامريكى بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩١٧ م معناه : ان الحقوق الدولية يجب ان تركز في المستقبل لا على القوى الخاصة للأمم ولكن على قوة دواية تكون تحت تصرف عصبة الأمم . فبعد هذا البيان . وبعد تقرير هذا المبدأ ايس ثمت محل لهذه الحجة .

يوجد شيء آخر في جرابها . يوجد التعصب الديني . أشد ما ترمينا به السياسة الانجليزىة تهمة التعصب الديني . تريد أن تقول ان المصريين لو تركوا وشأنهم قاموا على المسيحيين من سكان مصر واقتروا عليهم وتبني على ذلك وجوب بقائهم في مصر لحماية المسيحيين أمامنا نحن الذئاب المفترسة! لقد كانت هذه التهمة على شيء من الرواج في بدء

اختراعها حيث لم يكن الاختلاط كبيراً بين الاجانب وبيننا
كما هو الحال الآن اما وقد كثرت الروابط بيننا وبين
المسيحيين وعاشرونا في بلادنا وعاشرناهم نحن في بلادهم فقد
سقطت هذه التهمة وفقدت أهميتها تماماً

لم يسمع أحد قبل عهد الاختلال بأن المصريين متعصبون
فقد عاشرنا اخواننا الاقباط منذ الفتح الاسلامي الى الآن
واختلط الأوروبيون بنا ابتداء من عهد محمد علي الى عهد
اسماعيل ومع ذلك فلم يشك أحد منهم اعتداء ولم يحدث
بيننا أي حادث يدل على هذا التعصب المزعوم . فتهمة
التعصب إذن هي إحدى نعم إنجلترا على المصريين !!

لقد بينا فيما سبق أن الثورة العرابية كانت ثورة صحيحة
على العسف وسوء الحكم وانها لا ترجع في شيء الى التعصب
الديني أو الى بغض الاجنبي ولا نريد هنا الا أن نقول كلمة
عن حادثة الاسكندرية التي وقعت في ١١ يولية سنة ١٨٨٢
نسبت السياسة الانجليزية هذه الحادثة الى تعصب
المصريين الديني الذي لا وجود له . وهولت فيها وأكبرتها

تمهيداً لضربها مدينة الاسكندرية الهادئة واستيلائها بعد ذلك على القطر المصري .

ولكن من حظ المصريين ان كثيراً من المنصفين كتبوا على هذه الحادثة ومقدماتها وأسبابها وأجمعوا على أن التعصب الديني لا أثر له فيها وان المصريين كانوا الفريق المعتدى عليه وانا هنا مرجزون ما قيل في هذه الحادثة نقلاً عن عدة كتب منها رزير وكوشري وفارمان قنصل جنرال أمريكا وعن تقرير قنصل جنرال فرنسا عن الحادثة الى حكومته وعن المسيو باتشيلار الضابط الامريكي قومندان البازجة جالينا الذي كان في المدينة وقت الحادثة والكتاب الأزرق الخ قبل وقوع الحادثة تواترت الاشاعات على لسان الجرائد الانجليزية كالتيمس والديلي نيوز والسندرد والديلي تاغراف بخرج مركز الاجانب أمام الوطنيين !! وأخذ السير ماليت قنصل انجلترا الجنرال ينصح الانجليز المقيمين بمصر بالسفر الى بلادهم « نجاة من خطر قريب » وجعل المستر كوكسون قنصل انجلترا بالاسكندرية يوزع الأسلحة والذخائر على

الرعايا الانجليز . ووضع المستر كوكسون بالاشتراك مع الضابط الانجليزى ماريون خطة للدفاع عن الاوروبيين ضد المصريين !! تقتضي تسليح أربعة آلاف أوروبى بالاسكندرية . وقد عرض المشروع على قناصل الدول فلم يقبلوا . وبالرغم من ذلك فقد سادح المستر كوكسون رعاى الافرنج . وابتدأت المذبحة بتزاع حدث بين مالطى وحوذى حيث كان المالطى راكبا عربة الحوذى واختلعا على الأجرة فاشهر المالطى مديته وطعن بها الحوذى فسقط مضرجا بدمه وخف من فى محل الحادثة من المصريين لضبط الجاني فقبولوا من أصحاب المالطى برصاص المسدسات وعمت المعركة المدينة بسبب انطلاق رعاى الافرنج الرصاص من النوافذ والشبابيك . ولبثت المذبحة ساعات عديدة وأخيراً جاء الجيش وأخذها . فليس للدين إذن دخل فى هذه المعركة . وقد صرح السيودى فريسيذه رئيس الوزارة الفرنسية وقتئذ فى ١٢ يوزيه امام مجلس الشيوخ : « بان عدة أسلحة أعطيت للمالطيين قبل المذبحة بأيام قلائل . وان نسبة المذبحة للتعصب الدينى

خطأ محض » وأثنى السيودى فريسينيه على خطة الحكومة المصرية فى هذه الحادثة .

وقد أرادت الحكومة المصرية دفعاً لتهمة التعصب وإظهاراً لحقيقة الحادثة إجراء تحقيق بواسطة لجنة مختلطة فرقت إنجلترا .

فهذه الحادثة هي فاتحة تهمة التعصب الدينى وحقيقتها كما ترى .

الا كيف يكون للتعصب الدينى أثر فى نفوس المصريين ودينهم يأمرهم بالتسامح مع المسيحيين واحترام عقائدهم وإكرام مشواهم !! وكيف يكون له وجود والمسلم منا يرسل أبناءه الى المدارس الاوربية الدينية وغير الدينية التى يدرس فيها الدين المسيحى (١) . بل كيف يكون له أثر وهذه البعثات الدينية والمبشرون يطوون أرض مصر طياً منادين بتفوق

(١) بلغ عدد المدارس الأجنبية فى مصر ٣٢٥ عدد تلامذتها

٢٦٧١٦ من البنين منهم ٣٨ فى المائة من المصريين وعدد تلميذاتها

٢١٤٨٨ بنين ٥٤ فى المائة من المصريات (التعليم فى مصر)

الدين المسيحي على الدين الاسلامي ملقين الخطب موزعين
النشرات في كل مكان لاقتناع الناس بدين النصرانية دون
ان يصادفهم أى اعتراض في عملهم .

وكيف نكون متعصبين وكثيراً ما كان رئيس حكومتنا
مسيحياً فكان يرأس الحفلات الدينية نيابة عن ولى الامر
كما حصل لنوبار باشا . وكيف يكون للتعصب وجود
والمرابون المسيحيون وبائعوا الخمر يجوسون خلال الديار صباح
مساء وكثير منهم يعيش معزلاً مكرماً بين أهل القرى
وكيف نكون متعصبين وكثير من أغنيائنا يقف الاموال
ويحبس العقار على وجود البردون تفريق بين مسلم ومسيحي !!
لقد عاشرنا الاجانب مدة طويلة . وفي كل عام يفد على
مصر كثير من السائحين فهل رأوا منا غير كرم الضيافة
وحسن العشرة وطلاقة المحيا عند مقابلتهم

حرام أن يرمي شعب سمح كريم بمثل هذه التهمة الشنيعة
حرام أن تستبيح السياسة لنفسها قلب الحقائق الى هذا الحد
تحقيقاً لما ربهها الاستعمارية . وهل في وسع انجلترا أن تأتي بدليل

واحد صحيح على وجود هذه الصفة المقوتة في نفوس المصريين؟!
 لقد حدث في سنة ١٨٩٥ أن تعين في الكلية الاهلية
 بالانجلترا مدرس كاتوليكي على غير سابقة لذلك منذ جاك الثاني
 فثارت ثائرة الجرائد الانجليزية واعترضت على هذا التصرف
 فهل حصل عندنا مثل هذه الحادثة؟! (١)

فنحن اذن غير متعصبين . مبدأنا الثابت « أحرار في
 بلادنا كرماء لضيوفنا »

فلا دعوى العجز عن الدفاع بصحيحة . ولا دعوى
 التعصب بمسموعة . فهل تترك اذن انجلترا الدار لصاحبها
 وهو الكفيل بحمايتها وباستقبال ضيوفه على الرحب والسعة؟!
 أم لدى انجلترا شيء آخر ترد به على طلبنا الاستقلال؟!.

الا ان انجلترا التي تريد ان تقيم في افريقيا امبراطورية
 تزدري بامبراطورية الهند وتريد ان تختص أبناء التاميز
 بخيرات القارة السوداء . وتريد أن تنشئ خلافة اسلامية
 تحت حمايتها . ترى في امتلاك مصر الضمانة الاكيدة لتنفيذ

هذه المشاريع . لذلك فهي لا تنفك تضع العراقيل في سبيل استقلالنا وتخلق الأسباب لبقائها في أرض مصر .

غير كفؤ للاستقلال! ذلك ما نقوله انجلترا عن ابن وادي النيل
أيها الفراعنة ! أيها الأجداد مينا رمسيس
امنهممت ! قوموا من قبوركم . انفضوا عنكم تراب القبور .
اخرجوا من الأجدات فان أحفادكم في حاجة الى كلامكم
ان الآثار التي خلفتم والشمس التي طلعت في بلادكم فانبعث
نورها الى العالم كله فبدد ظلامه الدامس لا تقنع انجلترا
بأهليتنا للاستقلال .

وأنتم أيها العرب . أيها الآباء ! ان فتوحاتكم الواسعة
وحضارتكم العالية وأيادكم على الانسانية . كل ذلك لم يغن
قتيلا ! فقوموا ودافعوا عن أبنائكم بفصاحتكم المعروفة
وانت يا محمد علي . يامن كدت ان تحل المسئلة
الشرقية لمصلحة مصر قم وانت مدين للمصريين اضعاف دينك .
عليهم . انهض من نومك العميق وقل لانجلترا : انك واهمة
في دعواك هذه وان ابن النيل هو أحق أبناء الأم بالاستقلال .

غير أهل للاستقلال ! اهْدِني أيتها الدولة القوية
 آثار أجدادنا وآبائنا كما أوشكت أن تفعل بقصر أنس
 الوجود . مزقي كتب التاريخ القديمة والحديثة التي تحدث عن
 ماضينا بل ارسلني أن استطعت على ذاكراتنا طائفاً من
 النسيان يصرفنا عن ذلك الماضي ثم قولي اننا غير أهل للاستقلال .
 حذار أيتها الدولة العظيمة . فالأيام دول . وللدول أيام
 صحة وأيام مرض . والله في خلقه شؤون . فقد ينزل المرض
 مرض الدول بأحفادك يوماً ما قريباً أو بعيداً وهذا مالا
 تمناه لهم بالرغم من مصابنا . فليكن انصافك اليوم لنا مثلاً
 صالحاً ينفع أحفادك اذا ما دقت فيهم ساعة القضاء الذي لا
 عاصم من أمره ولا حكم الا حكمه .

غير أهل للاستقلال ! . غير أهل للحياة . غير أهل للبقاء
 مقضي علينا بالقضاء ! من يكون اذن ذلك العامل الذي أعدته
 "انجلترا ليحل محل فلاح مصر فيعمل النهار كله تحت شمس
 محرقة وفوق أرض سوداء ولا يضمن بلباسه على مزارعه ؟!
 أيكون ذلك العامل انجليزياً أم كندياً أم استرالياً ؟!

غير أهل الاستقلال ! وهل مثل هذه الدعوى يصح
إعلانها أمام مؤتمر أول مبادئه الاعتراف بحق الأمم جميعاً في
الاستقلال ضعيفة كانت أو قوية شرقية كانت أو غربية .
إسلامية كانت أو مسيحية . . . وإذا صح عرضها على هذا
المؤتمر فهل لا يكلف المدعيّ بآثبات دعواه . هل لا يناقشه
في دعوى يكذبها التاريخ وتنفيها المبادئ المقررة .

أتحكم انجلترا علينا بالاستعباد الأبدى لأن خديونا
إسماعيل ارتطم بالدين وأخطأ في الحساب خطأً كبرت شأنه
المطامع الدولية ثم تذهب من حجتها هذه إلى أن شعباً أخطأ
حاكمه يكون غير أهل الاستقلال مع أن تواريخ الشعوب
مملوءة بأغلاط ماوكمهم .

أم تحكم علينا بعدم الأهلية للاستقلال بسبب الثورة
العراية وما كانت إلا نتيجة لشعور الأمة بحاجتها إلى نظام
راق وحكم دستوري يكفل لها ما غيرها من الحقوق ؟

أم تحكم علينا لأن القضاء ابتلانا باحتلالها وبتحكمها
فيها . وما نحن الآن إلا كما كانت أمريكا غوثها وإيطاليا

حليفها . وكثير من الشعوب غيرها . !

لقد مكثتم أيها السادة الانجليز في بلادنا ستة وثلاثين عاماً لتعلمونا على مازعمتم الاستقلال . فكيف يلبث تلميذكم في مدرستكم كل هذه المدة وهو مع ذلك لم يتعلمه؟! لقد كفت مثل هذه المدة لبلوغ اليابان ما رأيتم وهي أمة شرقية . كفت لقيام أمم كانت محكومة تطمع في التوسع على حساب حاكمها بالألمس . كفت لتغيير وجه البسيطة وتطور مبادئ العالم . فكيف لم تكف هذه المدة لتعليمنا الاستقلال مع أن الجيل الحاضر منا ولد كله في عهدكم : أيقول العالم اذن ان دولة انجلترا العظيمة لا تصاح لالقاء مثل هذه الدروس : أم تريدون أن تقولوا ان تلميذكم خلق من طينة غير طينة البشر فلا يستطيع أن يعي دروس الاستقلال وهو هو المصري الذي عرفه العالم : أم أنتم كما أشار المسيو كلمنسو في خطبته آنفة الذكر تعتقدون بانحطاط من عداكم من الأمم لا سيما المغلوبة على أمرها حتي ولو كانت فرنسا أم تريدون أن تجادلوا في الحق وأنتم الآن أعلن قوة طمعاً في

إطفاء نوره . ونسيتم ان الانسانية انتقلت الى زمن القوة فيه
للحق . وهلا قلم لنا في أى مدرسة تعلمتم انتم وغيركم من الأمم
الاستقلال ؟

حقاً أيها الأساتذة ان تعاليمكم فينا ما كانت لتؤدي بنا الى
الاستقلال فان السياسة التي تهدم المجلس النيابي . وتغلق معاهد العلم
وتغتصب الساطة من رجالنا . وتقتل حرية الصحافة وحرية
الاجتماع . وحرية القول وتسئ القوانين الاستثنائية الكثيرة
لا تؤدي الى الاستقلال . أوهي تؤدي الى الاستعباد .

ولكن ! الأمة : الأمة حية يقظة لم يفتها شيء من
خطكم ولم يجزعها دهاؤكم السياسي . ولم يخف عليها غرضكم
فتكفلت هي باحباط عملكم .

هدمتم مجلسها النيابي فاقامت الأمة مقامه رأياً عاماً
رشيداً وصل زئيره الى انحاء الارض فكشف للعالم هذه
النيات الخفية بلسان فصيح وقول صريح .

أغلقتم مدارسنا فأقمنا بدل المدرسة مائة وبذرنا الأموال
بذراً لتعليم أبنائنا أغنياء وفقراء وأرسلنا المئات الى أوروبا

يتعلمون بدل الآحاد .

وضيقتم علينا مسالك الحرية . فكانت مجالسنا وأفراحنا
وآتمنا اجتماعات تنشر فيها مبادئ الحرية وتعلم فيها
الحقوق العامة والواجبات الوطنية . ويدرس فيها تاريخنا المجيد .
حافظنا على قوميتنا وعصبيتنا . حافظنا على اتحادنا . حافظنا على
تعاليدنا . حافظنا على أخلاقنا . فلم يتسرب الفساد الى شيء من
ذلك . وعجزت السياسة التي كانت تعمل على محاربتنا في كل ذلك
عن إضعاف كيانتنا وبقينا كما كنا أهلا للاستقلال .
أجل إن نسبة المتعلمين صغيرة في بلادنا . نسبة لا نرضاها
ونعمل بجهد متواصل على انمائها وإسكان هل هذا طعن في
أهليتنا للاستقلال .

كانت نسبة من يعرف القراءة والكتابة في الصرب
التي استقلت في سنة ١٨٧٨ بالنسبة لعدد سكانها ٤ في المائة سنة
١٨٧٤ أي قبل استقلالها بأربع سنوات ولم تبلغ هذه النسبة ١٠ في
المائة إلا في سنة ١٨٨٤ أي بعد استقلالها بست سنوات
وكان عدد من يتعلمون ابتدائياً في رومانيا التي استقلت

سنة ١٨٧٠. لعدد سكانها ٢ في المائة وفي روسيا كذلك (١)
 وكان الأميون في البرتغال اربع اخماس سكانها سنة ١٨٨٧
 اما في مصر فقد بلغت نسبة طلبتها اسكانها ٤:٤ في المائة (٢)
 ونسبة من يرفون القراءة والكتابة الي عموم سكان
 مصر بما فيهم الشيوخ والأطفال والنساء أكثر من ١٢ في
 المائة حسب الاحصاءات الرسمية .

واذا أردنا معرفة مبلغ درجة التعليم في إنجلترا سنة ١٨٦٧
 فإليك ما جاء في كتاب عمر الاسكندري وسليم حسن

- (١) دائرة المعارف الفرنسية الكبرى جزء ١٥ صفحة ١١٤٢ .
 (٢) قدر هذه النسبة أمين باشا سامي في كتابه ٣٤٧ في المائة
 وقد استخرجنا نحن هذه النسبة بالكيفية الآتية . عدد سكان
 القطر المصري ١١٢٨٧٣٥٩ حسب احصاء سنة ١٩٠٧ وفي سنة
 ١٩١٧ حسب احصاء هذه السنة يبلغ عدد السكان ١٣٥٦٩٠٠٠
 تكون الزيادة في ١٠ سنوات ١٢٨٢٠٠٠ وفي ٧ سنوات ٨٩٧٤٠٠
 يكون عدد السكان ١٢١٨٤٧٥٩ في سنة ١٩١٤ قسمنا عليها عدد
 الطالبة الموجودين بالمدارس ٥٣٧٢٧٠ حسب احصاء سنة ١٩١٤

ص (١٧٧) جزء ثاني « في سنة ١٨٦٧ صدر قانون إصلاح شمل معظم الطبقة المتوسطة في البلاد بأن أعطاها حق التصويت والانتخاب في المجلس النيابي . فتتج عن ذلك ان دخل في عضوية المجلس النيابي عدد عظيم من الذين لم ينالوا قسطاً يذكر من التعليم حتي قال أحد سواس الانجليز في ذلك (يجب علينا الآن أن نعلم سادتنا) وفي تلك السنة جعل التعليم اجبارياً . فهل نحن الآن أقل شأناً ؟ إن نسبة المتعلمين فينا الآن أكثر من نسبة المتعلمين في هذه الأمم يوم استقلت . أليس منا الوزراء والمديرون ورجال الادارة والقضاة والمحققون والمحامون والأطباء والمهندسون وأساتذة المدارس . وما الموظفون الانجليز بجانب المصريين في جميع هذه الوظائف الا منفذون فينا لسياسة الاحتلال . وما هم الا مثقلون عاتق الميزانية بمرتباتهم الضخمة !!

ثم ومن هو المسؤول عن تأخر التعليم في بلادنا ولأى سبب تأخر ؟ أليس الاحتلال هو الذي أغلق أبواب التعليم ومحا المجانية من المدارس ولولا نهضة الأمة في التعليم لكنا

كما يرغب الاحتلال أمة جاهلة . لقد كانت نسبة التلاميذ
 اللاتقنين للتعليم في مصر في عهد اسماعيل ٢٣ في المائة في
 حين أنها كانت ٣ في المائة في روسيا و ١٠ في المائة في تركيا
 و ٣٣ في المائة في إيطاليا (١) فمن المسؤول عن تأخير هذه
 النسبة الا السياسة الاحتلالية . وهل تستطيع أمة من الأمم أن
 تبلغ النسبة الواجبة في التعليم الا اذا كانت أمورها بيدها
 وليس للاجنبي الذي يضره تعليمها سلطان عليها .

أنتظر انجلترا ان نصل في التعليم الى درجة ايطاليا
 وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة وغيرها وهي صاحبة
 الأمر والنهي فينا ولها التصرف المطلق في ميزانيتنا فلا
 يصيب الواحد من المصريين مما تصرفه حكومتنا على
 التعليم الاولى الا ١٠٢ مليون في حين أن الحكومات
 الأخرى تصرف على التعليم الاولى بسخاء كما يتضح
 لك من الجدول السابق نشره في ص ١٥٨

فحال التعليم لا يستقيم ولا يمكن للأمة أن تبلغ غايتها منه الا بجلاء الانجليز . هناك يكون لها القول الفصل في ميزانيتها . هناك تقوم الأمة بواجبها نحواً بنائها تنفق من مالها الخاص بغير عرقلة أو صعوبات . هناك نساوي الأمم الأخرى في نسبة التعليم .

ولا يفوتنا ان نلفت النظر الى هذه الحقيقة التي تؤيدها المشاهدات الا وهي ان رقي الأمم بنخبته (جوستاف لوبون) وان أصحاب الرأي في الشعوب هم الذين يأخذون يدها الى السعادة والرقي . هم الذين يوجهون العامة الى مصلحة الوطن ويعرفونهم حقوقهم الوطنية وواجباتهم القومية . وهذه الطبقة متوفرة في مصر لحسن الحظ بالرغم من نقص نسبة التعليم .

لقد دلت المباحث الفلسفية كما يقول العلامة الاجتماعي جوستاف لوبون ان الطبقات الدنيا في كل الأمم وهي السواد الأعظم تكاد تكون متساوية . فالفلاح المصري غير المتعلم كالفلاح الأوروبي المتعلم . كل منهما محتاج الى إرشاد الطبقة

المستنيرة في الأمة . كل منها يقوم بواجبه الوطني ويعرف
 حقوقه الوطنية يرشد هم في ذلك قادة الرأي العام ورجال الصحافة .
 على ان الخلق وحده خلق الأمة هو الواجب البحث فيه
 لمعرفة مقياس كفاءتها في الاستقلال . قال العلامة جوستاف
 لوبون في كتابه سر تطور الأمم « خلق كل أمة هو علة
 تطورها في حياتها وهو الذي يقرر مستقبلها » . وقال في
 موضع آخر « قال أصحاب نظرية سيادة العقل الصرف ان التعليم
 ينجح في هذا السبيل ولا يزال قولهم مرعياً لديه الكفاية
 ولست أعرف لهؤلاء الفلاسفة مذهباً أسوأ تأثيراً من هذا
 الرأي ولا أشد ضرراً نعم يجوز أن يحرز أخطا الأفراد في
 سلم الانسانية جميع معلومات الأوروبي كلها
 ولكنه لا ينال بذلك الاطلاء سطحياً لا تأثير له في مزاجه العقلي »
 فالتعليم إذن ليس قياساً لكفاءة الأمة وانما الأخلاق
 هي المقياس الصحيح .

وقد أشرنا فيما تقدم الى كلام غير نافينا من حيث
 الاخلاق ومنهم اللورد كرومر

دارت في سنة ١٨٨٤ بين الميسيو ودمجتون سفير فرنسا،
 في لوندرد. بين اللورد جرانفيل وزير انجلترا مخبرات سياسية
 بشأن مصر فقال اللورد جرانفيل في خطابه المؤرخ ١٦ يونه
 سنة ١٨٨٤ « ان حكومة جلالة الملكة ستطرح على الدول
 الأوروبية وعلى الباب العالي مشروعاً لجعل مصر دولة محايدة
 على قواعد حياد سويسرا » وردت الحكومة الفرنسية على
 هذا الخطاب بتاريخ ١٧ يونية بتحييد هذا المشروع والموافقة
 عليه قائلة في ردها « انها سجلت هذا الوعد على انجلترا »
 وفي ٢٣ يونية عرض الميسوفري هذه المخبرات ذات الشأن
 على مجلس نواب فرنسا فقابلها المجلس بالاستحسان
 (ص ٣٣٥ - فرسينه) .

فكيف كانت انجلترا ترغب في جعلنا دولة محايدة في سنة
 ١٨٨٤ ثم نسمع منها بعد ذلك طعناً في كفاءتنا ؟ ألا تكون
 الغاية الاستعمارية إذن هي رائد انجلترا في هذا الطعن أم تريد
 انجلترا أن تقول ان الأمة التي كانت تستحق الاستقلال في
 سنة ١٨٨٤ أصبحت لا تستحقه الآن .

ويجدر بنا أن نختم هذا الفصل بكلمة للمستتر جون روبرتسون العضو في مجلس النواب الانجليزي كتبها في مقدمة كتاب «رسائل مصري لسياسي انجليزي سنة ١٩٠٥» «ان الحر الانكليزي الذي تلقي الدروس السياسية من العصر الماضي لا يضلله ما يزعمه رجال الصحافة الانكليز والفرنساويون الذين يطعنون يومياً علي المصريين وهم في أرضهم من ان الوطنيين هناك منقسمون علي أنفسهم. أنهم كذلك بدون ريب هم منقسمون مثل انقسام الانكليز الى محافظين وأحرار وعمال ومثل انقسام المحافظين الانكليز الى قائلين باصلاح التعريفه وقائلين بحرية التجارة وكما انقسم الاحرار الانكليز الى ديمقراطيين ومستعمرين وكما انقسم أنصار استقلال ايرلندا الاداري والاشتراكية. هم منقسمون في مصر شأن كل أمة حرة في كل مكان وكل زمان كانت ولا تزال وستبقي الى الأبد منقسمة في آرائها السياسية لأنه حينما لا يوجد انقسام سياسي لا توجد سياسة. ان مثل هذه الحقائق ومثل زعمهم بعدم الكفاءة، وعدم مجيء الوقت

لم تحمل الأمة الانكليزية على القول بمنع الحكومة الذاتية
عن الأروام والصرب والبلغار والرومان والروس والفرس
وهم اثنا ينكرون فقط على الأمة التي سيتولون أمورها ان
تتمتع بذلك التمرين »

ح

لا سلام للعالم بغير استقلال مصر

نظرة واحدة على خريطة العالم تظهر لنا هذه الحقيقة
فان مصر بيد انجلترا القوية تكون آلة هائلة تحقيق مشاريع
استعمارية واسعة وأخرى للاستثمار بخيرات العالم وتجاراته
وللتحكم في طرقه ومسالكه وتكون مزاراً لأسائل سياسية
ذات شأن كبير كلما خبت مسألة هبت أخرى فاذا تركت
مصر غنيمة لانجلترا استحالة بناء صرح السلام العام بناء لا
يدركه الخلل ولا بد أن يأتي يوم قريب أو بعيد يختل فيه
ميزانه ويندك كيانه وينقلب بنيانه رأساً على عقب
كتب كاتب بصير بالأمر السياسية مقالة في مجلة

(لاريشو) الفرنسية بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٠٥ بين فيها مشاريع بريطانيا العظمى في آسيا قال فيها :

« أما البرنامج العمومي فيتلخص فيما يأتي : ضمان نقطة الارتكاز قبل كل شيء بامتلاك مصر امتلاكاً تاماً — ثم ربط مصر بالبحر الأحمر والمحيط الهندي بسكك حديدية حتي تقل أهمية طريق الهند الآخر من القسطنطينية الى خليج العجم . ثم طي السلطة التركية من بلاد العرب وبسط سيادة انديوى الاسمية على الأماكن الاسلامية المقدسة . وهكذا تكسب الامبراطورية البريطانية التي تحكم الآن أغلبية المسلمين عالمًا إسلاميًا تسخره لخدمة الهند التي يعيش فيها هي أينما عدد عظيم من المسلمين .

« وبهذه الطريقة يمتد السلطان الانجليزي على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر ويجعل الفائدة الادبية التي تتوخاها المانيا وتركيا من انشاء السكة الحديدية الحجازية التي بدىء في بنائها فعلاً بين دمشق ومكة سنة ١٩٠٥ وهمية لا قيمة لها وبعدئذ تحتل انجلترا رويداً رويداً الشواطئ العربية الاخرى

وتعمل على استمالة سكان جزيرة العرب اليها وأخيراً تنشيء
سكة حديدية بين مصر والكويت تعمل النيل بالغمرات
وخليج السويس بخليج العجم .

« ثم تقرر مركزها تماماً في الكويت لتحكم بلاد بين
النهرين وتتسلط على الطريق الألماني - ثم تنظم في جنوب
العجم مشروعاً للتدخل السلمي يشل أعمال روسيا فيها

« وفي النهاية تتوج عملها بإنشاء طريق يمر بالكويت
ويحترق بلاد العجم ماراً بشيراز وكرمان ونسيرا باده وقندهار
ويكون له فرع من كرماني إلى تشاه بار هذا الشجر البديع القائم
على خليج العجم ومن هناك يحترق بلوشستان ومنهم إلى كراتشي
على مصب الهندوس » هذا هو برنامج إنجلترا في آسيا ثم
تناول الكاتب هذا البرنامج نقطة فنقطة وتكلم عليها

ونحن لا نريد أن نعلق بشيء على صحة نظر هذا الكاتب
بعد أن أيدت الحوادث صدقه كما نرى .

وكتب المسيو كوشري في كتابه (المركز الدولي لمصر
والسودان) ص ٣٧٠ و ٣٧١ علي مرامي إنجلترا في إفريقيا فقال :

« إلى أي غرض ترمي انجائرا من احتلالها أو غانداو أو نيورو
ومديرية خط الاستواء بالتفضيل على غيرها : غبثاً نحاول
أن نجد الجواب في المؤلفات الانجائرية كما قال المسيو ينسا
لان المائتين الانجائز مثل ملر وسيلي وسكوت كلتي
وونجت وشارل ديك كلهم كثير الحيلة ملتزم الصمت المطلق
في هذا الباب كما أن من البحث البحث في الوثائق الرسمية
لذلك ينبغي الرجوع الى الحوادث نفسها لمعرفة مرامي انجائرا
» ان لدى انجائرا مشروعاً هائلاً يقتضي اقامة امبراطورية
أفريقية واسعة الأطراف تمتد من مدينة الكاب الى مصر
ويرجع الفضل في ابتكار هذا المشروع الى رجل بعيد الغور
هو سيشل رودس

« ومن أجل هذا المشروع أُلجأت انجائرا خديوى مصر الى
اخلاء السودان كما انها من أجله طردت أمين باشا من مديرية
خط الاستواء واحتمات أوجاندا وأونيورو
» وسيقتضي تحقيقه ان تغير انجائرا على بلاد الحبشة
في الوقت المناسب اذا استمر حسن الطالع ملازماً لها .

« ولقد نشرت التيمس هذا البرنامج الذي كان له ضجة هائلة وذلك في أواخر مايو سنة ١٨٨٩ ونقلته عنها الصحافة الانجليزية. (وانه لا يقتضي أكثر من تلك إنجلترا للاقطار الشاسعة الأطراف الممتدة من شواطئ بحيرة تنجنيكا الجنوبية وشواطئ بحيرة نياسا الغربية والحدود الجنوبية لولاية الكونجو المستقلة واملاك البرتغال الى البتشيواند بعد نهر الزمبيز . وقد تأسست ثلاث شركات لتحقيق هذا الغرض شركة البحيرات الافريقية وشركة اللورد جيفورد وشركة سيسل رودس) ... »

وعلمت جريدة الطان الفرنسية على هذا المشروع بمقالة نشرتها بتاريخ أول يونيه سنة ١٨٨٩ قالت فيها :

« يتكلم الانجليز بلا مبالاة في مشروع يقتضي بسط سيادة إنجلترا على افريقيا من منابع النيل فالزمبيز الى مدينة الكاب . فحقا انهم يتكلمون عن مشروع هائل يحتاج في تنفيذه الى شركة مثل شركة بلاد الهند الشرقية (١) على

(١) ابتدأت إنجلترا تنفيذ فكرة تملك الهند بتأسيس هذه الشركة

نظام أوسع . وان هذا البرنامج الجليل لا يكثر كما نرى لا
 يحقوق البرتغال ولا حقوق الشركة الألمانية بل ولا بالحقوق
 العامة للدول الأوربية . تلك الحقوق التي لا يتفق وجودها
 مع تنفيذ مشروع كهذا من شأنه الاخلال بالتوازن في القارة
 السوداء كل ذلك تحقيقاً لفائدة دولة واحدة امتازت كثيراً
 من قبل .

وان هذا الحلم الأشعبي ايشير بخطر عظيم يهدد أوروبا
 ويهدد انجلترا نفسها »

هذا ما يقوله كتاب أوروبا وساستها عن مطامع انجلترا في
 آسيا وأفريقيا . وانهم لبصرون بالمستقبل وبالغايات الاستعمارية
 لان الحوادث تؤيد صدق نظرهم . ومن يدري ان مطامع
 انجلترا تقف عند هذا الحد ان الطعام يقوى شهوة النهم
 ألا يمكن ان تنوق بعد تحقيق مشروع امبراطوريتها الافريقية
 من مدينة الرأس الى الاسكندرية الى ابتلاع الصحراء
 وهضم بقية أفريقيا فتجكم قارة أخرى
 لقد دلنا التاريخ على أن الاسكندر حاول غزو طرابلس

وأفريقيا الشمالية وعلى أن الرومان وجدوا من الطبيعي مد
 أمبراطوريتهم حتي شملت أفريقيا الشمالية كلها وان العرب
 بعد دخول مصر فتحوا طرابلس والجزائر ومراكش وتعدوا
 أفريقيا الى أوروبا . فهل هناك ما يضمن للعالم ان انجلترا متى
 تمكنت في مصر وتنفذت مشروع أمبراطوريتها لا تتقدم
 الى تناول هذه اللقم السائغة السهلة الهضم على المعدة الانجليزية .
 الا ان التاريخ يعيد نفسه وان الليالي من الزمان حبالى وثقلات
 تلدن كل عجيبة .

لقد وضع كاتب روسي عاش في فرنسا اسمه نيقولا
 فوتوفيتش كتاباً في سنة ١٨٩٨ سماه (أوروبا ومنصر) بين
 فيه مزايا مركز مصر وتأثير امتلاكها في سياسة الدول
 الاستعمارية قديماً وحديثاً . ونحن بدون أن نتمل ما أفاض
 فيه هذا المؤلف بتوسع نكتفي بإيراد ما قاله ص ١٥ و ١٦
 من مقدمته :

« لا يمكن لاستعمرة أفريقية أن تنمو في أمان ولا لاي
 أمة تحت الحماية حتي تونس والجزائر أن تأمن على مستقبلها

متي تحولت مصر الى قلة خطيرة في يد انجلترا . هنالك
تستطيع هذه الدولة الجريئة أن توقف سير التجارة مع هذه
المستعمرات وتهدد وجودها تهديداً متوالياً

« لقد استطاعت قرطاجنة أن تنمو بجانب مصر القديمة
بفضل الصحراء التي كانت تقف سداً منيعاً بين البلدين
أما الآن فإن يوماً واحداً يكفي ليقوم أسطول حربي من
الاسكندرية فيضرب تونس وان يومين يكفيانه ليقوم
بضرب مدينة الجزائر

» « واقد كانت شلالات النيل قديماً عقبة تجعل اجتياز النيل
صعباً أما الآن فقد تزلزلت هذه العقبة وفتح قنال السويس
وصار من الميسور حمل جيش جرار الى منطقة البحيرات
الكبرى في عدة أسابيع ومن هناك يوزع هذا الجيش على
مستعمرات الباجيك والامات والفرنسيين والبرتغاليين
والهولانديين »

ولا يخفى أن الخط الحديدي من مصر الى مدينة الرأس
والشعور السودانية تسهل أيضاً نقل مثل هذا الجيش الى هذه

المناطق .

لا شك أن سياسة الأمم ورجال حكوماتها هم أعرف
الناس بمطامع انجلترا . هذه المطامع التي لا سبيل إلى إقامتها
وقبرها إلا بجلاء انجلترا عن مصر وباعطائنا الاستقلال .
هذه المطامع التي لا تنام عنها انجلترا ولا تحجم عن السعي في
تحقيقها إذا بقيت في مصر واستتب لها الأمر . هذه المطامع
التي لو تركتها الدول حية . فبشر الإنسانية بحرب طاحنة
تصغر في جانبها الحرب الحاضرة . كما ظهرت الحروب السابقة
صغيرة بجانب هذه الحرب الضروس . بشر الإنسانية عندئذ
بأيام أشد سواداً من قطع الليل الدامس . وأشد عذاباً
من عذاب الجحيم . لا يستطيع الفكر أن يتصور الآن
ما تكون أهوالها كما كان لا يتصور ما رأى وسمع من
عجائب الحرب الحالية وكوارثها .

على أن ضرر امتلاك انجلترا مصر لا يقف عند هذا
الحد فإن إنشاء قناة السويس زاد في أهمية مركزها . وألفت
العالم إلى العناية بها أكثر من قبل

كانت الدول قبل فتح القناة تهتم بمصر لذاتها . فلما فتحت
واكتشفت القارة السوداء صار الاهتمام لذات مصر والقارة
السوداء والقناة السويس .

قال فورنييه دي فليكس في كتابه (استقلال
مصر والنظام الدولي لقناة السويس) المطبوع سنة ١٨٨٣ :
ما يأتي ص ٥٨ :

« فالطريق بين أوروبا والهند وبين أوروبا وأستراليا
وبين أوروبا والصين وبين أوروبا واليابان وبين أوروبا
وجزاء من الأوقيانسية وبين أوروبا وأفريقيا الشرقية وبين
أوروبا وأفريقيا الوسطى وبين هولندا ومستعمراتها وبين
إسبانيا ومستعمراتها وبين فرنسا ومستعمراتها — هذا
الطريق هو في يد إنجلترا تفتحه متى شاءت وتغلقه متى شاءت
وتتحكم في ثلثي الكرة الأرضية . بيدها الحرب وبيدها السلام
إلا إن أمة من الأمم لم تنل مثل هذا الفتح وما نتيجة ذلك
إلا التسلط على تجارة العالم »

وقال المسيو فريسينيه وزير فرنسا سابقاً في كتابه

(المسئلة المصرية) ص ٤٣٨

« فلر حصل خلاف بين دول أوروبا لا تستطيع هذه الدول استدعاء أساطيلها من آسيا الا اذا شاءت انجلترا وكذلك لو احتاجت احدى الدول الى حماية مصالحها في المحيط الهندي أو بحار الصين فلا يتسنى لها ذلك الا اذا أذنت لها انجلترا . حقاً لقد أدرك ذلك البرنس بسمارك بل ورأى أبعد من هذا رأى أن تسلط انجلترا على مصر تسلطاً يمززه ويصونه اكبر أسطول في العالم يمكن انجلترا من السيطرة على آسيا الصغرى وسوريا وبلاد ما بين النهرين والتحكم في الامبراطورية العثمانية وجميع الطرق البرية بين القسطنطينية وخليج العجم وهكذا تصبح سكة حديد بغداد وقناة السويس قيد ارادة واحدة هي إرادة انجلترا »

أضف الى ذلك وجود بوغاز جبل طارق وجزيرتي مالطا وقبرص وبوغاز باب المندب وبلاد عدن وجود هذه كلها في يد انجلترا

فأنت ترى أن مصر ليست من البلاد التي تكفي جرة

قلم لا متلاكها وان وراء المسئلة المصرية مسائل كلها ذات
 شأن خطير . وراءها مسئلة اسبوية . ومسئلة أفريقية . ومسئلة
 البحر الأبيض المتوسط . ومسئلة التجارة الدولية بل ووراءها
 أيضاً مسئلة اسلامية كما أشار الى ذلك وزير خارجية فرنسا
 في منشوره الذي أرسله الى الدول سنة ١٨٨٧ وضمنه
 ملاحظاته على معاهدة درومندولف لما لمصر من المكانة
 السامية والمركز الأدبي السامي في نفوس المسلمين (١) ولتعرض
 مكة والمدينة الى خطر تسلط الانجليز عليها - ووراءها فوق
 ذلك كله مسئلة بيت المقدس وتسلط دولة بروستانية
 عليه .

تطوى مسئلة مصر في بطنها جميع هذه المسائل وكل
 مسئلة منها تكفي لتعريض السلام العام للخطر ولبقاء شبح

(١) الف المستر بلانت كتاباً أجمه «مستقبل الاسلام» أبان فيه
 مقاصد حكومة بلاده وأمانها في مستقبل الاسلام وبين ان مركز
 الخلافة يجب ان يكون مكة أو المدينة وان يكون الخليفة محتاجاً الى
 حليف وهو انجلترا

الحرب . ماثلا للانظار في كل وقت .

فعلى أقطاب الأمم أن يحلوا المسئلة المصرية محالها من
العناية . عليهم ان يتمسكوا بجعل مصر مستقلة لا سلطة
لا نجترا فيها . والا كانوا كمن يقيم قواعد السلام على أرض
من الرمل فلا يلبث بناؤه ان ينقض وتذهب جميع مجهوداتهم
في هذا السبيل هباء منثورا . عليهم ان يتلافوا أسباب الداء
فيستأصلونها وألا يكتفوا بمداواة اعراضه وإلا عاد المرض
بأشد مما كان .

لقد تناول السياسيون مسئلة مصر من قديم فلم يجدوا لها
غير حل واحد هو الاستقلال . وجعل مصر للمصريين
فان لويس فليب ملك فرنسا أعلن للدول ابان حروب
محمد علي مع الباب العالي ان وجود محمد علي السياسي (أى
وجود مصر كدولة مستقلة) أمر ضرورى للتوازن الدولى . وقال
المسيو كارتيه في أول يوايه سنة ١٨٣٩ ضمن خطبة له في مجلس
نواب فرنسا « يجب ان يدرج استقلال مصر في قانون فرنسا

العام كمبدأ لا يقبل الجدل» (١)

وقال المسيو فريسينيه في كتابه عن مصر ص ٤٣٣ « ان من المبادئ الثابتة للسياسة الأوروبية ان لا تكون مصر تابعة لاحدى الدول فان في املاكها اخلال بالانوازن الدولي وقضاء على مصالح الأمم الأخرى في مصر . »

وخطب المسيو فريسينيه وزير فرنسا وقتئذ خطبة في مجلس النواب قال فيها « (٢)

« ان مصر كما قرر الآن المسيو دى لافوس وكما أجمع السياسيون قبله هي عبارة عن ملتقى لطرق الدنيا فهي نقطة الاتصال بين أوروبا وآسيا وأفريقيا وهي الطريق العظيم الموصل الى جميع بلدان الشرق الأقصى وان المسيطر عايمها يتحكم في معظم البحر الأبيض المتوسط - فليس هناك أدنى شك في ما يصيب نفوذ فرنسا في البحر الأبيض المتوسط من الضرر اذا تمكنت إحدى الدول من توطيد سيادتها على مصر فعلى فرنسا اذن ان تحول بكل قواتها دون ما يؤدي لمثل

(١) (٢) فريسينيه (المسئلة المصرية) ص ٧٦ و ص ٣٦٦

هذه النتيجة «

وقال الميسو فيرى في مجلس نواب فرنسا من خطبة له
« ان مسألة مصر ما زالت ولن تزال مسألة أوربية قبل
كل شيء وفوق كل شيء »

وقال الكولونيل شي لونج الأمريكى فى كتابه «مصر
وأقاليمها الضائعة» ص ٢٦٢: «يقول السير شارل ديلك ان
مصر طريق دولى لتجارة جميع العالم - فمن أجل ذلك يجب
ان يقرر استقلالها فى مؤتمر يحضره جميع الدول الأوربية»
ولما كانت المسئلة المصرية كما قدمنا ذات تأثير كبير
فى كيان السلام العام اجتمع لها «مؤتمر السلام الدولى العام»
فى جنيف فى سبتمبر سنة ١٨٨٢ على أثر دخول انجلترا
مصر وأصدر فيها القرار الآتى الذى نقله بحروفه نظراً
لأهميته وإيرى الناس ان ما نقوله اليوم هو ما كان يقوله
هذا المؤتمر فى سنة ١٨٨٢ وليروا ان الحل الذى نطلبه
للمسئلة المصرية الآن وهو الاستقلال التام هو نفس الحل
الذى طلبه من قبل . ويلاحظ ان هذا المؤتمر نظر الى المسئلة

من وجهة قنال السويس فقط لأن نيات انجلترا في انشاء
امبراطورية افريقية ونياتها في آسيا ما كانت انكشفت
وقتئذ واليكم قرار المؤتمر :

« وحيث أن قناة السويس التي تنقل في الوقت الحاضر
(سنة ١٨٨٢) سنوياً ما يربو على سبعة ملايين طن من
البضائع والمتاجر (١) وما يزيد على ٨٠٠٠٠ سائح توفر على
الجنس الانساني من الوقت والمجهودات ما يمكن تقديره
على الأقل بمبلغ مليار ونصف من الفرنكات (٦٠ مليون جنيه)
« وحيث ان أى تخريب لقناة السويس أو أى تهديد
لحرية الملاحة فيها أو اعاقه المواصلات التي تحصل بواسطتها
يكون مصيبة تصيب كل الأمم وتشعر في الحال بنتيجتها
« وحيث ان كل محاولة من أية أمة لتختص نفسها بحق
على قناة السويس أو على ملحقاتها فتنتفع بها وحدها أو
تملكها أو تحميها أو تحافظ عليها أو تراقب شؤونها يجب

(١) بلغ صافي الحمولة الرسمية للبواخر التي مرت سنة ١٩١٤

بقناة السويس ١٣٩٤٦٧٧٤ حسب الاحصاء الرسمي

اعتبارها إعتداء موجهاً الى الجنس البشرى كله ويجب بناء
على ذلك أن يقضي على هذه المحاولة كما يقضي على القرصنة
سواء بسواء

« وحيث انه بناء على ذلك فان جميع الأمم لا سيما
البحرية منها يتعين عليها ويحق لها أن تتحد فيما بينها بطريقة
سلمية لتضع من النظمات ما يضمن للجميع حرية الانتفاع
بالقناة وملحقاتها بطريقة هادئة أمينة

« وحيث أن المؤتمر الذي عقد حديثاً في ترابيا (الاستانة)
من ممثلي دول انكلترا والمانيا والنمسا وفرنسا وإيطاليا
والروسيا وتركيا قد اعترف بالواجب الذي على الأمم في ذلك
وما لهن من الحق وقرر هذا المبدأ باجماع الآراء

« وحيث ان ضمانه حرية قناة السويس وملحقاتها
وتوطيد الأمن فيها لا يمكن تحقيقهما الا اذا كانت على الحياد التام
« وحيث أن الأمم الأوروبية هي التي تملك تقرير هذا الحياد
« وحيث أن حياد قناة السويس يكون ناقصاً اذا كانت
المصاعب التي تعترض تقرير هذا الحياد تحل بغير طريقة

التحكيم الذى تنفذ أحكامه قوة دولية مختلطة

* *

فلهذه الأسباب

* *

« تعلن الجمعية أن مسألة حياد قناة السويس وملحقاتها هي مسألة دولية عامة وإن جميع الأمم المتمدنية يجب عليها ويحق لها أن تقرر هذا الحياد وتضمن سلامته

« أما الحياد فمعناه فيما يختص بالقناة نفسها أن يكون المرور منها حراً في كل وقت وفي كل الأحوال وبأجر واحد وشروط واحدة لجميع السفن التجارية والحربية مهما كانت تبعيتها ومهما كان مشحونها وذلك على الشرطين الأساسيين الآتين أولهما أن لا تقوم هذه السفن في القناة أو في ملحقاتها بأى عمل حربي سواء كان ذلك مباشرة أو بأية واسطة أخرى وإن لا تنزل في أى نقطة من القناة أو ملحقاتها جنوداً أو أسلحة أو ذخيرة من أى نوع كان

« أما فيما يختص بملحقات القناة فمعنى هذا الحياد أن

يكون شاطئها والمدن الواقعة عليها وموانئها وفروعها وترعها
العذبة الآتية من النيل — أن يكون كل ذلك بعيداً عن
أى إعتداء من أى مهاجم فى أى وقت من الأوقات وحينئذ
لا تكون عرضة لاحتلال أو تخريب أو تعطيل أو تحويل
أو سد لمجراها من أى نوع كانت

«ولكى يكون حياد قناة السويس حياداً حقيقياً
يجب أن تكون الأراضي المصرية أيضاً على الحياد
وكذلك مياه البحر الأحمر الذى هو فى الحقيقة امتداد
للقناة نفسها

«وإذا تقرر حياد الأراضي المصرية فان من نتائج
الضرورة اللازمة الاعتراف باستقلال الأمة المصرية
وحكمها لنفسها إعترافاً مطلقاً من كل قيد

«وان هذا الاستقلال يستوجب حتماً زوال سيادة
تركيا عن مصر والغاء كل القيود التى قررتها معاهدة سنة
١٨٤٠ وكذلك الغاء كل فرمانات المقررة لهذه السيادة

«ولكى تقرر الدول الغاء هذه المعاهدة وما يتبعها

من الفرمانات وحياد قناة السويس وملحقاتها مع حياد
البحر الأحمر بشاطئيه وحياد الأراضي المصرية ذاتها
وإتخاذ الوسائل اللازمة لآقامة محكمة التحكيم الدولية
وإيجاد قوة دولية تضمن تنفيذ أحكامها — لكي يتمكن
الدول من عمل كل ذلك يجب أن تؤلف الأمم الأوروبية
مؤتمراً لا يقتصر على الدول العظمى التي تألف منها مؤتمر
تواييا فقط بل يجب أن تدعي إليه جميع الأمم
الأوروبية بغير استثناء لتناقش وتقرر ما تراه وكذلك تدعي
إليه الأمة المصرية لما لها من الحق الطبيعي الثابت الدائم. (١)
فهذا قرار مؤتمر السلام الدولي. أصدره منذ ستة وثلاثين
عاماً. قرر بحق أن حياد قناة السويس لا يكون محترماً إلا
إذا كانت مصر مستقلة إستقلالاً تاماً. قرر وجوب تأليف
مؤتمر دولي من جميع الدول بدون استثناء لتقرير هذا الحياد
ونظامه والاعتراف باستقلال مصر إستقلالاً مطلقاً

(١) يراجع كتاب (استقلال مصر والنظام الدولي لقناة

السويس) تأليف نورنييه دي فلكس ص ٩٩ ، و ١٠٠ ص ١١١

قرر وجوب حضور ممثلين للأمة المصرية في هذا المؤتمر .
 قرر تشكيل محكمة دولية لضمان هذا الحياد وهذا
 الاستقلال . قرر وجوب تأليف قوة دولية لتنفيذ أحكام
 هذه المحكمة الدوالية

وفي سبتمبر سنة ١٨٨٢ نظر مؤتمر جمعية القانون الدولي
 في توران المسئلة فقرر أيضاً وجوب جعل القناتة وملحقاتها
 على الحياد

وانعقد مؤتمر السلام الدولي حوالى سنة ٩٠٩ أو
 سنة ٩١٠ في مدينة استوكهلم فظهر عطفه على الأمة
 المصرية وقرر ادراج قضيتها ضمن أعماله لينظرها في
 مؤتمره بروما في اكتوبر سنة ٩١١ . ولكن هذا المؤتمر لم
 يعقد بعد اجتماعه في ستوكهلم بسبب الحروب التي قامت
 بين الدول وتوالت ويلاتها الى الآن .

من ذلك نرى ان من المستحيل فصل القضية المصرية
 عن قضية قناة السويس لانهما يكونان معاً كلا غير قابل
 للتجزئة .

وانقد علمنا التاريخ كيف ان انجلترا خالفت مقتضى
حياد القناة عند ما اقتضت مصلحتها ذلك سنة ١٨٨٢ .
كما انها خالفت مقتضاه ابان الحرب الروسية اليابانية .
والسياسيين آراء ثابتة في هذا الموضوع فقد قال المسيو
كلمنسو ضمن خطبته في مجلس نواب فرنسا سنة ١٨٨٢
ما ملخصه :

انه لا يصح بأى حال من الاحوال فصل مسألة القناة
عن المسئلة المصرية لان مسئلتها واحدة غير قابلة للتجزئة .
وقال في موضع آخر من الخطبة ما نصه : « اذا تضاربت
مصالحنا مع مصالح انجلترا في برزخ السويس
واشتبكت هكذا في حرب مع مملكة على شواطئ البحر
الأبيض — أظنون ان انجلترا تتردد في الاستيلاء على قناة
السويس !! انها الآن في جزيرتي مالطا وقبرص . احتلت
مالطا بصفة مؤقتة من سنة ١٨١٥ (ضحك من المجلس) .
ودخلت قبرص في ظروف تعاونها ولم يكن دخولها طبعاً
لمعرض تمددتها . . . »

وقال المسيو فريسينيه ص ٤٣١ من كتابه : « لقد سبق ان صرحت برأى هذا فطالما تحتل الجنود الانجليزية مصر فان المعاهدات التي تضمن حرية قناة السويس اثناء الحرب تكون في الواقع عديمة القيمة »

وقال ص ٣٥٥ : ٣٥٦ : « فلو ان انجلترا اشتركت في احدى الحروب لاستطاعت مصادرة القنال لأنه في قبضتها ولأن البلاد تحت رحمتها . اما المعاهدات فهي حائل ضئيل بينها وبين تنفيذ غايتها فاتفاقية ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحياذ القناة لا يمكن تحسينها ولا يجوز الاكتفاء بازالة قيودها (كما حصل في اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤) بل الواجب هو ازالة الاحتلال ذاته اذ لا ضمان لحرية القنال مادام الاحتلال : هذه هي الحقيقة وما دونها وهم باطل . »

هذا ولا يفوتنا أن نقول بوجوب تكليف مصر وحدها بالمحافظة على قناة السويس وبتنفيذ النظام الذي ترسمه له الدول وتكليف مصر بذلك هو نتيجة لازمة لاستقلالها

فضلا عن أنها ليس لها مطامع يخشي منها على القنال وقد حافظت على حياده منذ أنشئ إلى سنة ١٨٨٢ حتى ان عرايى نفسه لم يخالف موجبات هذا الحياد بالرغم من مخالفة انجلترا له على أن في معاهدة قناة السويس الواقعة في اكتوبر سنة ١٨٨٨ ما يبرر ذلك إذ أن المادة التاسعة منها تنص على تكليف مصر بالمحافظة على تنفيذ هذه المعاهدة .

ط

✽ مصر والباب العالى ✽

لا تزال المعاهدات الدولية التي رسمت لمصر مركزها للسياسي قائمة لم تمس قانوناً بشيء .
فبالرغم من الاحتلال البريطاني وبالرغم من اعلان الحماية الذى نشرته انجلترا لا تزال مصر ولاية ممتازة تابعة للدولة العلية داخلة ضمن أجزاء السلطنة العثمانية . أمورها الداخلية بيد نفسها وأمورها الخارجية بيد الباب العالى في

حدود المعاهدات والقرمانات . فمن البت إذن انكار هذه
العلاقة السياسية التي تربطنا بتركيا

على أن تركيا لا تستفيد شيئاً من وجود هذه العلاقة
بل انها كانت دائماً مصدر قلق لتركيا وكثيراً ما أوقعتها
في أزمات سياسية خطيرة . أما مبلغ الجزية الذي تتقاضاه منا
فهو لا يتكافأ مع المشاكل التي تتدابها بسببنا . فنحن لا نبالغ
إذن اذا قلنا ان من مصلحة تركيا التنازل لمصر واصرو وحدها
عن هذا الحق .

مصلحة مصر أن يكون استقلالها تاماً بيدها أمورها
الداخلية والخارجية ومن البعيد أن تقف تركيا حجر عثرة
في سبيل هذه المصلحة . لقد حافظ المصريون في جميع المهود
على ولائهم لتركيا فجدير بها أن تقدر هذا الولاء وتحفظ
به ولا تضن على المصريين بهذا الطلب الذي هم أهل له والذي
أشعرتهم الحاجة به وصار من المستحيل تحويلهم عنه ولو
وقفت في وجههم قوى العالم جميعاً .

وليس معنى قطع الصلة السياسية بيننا وبين السلطنة

الثمانية قطع الصلة الدينية بها فان علاقتنا الدينية بالخلافة ستبقى على ما هي عليه وليس من التعصب الديني في شيء مجاهرتنا بقاء هذه الصلة الدينية واحترامها والمحافظة عليهم دائماً وانا نرى بحق ان في تايية الباب العالي انسداد مصر تقوية لهذه الصلة وتوثيقاً لمرادها فلا تخشى الخلافة على نفوذها الديني بقطع صلتها السياسية بنا .

ان اكرام مصر وهي قلب العالم الاسلامي ومحط أنظاره هو اكرام للعالم الاسلامي كله ودولة الخلافة الاسلامية . أحق الدول بمراعاة عواطف المسلمين .

على أننا لا ننسى أن نعلق طلبنا تنازل تركيا عن سيادتها على شرط خروج الانجليز من مصر لان تنازلها مع بقاء الانجليز في ديارنا يكون الطامة الكبرى . فجلاء الانجليز عن مصر هو شرط أساسي لطلب قطع علاقتنا السياسية بتركيا .



ى

الحماية

يقول علماء القانون الدولي ان الحماية عقد يبرم بين دولة مستقلة استقلالاً تاماً ودولة أخرى مستقلة استقلالاً تاماً وسبب العقد ضعف الدولة المحمية عن الذود عن نفسها في الداخل أو الخارج . ونتيجته سلب الدولة المحمية استقلالها وجعلها في داخليتها وخارجيتها تحت تصرف الدول الحامية . وهذا العقد لم ينعقد بيننا وبين الانجليز . واذا نحن أطلقنا لفظ الحماية على الحالة التي وجدت فيها مصر اثناء الحرب فلا نقصد الحماية بالمعنى القانوني لها وانما نريد ان نعبر بالتعبير الذي أطلقه الانجليز على هذه الحالة .

ان سبب الحماية هو ضعف الدولة المحمية . ولقد بينا عند الكلام في باب (مصر والاستقلال) مقدرة مصر على حماية نفسها فمن التكرار ان نعود الى بيان ذلك . انما

لا يفوتنا هنا ان تلفت النظر الى الموانع الطبيعية الهائلة التي تحول بيننا وبين الطامعين في بلادنا فالصحراء من الشرق والغرب والبحر من الشمال وطول مجرى النيل من الجنوب كل هذه حصون طبيعية تطمئن قلب انجلترا على مصر وتخلي بالها من الانشغال بها .

ولقد بينا فوق ذلك كله ان المبادئ الدولية الجديدة تقضي بتأليف قوة دولية تكون تحت تصرف عتبة الأمم التي هي من شروط الصلح الأساسية . اذا تقرر ذلك كان سبب الحماية معدوما .

على ان الأمة المصرية وحكومتها لا تستطيعان قانونا تغيير مركز مصر السياسي بقبول الحماية . لان المركز الذى تحدد باتفاق الدول لا يصح المساس به الا باتفاق الدول التي حددت هذا المركز . وفوق ذلك فان الأمة المصرية وحكومتها ليس لهما الأهلية السياسية لعقد مثل هذا العقد لقد حددت المعاهدات الدولية والفرمانات السلطانية المبلغة الى الدول تطبيقاً لهذه المعاهدات أهلية مصر السياسية

فحرمت عليها أن تعقد عقوداً دولية سياسية لا سيما العقود
التي يكون لها تأثير على حالتها السياسية . فكل عقد يتم
خارجاً عن حدود أهلية مصر السياسية يكون غير ذي وجود
قانوني

وانا نجاهر باننا لم تقبل الحماية ولا تقبلها ونطلب
الاستقلال التام بغير حماية أو احتلال أو أى نظام دولي
يضيق منطقة هذا الاستقلال . واقدم ملأت الأمة المصرية
لرجاء الأرض طالبة اعتبار اعلان الحماية باطلا

ل

﴿ مالية الحكومة المصرية ﴾

نظرة عامة :

لما رأت الدول الدائنة لمصر في بدء عام ١٨٧٦ ميلادية
ان مالية حكومتها سيئة اتفقت فيما بينها على وضع حد لهذه

الفوضي فأرشدت حكومة الخديو الأسبق اسماعيل باشا الى وجوب إنشاء إدارة تسمى إدارة صندوق الدين المصري يكون من اختصاصها مراقبة المالية المصرية وحجز قيمة أرباح الديون العمومية وجزء من استهلاكها من إيرادات الحكومة فاصدر الخديوى أمراً عالياً في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بإنشاء هذه الادارة كما أصدر أمرين آخرين بهذا الخصوص أحدهما في السابع . والثاني في الخامس والعشرين من نفس هذا الشهر ولذلك عيذت الدول الدائنة مندوبين من قبلها وعينت مصر كذلك مندوبين من قبلها لتأليف لجنة صندوق الدين ووضع قانون شامل لنظامه واختصاصه .

ولما كانت الارباح المقدرة من قبل عالية كان من الصعب على مالية مصر أن تقوم في آن واحد بمصروفاتها الخاصة وبسداد هذه الديون . ولذلك رأت الدول الدائنة عمل تحقيق دقيق في مسائل مصر المالية ووضع حد نهائي لسيرها سيراً حسناً ولذلك صدر في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ أمر خديوى بتأليف لجنة للتحقيق كطلب الدول وقد قدمت اللجنة

تقريرها في ابريل عام ١٨٧٩ وأُجتمعت فيه على انه لا بد من
تأليف لجنة للتصفية وادخال أملاك الخديو الخاصة ضمن
أملاك الحكومة وبعد أخذ ورد قبلت الحكومة المصرية
تعيين مراقب فرنسي وآخر انجليزي ليكونا معا المراقبة
الثنائية التي صدر بها أمر عال في نوفمبر سنة ١٨٧٩ وقد عمل
هذان المراقبان عملاً مفيداً إذ وطدت أركان المالية المصرية
وعلى الأخص بعد أن عينت لجنة التصفية ووضعت قانونها
الذي صدر به أمر عال في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ وقد قضى
هذا القانون بجعل الدين موحد . وممتاز واقتراض دين آخر
لتسديد الديون السائرة وتخفيض أرباح الدين وتقدير النفقات
اللازمة لإدارة البلاد بمبلغ لا يزيد على ٥٢٠ ، ٠٠٠ : ٤ جنيه
من دخل الحكومة .

وقد اعتبر هذا القانون بالنظر الى شكل اللجنة التي
وضعت شطراً من القانون الدولي العام .

سارت المالية المصرية على هذا النظام حتي اذا ما جاء
يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ احتل الانجليز مصر بعد ثلاثة

الثورة العراية وكان أول عمل للسياسة الانجليزية الغاء المراقبة
الثنائية فعيّنت بدلا منها مستشاراً مالياً انجليزياً مركزه وزارة
المالية المصرية أصبح له وحده الأمر والنهي فيها بعد استيفاء
صندوق الدين حقوقه المقررة .

عقد بعد ذلك مؤتمر في لندره من مندوبي الدول الدائنة
في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥ وقرر جعل نفقات الادارة المصرية
٢٣٧٠٠٠ جنيه وقد صدر الأمر العالي بذلك . ثم
جرت مفاوضات بين حكومة مصر والدول الدائنة من عام
١٨٨٨ الى عام ١٩٠٤ لا بلاغ ما يصرف على الادارة المصرية
٦٣٠٠٠٠ جنيه والتقسيم ما يزيد على المصروفات من
الايرادات الى قسمين قسم يدخل في صندوق الدين والقسم
الآخر تصرف فيه الحكومة المصرية . اما القسم الأول
فقد صدر بشأنه أمر عال في ١٢ يولييه سنة ١٨٨٨ قضي بان
يحفظ منه مليونان من الجنيهات بصفة احتياطي عام وبأن
يستهلك بالباقي شطر من دين الحكومة . واما القسم الثاني
الذي يدخل خزانة الحكومة فانه يصرف في منفعة البلاد

وإثماء ثروتها .

وما جاء عام ١٩٠٤ حتى تغير هذا النظام تغييراً كلياً
فبعد أن كان من اختصاص صندوق الدين كما جاء في المادة
الثانية من الأمر العالي الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٨٨٨ أن
يشتري بما يزيد لديه من المال أسهم الدين المصري أصبح
الآن من تصرفات المستشار المالي أن يشتري ما يشاء من
الأسهم المتداولة كما سيجي بعد . وبعد أن كان من اختصاصه
أن لا تقترض الحكومة قرضاً الا اذا وافقها عليه أصبحت
الآن تقترض كما تشاء . وبعد أن كان صندوق الدين حبر
عثرة في سبيل المشاريع السودانية التي هي حرية أكثر
منها اقتصادية والتي لا تحقق غير آمال إنجلترا في إفريقيات
كل هذه القيود بفضل اتفاق ٨ إبريل سنة ١٩٠٤ مع فرنسا وقد
صدر أمر عال بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ يبين اختصاصات
صندوق الدين وهما هو نص المادة ٥٢ منه :

«سندات الدين العمومي والنقود المودعة الآن في
صندوق الدين المكون منها المال الاحتياطي الذي أنشئ طبقاً

لأحكام الأمر العالى الصادر فى ١٢ يولى سنة ١٨٨٨ وكذلك
 الوفرة الناتجة من تحويل الدين الممتاز ودين الدومين ودين
 الدائرة السنوية بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٦ يونيه سنة
 ١٨٩٠ تكون كلها محمولة من قيود التخصيص المربوطة بها
 الآن وتورد الى نظارة المالية بعد أن يخصم منها المبلغ الكافى
 لاستيفاء المال الاحتياطى والمال المخصص لادارة الأعمال
 المنصوص عليها فى المادة السابعة والعشرين من أمرنا هذا «
 وان من يراجع إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية
 مدة الاحتلال أى ابتداء من سنة ١٨٨٣ الى ١٩١٦ يرى
 النتيجة الآتية :



الايادات على اختلاف أنواعها
في المدة من سنة ١٨٨٣ لغاية سنة ١٩١٦

إيرادات عادية وغير عادية (١)	٤٦٥ ٤١٣ ١٨٥
دين مضمون سنة ١٨٨٥	٠٠٩ ٤٢٤ ٠٠٠
» ممتاز » ١٨٩٠	٠٠٧ ١٠٣ ٢٠٠
» » وكالة الخمس مليونات	٠٠ ١ ٧٣٤ ٢٠٠
المصرح به من الدولة العلية (٢)	
زيادة إيرادات سنة ١٨٨٢	٠٠ ٣٨٥ ٨١٥
المجموع	٤٨٤ ٠٦٠ ٤٠٠

(١) الايرادات الغير العادية هي الارباح الناتجة من تشغيل تقود المال الاحتياطي ومن بيع املاك الميري ومن تصفية دين الدائرة السنية وايرادات متنوعة

(٢) صرحت الدولة العلية اصر بقرض قدره ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه من ذلك ٢٣٣٠٠٠٠٠ جنيه لتصفية مطالبات اسماعيل باشا وراثته الخ .. و ١٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه تخصصت لاعمال الري والمعاشات وقد دخل هذان المبلغان ضمن ٧١٠٣٢٠٠

المصاريف على اختلاف أنواعها في المدة المذكورة.

١٢ ٦٥٨ ٤٧٣	مصاريف الإدارة في السنوات ٨٣ و ٨٤ و ٨٥
١٠ ٤٧٤ ٠٠٠	» » » ٨٦ و ٨٧
١٨٢ ٧١٧ ٤٠٠	مصاريف الإدارة من سنة ١٨٨٨ إلى سنة ٩١٦
١٣٤ ٤١٧ ٩٦٣	أرباح الدين العمومي واستهلاكه في ٣٤ سنة
٠ ٢١ ٥٠٧ ٨٧٥	مادفع للخراج في ٣٤ سنة
٠ ٠٧ ٩١٦ ٠٨٦	مادفع للسودان في ٢٠ سنة خلاف المصاريف العادية
٠ ٠٤ ١٤٣ ٩٥٦	تعويضات خـائـر الاسكندرية في الحوادث العراية
٠ ١١ ٣٥٦ ٣١٠	المال الاحتياطي الموجود لدى الحكومة
١٩١٦	وصندوق الدين لغاية ١٩١٦
٣٨٥ ١٨٩ ٠ ٦٣	مجموع المصاريف على اختلاف أنواعها

٩ ٨٩٧١ ٣٣٧ زيادة الإيرادات العمومية على المصاريف في ٣٤ سنة
لقد أخذنا هذه البيانات من كتابي الاجضاء للذين
نشرتهما الحكومة المصرية في سنتي ١٩١٠ و ١٩١٧ ولنا
أن نتساءل أين ذهب هذا الباقي !

قال اللورد كرومر في تقريره سنة ١٩٠٤ ما يأتي

« وفي الست عشرة سنة الماضية صرف ١٠٠٠٠٠٠٠

جنيه من المال الاحتياطي العمومي و ٦٥٠٠٠٠٠٠ جنيه من
المال الاحتياطي الخاص على أعمال عمومية . انى أوجه
الأنظار الى هذه الأرقام توجيهاً خاصاً لأنها تدل في رأيي
على أشهر صفة اتصفت بها إدارة مصر المالية في السنين الأخيرة
إذ لا أظن أنه يمكن الاستشهاد بحكومة في الأرض أعطت
من إيرادها لعمل الأعمال العمومية النافعة مثل ما أعطته
حكومة مصر لأعمالها »

فاذا كان اللورد كرومر يرى ان صرف مليون في العام على
المشروعات هو فوق الكفاية فأين ذهبت بقية المبالغ المتوفرة لغاية
سنة ١٩٠٤ وكيف صرفتها السياسة الانجليزية مع ما استجد من
سنة ١٩٠٥ وما استلمته من الاحتياطي العمومي والخاص (١)
ليس المستفيد من هذه المبالغ الكبيرة التي تبذرت

(١) بلغ مجموع الاحتياطي في سنة ١٩٠٤ والمتوفر لغاية سنة

١٩٠٨ مبلغ ٢٦١١٥١٤٧ لا كما ذكر خطأ في صحيفة ١٠٦

ذات اليمين وذات الشمال الا الانجليز وخدمهم فالشركات التي
 بنت الخزان وقناطر إسنا وأصوان وزفتي والسكبارى المدينة
 والأبنية الكثيرة من دور للمحاكم والمدارس وثكنات
 ومنازل للموظفين من أبناء التاميز وليتهم مع ذلك أحسنوا
 القيام بما هموا بالمباني التي أقاموها كانت تتداعي الى السقوط
 على أثر اتمامها وأعمال الرى والصرف انتقدتها الكثيرون
 من الاختصاصيين حتى الانكليز منهم وأعمال المجارى
 فى القاهرة كلفت الأمة بمبالغ طائلة بدون جدوى فمصر لم
 تجن من وراء الاحتلال الانكليزى وتصرفاته سوى زيادة
 ديونها فالدين الموحد الذى تسدد منه فى المدة من سنة ١٨٧٦
 لغاية ١٨٧٩ نحو ثلاثة ملايين جنيه لم يسدد منه فى المدة من
 سنة ١٨٨٠ لغاية ١٨٩٦ الا مليوناً وثلاثة أرباع المليون تقريباً
 وبقي على حاله من ذلك التاريخ الى الآن أى مبلغ ٥٥٩٧١٩٦٠ جنيهاً
 واقدر أنشيء دين مضمون كما بينا فى سنة ١٨٨٥ وقدره
 ٩٤٢٤٠٠٠ أصبح الآن ٦٨٠٣٥٠٠ أما الدين الممتاز فقد زاد
 فبعد أن كان ٢٢٤٥١٨٠٠ جنيهاً فى سنة ١٨٨٨ صار

٣١١٢٧٧٨٠ جنيهًا في سنة ١٩٠٣ ولا يزال كذلك حتي الآن .
 أما دين الدائرة السنية ومصلحة الاملاك الأميرية فقد
 تسددا ببيع أراضيها التي وكل أمر بيعها الى شركات انكليزية
 بشروط ضارة جداً بمصلحة مصر ولا غرابة فيما تقدم فلقد
 قال المسيو فرمان قنصل جنرال أميركا في كتابه (مصر
 وارهاقها) المطبوع في سنة ١٩٠٨ صحيفة ٣٤١ ما يأتي :
 « ان دين مصر الآن هو كما كان من خمس وعشرين
 سنة وهناك من الأسباب السياسية ما يدعو الحكومة
 الانكليزية الى الوقوف في سبيل سداده كله أو بعضه فلقد
 كان الدين سبباً منتحلاً لاحتلال الانجليز مصر وسيبقي
 علة ظاهرة لبقائهم فيها »

واذا أضفنا الى ما تقدم من تصرفات السياسة الانكليزية
 في مصر ببيع شركة البواخر المصرية بما فيها من بواخر
 وأدوات وأحواض الى شركة انكليزية في سنة ١٨٩٨ بمبلغ
 ١٥٠٠٠٠ جنيهًا بشروط لا يكاد يتصورها عقل عاقل نكون
 قد جئنا بمثل محسوس من سوء النية الذي كان يحيط بتلك

التصرفات وليس أبلغ في بيان ذلك من إيراد نص ما جاء
بتحضر مجلس شورى القوانين جلسة ٣ يناير سنة ١٩١٠

« باعت الحكومة الاحدى عشرة باخرة وما يلحقها
من صنادل ومبان وأحواض وخلافها مما لا داعي لتعدادها
الآن بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ جنيهًا ثم تعهدت أولا باعطاء الشركة
إعانة قدرها ستة آلاف جنيه لمدة خمس عشرة سنة أى بمبلغ
٩٠٠٠٠ جنيه ثم تعهدت لها ثانياً بمبلغ خمسة آلاف جنيه لمدة
خمس سنوات أى بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه فيكون مجموع الإعانة التي
تعهدت بها الحكومة ١١٥٠٠٠ جنيه ثم بعد ذلك اشترت
منها الحوض الذى تعهدت بإنشائه بمبلغ ٩٣٠٠٠ جنيه ثم
أقرضتها ٨٠٠٠٠ جنيه كما سبق ذكره »

ولا بأس من إيراد نص ما جاء بتقرير لجنة مجلس شورى
القوانين المكلفة ببحث الميزانية في سنة ١٩١٠ بعد ان انتقدت
على ١٣٥٠٠ جنيه و ٢٠٠٧٠ الذين صرفوا في ترميم متحف الآثار
المصرية قبل أن يمضي على بنائه ست أو سبع سنوات (١)

(١) صرف في بناء هذا المتحف نحو ٢٥٠٠٠٠ جنيه

قالت « فاللجنة بمناسبة ذلك تلقت نظر الحكومة الى المبالغ الطائلة التي تقررها للمباني سواء كان من المصاريف الخصوصية أو من الاحتياطي وهي فضلا عن انها قد تكون فوق الحاجة فان الحكومة تصرف على مبان يظهر فيها الكثير من العيوب والخلل بعضها قبل أن يستعمل والبعض الآخر بعد استعماله بزمن قليل جدا فتضطر الحكومة لتقرير مبالغ أخرى بعضها تحت عنوان ترميم والبعض الآخر تحت عنوان تجديد وما أشبه ذلك مما يوجد كثير منه في ضعف الميزانية بدون أن تستعمل حقها الممنوح لها بمقتضى القانون مع المقاولين الذين قاموا بهذه المباني . (وهم عادة من الانكليز) »

« اللجنة على اعتقاد تام بأن الحكومة ترى أن للجنة كل الحق في إبداء هذه الملاحظة وخصوصاً بعد ما عرف واشتهر عن البيوت التي بنيت بالقازيق لاقامة قضاة محكمة الجنايات وقبل مضي سنتين عليها تكسر البناء فصلبت »

« وهذه محكمة النجوم التي بنيت حديثاً ثم اختلت ميزانها فأصبحت في حالة سيئة استدعت اجراء الترميم بها »

« والمدرسة السعيدية التي سقط بناؤها قبل وضع
سقفها حتي اضطرت الحكومة الى إعادة بنائها فتكافت
عليها نحو المائة وثمانين ألف جنيه

» وقناطر دهتورة المجاورة لزفتي التي صرفت عليها
الحكومة نحو الاربعمئة ألف جنيه ولم تؤد الغرض الذي
أنشئت لأجله

« والأمثلة على ذلك كثيرة »

وإننا متي علمنا أن التصرف في الأموال العامة متروك
الى لجنة انكليزية غير مسؤولة بطل عجبنا من هذا الميث الشائن
بأموالنا ولنترك الكلام مرة أخرى لمجلس شورى القوانين
فقد ورد بمحضر جلسته المؤرخة ٣ يناير سنة ١٩١٠ ما يأتي :
« الى من تقدم الطلبات من جميع النظارات ؟ تقدم الى
شيء واحد في نظارة المالية يقال له (اللجنة المالية) وهي التي
تفصل وتقرر

» بحثنا عن اللجنة المالية الحالية في كافة القوانين وفي كافة
القرايات فلم نجد لها أثراً

« وغاية ما علمناه أنه في سنة ١٨٨٥ أريد أن تكون أعمال
النظارات المالية في نظارة المالية لسبب مالي أو سياسي فشككت
لجنة سموها اللجنة المالية من ناظر المالية ووكيلها والمستشار
المالي ومدير الحسابات وقت ذاك المستر فتش جرال د و بقيت
هذه اللجنة الى سنة ١٨٨٨

« ولما تغيرت الوزارة أراد الوزير الجديد أن يغير
اختصاصات هذه اللجنة لانه لم يجد لها أصلا و غيرت في وقته
ثم لما غير هو رجعت الي ما كانت عليه وهي التي تقرر الآن
وترفض وتعطي وتحرم .

« اللجنة المالية في سنة ١٩٠٠ كانت مؤلفة من مظلوم باشا
ناظر المالية والسير ألدن غورست المستشار ومستر متشل
أنس الوكيل وهراري باشا مدير الحسابات وشيتي بك
مراقب الأموال المقررة

« وكذلك سنة ١٩٠١ عدا شيتي بك فكان بدله قايني
باشا فهمي مراقب الأموال غير المقررة
وكذلك كانت في سنتي ١٩٠٢ و ١٩٠٣

« وفي سنة ١٩٠٤ أيضاً غير أنه لم يكن بها قليني باشا
ولا عضو آخر بدله أما سنة ١٩٠٥ فكانت من ثلاثة فقط
مظلوم باشا الناظر وهراري باشا مدير الحسابات ومستر
فنسنت كوربت المستشار المالي

« وفي سنة ١٩٠٦ وسنة ١٩٠٧ كانت مؤلفة من ستة هم
الناظر مظلوم باشا والمستشار فنسنت كوربت ووكيل المالية
المستر متشل أنس ولورد سسل والمراقبان مشاقه باشا
وأديب باشا

وفي سنة ١٩٠٨ من الناظر مظلوم باشا ومدير عموم
حسابات المالية شيتي بك والوكيل اللورد سسل ومدير
الحسابات أديب باشا والمستشار المستر هرفي

« وفي سنة ١٩٠٩ من الناظر حشمت باشا والمستشار
المستر هرفي والوكيل اللورد سسل ومدير الحسابات أديب باشا
« وهذا أيضاً في سنة ١٩١٠ الحالية مع إضافة المستر مدلتون عليهم .
« اذا نظرنا في تعيين وكيل نيابة بجاهية عشرين جنيتها
نجده لا يعين إلا بأمر عال ولجنة تفصل وتحل في الأموال

تعيين فيها الأشخاص لا بأمر عال ولا بقرار وزارى فاسباب
الدخول وأسباب الخروج غير مغلومة
« من هذا البيان عرفنا قيمة اللجنة المالية المسيطرة على
الأموال في نظر القانون »

هذا ما جاء بمحضر مجلس الشورى ومنه نعلم مقدار
العناية بأموالنا التي قال عنها لورد كرومر بأنه من واجب
الأمة أن تعرف كيف تصرف في أموالها الأمانة عليها
وما كان وجود صندوق الدين بمانع للسياسة الانكليزية
من التصرف في مالية مصر تصرفاً ممقوتاً كما رأيت بل بلغ
بها حب الاستئثار بهذه الأموال الى الاعتداء على حقوق
الدائنين كما حصل ذلك حين أخذت مبلغ نصف مليون جنيه
لفتح دققة فاضطر صندوق الدين الى رفع دعوى على الحكومة
المصرية بشأنه كما احتج مجلس الشورى على ذلك سنة ١٨٩٦
وانا نورد هنا ما جاء في محضره سنة ١٩١٠

« في ذلك الوقت احتج مجلس شورى القوانين بخطاب
أرسله الى الحكومة في ١٨ ابريل سنة ١٨٩٦ مرة ٨ يقول فيه .

« إن الهيئة تذاكرت في شأن مبلغ نصف المليون جنيه
الذى قررت الحكومة صرفه على حملة دقوله وقررت بأن
يكتب للحكومة بأنه مع تجنب البحث في أمر الحملة ومناسبة
ظروف الأحوال إليها وعدمه فإنه كان يجب على الحكومة
أن تستشير المجلس أو الجمعية العمومية في أمر تقرير صرف
هذا المبلغ.

« فجاء رد الحكومة إلى المجلس ينكر عليه وعلى الجمعية
حق التداخل أو الاعتراض في هذه المسئلة محتجة بوجود
صندوق الدين بمعنى أن الحكومة كانت ترى أن صندوق
الدين فيه ضمانات لحملة الأسهم وللمصالح المصرية

« كان من أحكام صندوق الدين ألا يشتري بالمال الذي
يوجد فيه إلا أسهم من أسهم الدين المصري (١) (المادة ٢
من دكرينو ١٢ يولييه سنة ١٨٨٨ والمادة ٢٣ من عقد اتفاق

(١) بعد اتفاقية سنة ١٩٠٤ اشترت الحكومة أسهماً أجنبية بدلاً

من السندات المصرية وبلغ انخفاض هذه السندات في سنة ٩١٥

حسب الإحصاء ١٢٧٠٤٠٧

سنة ١٩٠٤ تؤيد حكم هذه المادة أيضاً .

« كان صندوق الدين يرى ان الصرف على السودان
وخصوصاً السكك الحديدية من الأهمية التي لا تستحق
الانفاق عليها من مال الاحتياطي العمومي ولذلك فان السكة
الحديدية الموصلة الى البحر الأحمر كان الصرف عليها من مال
الاحتياطي الخاص لا من الاحتياطي العمومي كما هو جار
الآن إذ لم تتمكن الحكومة من أن تقنع صندوق الدين في
ذلك الوقت بالصرف عليها من الاحتياطي العمومي »

هذا ما جاء بمحضر رسمي وان في حادثة النصف مليون
جنيه المذكورة لا بلغ دليل على أن وجود أي رقابة أجنبية
لا يمكن أن يأتي بالفائدة التي تترتب على رقابة الأمة نفسها .
تلك الرقابة الخالية عن كل قيد وشرط والتي لا يمكن لأي
سلطة غير سلطة الأمة أن تؤثر فيها والتي لا يمكن أن تعمل
على الاضرار بالدائنين لعلمها بأن مصلحتها ترتبط بمصالحهم
تمام الارتباط وليس ذلك شأن أي سلطة أجنبية من شأنها
أن لا تلاحظ في تصرفاتها الا مصلحتها الخاصة

ل

﴿ الامتيازات الأجنبية ﴾

من أهم القواعد الدولية أن تسرى أحكام القانون على جميع سكان البلد بلا تفریق بين وطني وأجنبي وأن تتناول السلطة القضائية بأحكامها جميع الخصومات بأنواعها بغير نظر الى جنسية ذوى المصلحة فيها .

غير أن هذه القواعد التي ترتبط تمام الارتباط بالنظام العام لم تتبع في مصر بسبب المنح التي اعطتها الدولة العلية للأجانب من عهد بعيد في بلادها وبسبب العادات التي وسعت دائرة هذه المنح في مصر توسيماً كبيراً .

فالأجانب في مصر يحاكمون أمام المحاكم المختلطة بقوانين هذه المحاكم في المسائل المدنية والتجارية مادام النزاع بين وطني وأجنبي أو بين أجانب مختلفي الجنسية وكذلك

يحاكمون أمام المحاكم في بعض المخالفات وجرائم التفالس
وجرائم أخرى معدودة لها ارتباط بسلطة هذه المحاكم . أما
فيما عدا ذلك فلا يحاكم الأجانب إلا أمام السلطات التابعة
لدولهم المختلفة وحسب قوانين تلك الدول .

ولا ريب أن في هذا النظام أساساً كبيراً بنظام العدالة
وسيرها في مصر وبشرف القضاء واحترامه أجنياً كان أو
مصرياً إذ أن أقرب نتائج تعدد السلطات القضائية صدور
أحكام متعارضة في مسألة واحدة وعدم معاقبة الجرائم التي
يعاقب القانون المصري ولا يعاقب عليها قانون مرتكبها وغير
ذلك من المضار التي يئنه الكثيرون فلا حاجة إلى الإطالة
فيه في هذا الموجز (تراجع خطبة مسيو كلمنصو في مجلس
النواب بجلسة ١٩ يولييه سنة ١٨٨٢)

ولقد كانت العلة في منح هذه الامتيازات للأجانب في
الماضي اختلاف القوانين والنظم القضائية في الشرق
عن القوانين والنظم في الغرب مع عدم وجود دستور
نيابي يضمن اتقان وضعها وتطبيقها في الشرق . أما الآن

وقد أصبحت قوانين بلادنا نسخة من القوانين الأوربية ونظام قضائنا صورة صحيحة من نظامها فقد زالت العلة التي اقتضت وجود تلك الامتيازات . لاسيما أن طلبنا إلغاء هذه الامتيازات هو نتيجة لازمة لاستقلالنا استقلالاً تاماً .

أول مقتضياته أن يتم تطبيق القوانين جميع السكان . تلك القوانين التي سيضعها مجلس نيابي على النسق الأوربي

ولسنا نرى في إلغاء هذه الامتيازات ضرراً يلحق بالأجانب لأن المجلس النيابي من شأنه أن يلاحظ عند وضع القوانين مصلحة القاطنين بالبلاد على قاعدة المساواة بينهم بلا تفرق بين أجنبي ووطني . فضلاً عن الرقابة التي تقوم بها الصحافة والرأي العام بل وكل قاطن بها . هما اختلفت جنسيته وصفته أضف الى ذلك الضمانة الدوائية العادية الناتجة من وجود ممثلي حكومات الأجانب في البلاد ورغبة مصر في بقاء الصلات الحسنة مع جميع الدول

على أن إلغاء الامتيازات في مصلحة المصريين والاجانب معاً . اذ لا نزاع في استفادة كل ساكن بالبلاد من حسن

سير القضاء وتوحيده فيها لاسيما اذا كان من ذوى المصالح
المادية كالأجانب في بلادنا . كما أنه لا نزاع في الفائدة التي
تعود على الأجانب من تقرير مبدأ المساواة بيننا وبينهم أمام
القضاء وأمام القانون ولا يتحقق ذلك إلا بإلغاء الامتيازات
فإن كل إهمال لمبدأ المساواة بين سكان بلد واحد قد يكون
مدعاة لوجود الأحقاد بينهم بسبب ما قد يقوم بأذهان
البعض من الفريقين من اعتقاده امتياز أحدهما على الآخر
وفوق ذلك فإن وحدة القانون ووحدة القضاء أكبر عامل في
توسيع نطاق العلاقات التجارية والاقتصادية بين الأجانب
وأهم دلائل على ثقة الأجانب بالقضاء الأهل المصري
التجاء كثير منهم بل وبعض البنوك كالبنك الزراعي إليه
واتخاذهم لذلك الوسائل المتعددة كتحويل ما يدهم من السندات
إلى بعض الوطنيين ولقد قال اللورد كرومر في تقريره عن
سنة ١٩٠٤ : « والدلائل تدل على أن كثيرين من الأوربيين
الذين يفرض أن الامتيازات وجدت لخيرهم وترويج مصالحهم
يستصوبون الآن تغييرها كما يستصوب المصريون ذلك »

وفي موضع آخر من تقريره سنة ١٩٠٤ « ولست أجهل ان
 بين كل جالية من الجائيات الأوربية قوماً من الذين لا خلاق
 لهم وان النزلاء يركبون الشطط والعسف في امتيازاتهم
 أحياناً ولكن لا مرء في أن خير الأوربيين المديدين الذين
 يقيمون في مصر ونجاح أمورهم ملازمان خير مصر ونجاح
 أمورهم ولا ينفكان عنهما »

على أننا اذا طلبنا إلغاء الامتيازات من بلادنا لا نطلب
 بدعاً فقد سبقنا الى مثل ذلك كثير من الأمم التي ليست
 أكثر دنا علماً واستعداداً . فبلاد اليونان والصرب والبلغار
 ورومانيا التي كانت خاضعة لنظام الامتيازات بحكم تبعيةها
 الى تركيا ألغتها بحكم استقلالها ولم يقف في سبيل ذلك وجود
 ١٠ في المائة من الأجانب في بعضها مثل رومانيا .

ويحسن بنا أن نلاحظ هنا أن إلغاء الامتيازات في
 البلاد التي أشرنا اليها لم يحتج في تقريره الى اتفاق جديد مع
 الدول صاحبة الشأن . وما ذلك الا لأن الامتيازات كما
 يعتبرها الباب العالي ليست عقوداً بل منحة كانت تصدر

بارادة السلطان وتسقط بسقوطه فلا تقوم من بعده الا بارادة السلطان الجديد .

لم يكن الحزب الوطني المصرى قبل تقرير المبادئ الجديدة في العالم يطلب إلغاء الامتيازات وذلك للسبب الذى أبدىناه آنفاً وهو أنه كان يطلب احترام معاهدة سنة ١٨٤٠ المقررة لسيادة تركيا الاسمية مانحة تلك الامتيازات أما وقد جاء هذا العهد الجديد عهد المساواة المطلقة بين الأمم قويا وضعيفا (كما يقال) فليس انما الا طلب واحد هو طلب الاستقلال التام بجميع مقتضياته التى منها إلغاء الامتيازات .



م

﴿ السودان ﴾

عرف السلطان سليم الأول ان السودان روح مصر وبغيره لا تكون إلا جثة هامدة ففتح به جيوشه ثم ضمها الى

مصر واعتبره جزءاً متما لها . انقضت الايام بعد ذلك الفتح
والسودان مهمل الى ان ولي محمد علي الحكم على مصر فأعاد
فتحها بالجيش المصرية ونظمه وأداره طبقاً للأنظمة الحديثة
ولما ابتليت مصر بالاحتلال الانجليزي وضعت الحكومة
الانجليزية نصب عينها اخلاء السودان على أن تعيد اخضاعه
لنفسها فقط عند سنوح الفرصة وتفصل الروح عن
الجسد وتكون بذلك مصر شيئاً جامداً بين يديها تتصرف
فيه طبق أهوائها ففعلت وبذلك فقدنا كل ما جئنا به من
الفتوحات العظيمة التي قننا بها وأصبح سيف إنجلترا مسلواً
على عنق فرنسا وبلجيكا والمانيا والبرتغال وغيرها من الأمم
ذوات المصالح في افريقيا

لقد كانت طريقة إخلاء السودان من الطرق المعقولة
التي اتبعتها إنجلترا إزاء الحكومة المصرية فان اللورد كرومر
(سير افلنج بارنج) الذي عرفنا فيه القوة العشوية أصر على
إرغام وزارة شريف باشا على الاخلاء غير ان ذلك الوزير
العظيم لم يخضع لما أمرت به الحكومة الانجليزية بل ولم

يكثر به إذا أثر الاستقالة من منصبه الرفيع على أن يكون
 بخلاف أمته ونشر استقالته حتى يتعض بها خلفاؤه تلك الاستقالة
 التي رفعت من قدر الأمة المصرية وكانت عنوان الوطنية
 الصادقة والاخلاص المنتهى في حب البلاد وإلى القارىء
 نصها : « ألح الحكومة البريطانية في طلب إخلائنا السودان
 غير أننا لا نملك الموافقة على ذلك الاخلاء لأن هذه الاقطار
 ملك للباب العالي وما هي الا وديعة يجب على مصر أن تحافظ عليها
 » تقول حكومة الملكة ان الواجب على مصر أن
 تتبع نصائحها دون مناقشة وهذا اعتداء صريح على الأمر
 العالي الرقيم ٢٣ اغسطس سنة ١٨٧٨ الذي بمقتضاه يحكم
 الخديوى مع وزرائه وبواسطتهم فنحن نستقيل لائنا منعنا
 من حكم البلاد طبقاً لقانونها الأساسي »
 لم يكن هناك حل غير هذا على ان السير افلنج بارنج
 أرغد وأزبد وهدد وتوعد بان ينفذ بالقوة أوامر حكومته
 اذا دعت الحاجة الى ذلك
 عرضت الوزارة على رياض باشا فرفضها ثم عرضت على

نوبار باشا قبلها وشكل الوزارة التي كان أول عمل من برنامجها
 شق مصر اذا صدرت الأوامر في الخلل بإخلاء السودان
 أخلي السودان وبعد مدة فكر الانجليز في استعادته
 لأنفسهم ثم قالوا بذلك وقرنوا القول بالعمل ولكنهم استعادوه
 بأرواح الأمة المصرية ودمائها وأموالها لينالوا وحسبهم الغنم
 وتحمل وحدنا الغرم ثم عقدوا بينهم وبين الحكومة المصرية
 عقد شركة لا قيمة له كما سيأتي الكلام على ذلك
 فعلى أي أساس قام ذلك العمل ؟



لا يمكن الانجترا أن تستند في استعادة السودان على
 أنه مال مباح فالجنود المصرية قد أخذت جزءاً منه رغم إرادة
 الخديوى الذى لم يطع أوامر انجلترا الا مكرهاً والسلطان
 الذى هو وحده صاحب السيادة المطلقة عليه قد احتج على ذلك
 للسلب كذلك وزراء الحكومة المصرية وأعضاء مجلس شورى
 القوانين لان تلك المقاطعات كانت دائماً تابعة لمصر وما من سياسي
 مصرى قبل تنازل مصر عن حقوقها وليس ثمة مستند أو فرمان أو

إرادة ساطانية أو دكريتو أو خطاب أو معاهدة دولية تنازلات
بمقتضاها تركيا ومصر بالتبعية عن حقوقها على تلك الأقطار واقد
قال رياض باشا في مذكرته المؤرخة ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٨

« لا ينزع أحد في أن النيل حياة مصر اذ ذلك من
أوضح وأجلى ما يكون وبما أن النيل هو السودان. وبما أنه
لا يشك أحد في أن العلاقات والروابط التي تجمع بين مصر
والسودان لا يمكن حائها كتلك التي تجمع بين الروح والجسد
فاذا استولت دولة من الدول على صفتي النيل كانت الأمر
كذلك بالنسبة لمصر لذلك حق على كل فرد أن يفهم ان
الحكومة الخديوية لا تقبل مطلقاً بمحض ارادتها مؤامرة
كهنه ضد حياتها اللهم الا اذا أرغمت على ذلك »

ولقد كان قول مختار باشا القوميسير العالى العثماني في
هذا الصدد واضحا وضوحاً جلياً في تقريره الرقيم ١٤ مارس
سنة ١٨٨٦ اذ قال « ان السودان ملحق بمصر وبناء على ذلك
يكون جزءاً مما الدولة العثمانية ومسألة حيوية لمصر التي تستمد
حياتها ورفاهتها من النيل ويكون النهر والمقاطعات التي يخترقها

بأقية في منطقة نفوذ رقابة مصر الذاتية ،

وإذا فرض أن الخديوى قد تنازل بإرادته عن حقوق مصر على تلك الأقاليم فإنه لا يملك ذلك لأنه أمين عليها ووكيل لجلالة السلطان في إدارة أمورها وقد حرمت عليه نصوص توكيها مثل ذلك التصرف

إذن فانبجاسترالا تتمسك في استعادة السودان باهداب تلك النظرية بل تستند على أخريات ممكن استنتاجها من الكتب الزرقاء والصفراء وهى ثلاث نظريات (أولاً) نظرية حق الفتح

تقوم تلك النظرية على الاتفاقية الألمانية المؤرخة أول

يوليه سنة ١٨٩٠

فماهى قيمة هذه الاتفاقية ؟ ان المذكرة الألمانية الخاصة بهذه الاتفاقية تثبت جلياً ان الغرض منها انما هو اختصاص كل من المتعاقدين بمنطقة نفوذ معينة اجتناباً لما عساه يحدث في المستقبل من سوء التفاهم والخط الفاصل بين المنطقتين انما كان خطأً صورياً يفصل أراض لم يحتلها أحد ولم يقيم

بإدارتها أحد وبما أن من الواضح الجلي أنه لا يمكن لأحد أن يتنازل عن حق لا يملكه وبما أنه لم يكن لأحد من المتعاقدين حق مكتسب ناتج عن سيادة أو حماية علي سلاطين ورؤساء تلك الأبقاع وبما أن جلالة السلطان وحده والخديوي بوكالته عن جلالاته كان له الحق وحده في السيادة على تلك الجهات وبما أن جلالة السلطان لم يكن طرفاً في تلك الاتفاقية ولم يصدر منه تنازل عن شبر أرض من تلك الأراضي فتكون تلك الاتفاقية باطلة دولياً ولا أثر لها قبل تركيا ومصر بالتبعية ولقد قال في ذلك الصدد أحد كبار المشرعين الانجليز وهو المستر جون وستلاك مدرس القانون الدولي بجامعة كمبردج « قد اتفقت إنجلترا والمانيا على أن كلا منهما يمتنع عن عرقلة انتشار نفوذ الآخر في حدود جغرافية معينة غير أنه إذا اعترضت دولة ثالثة لأحدهما في المنطقة التي اختصت بها فإن صفة أحدهما الدولية في تلك المنطقة لا يكون لها أساس ترتكز عليه ولا قوة تستمدّها من الاتفاقية الألمانية الانجليزية بل يجب عليها أن تبحث عن أساس حقها وقوته في القانون

الدولي وفي نصوص معاهدة برلين وقساري القول فان مناطق النفوذ ليست من مواد مع القانون الدولي» ومعاهدة برلين قد ضمنت سلامة الدولة العلية وماحققاتها ومنها مصر والسودان (٢) اختتمت انجلترا بتوجب هذه الاتفاقية بمنطقة نفوذ

في وادي النيل يلتقي حدها الشمالي بحدود مصر
فأين مبدأ ونهاية تلك الحدود ؛ ليست انجلترا هي التي تعينها
وانما القرارات المختلفة التي اعترفت بها الدول العظمى وأقرتها .
(٣) وفي النهاية فان هذه المعاهدة والمعاهدة المبرمة بين
انجلترا وايطاليا في سنة ١٨٩١ والاتفاقية الانكليزية
الكنغولية المبرمة في سنة ١٨٩٤ قد ضمنت لمصر حقوقها في
السودان واحتلال الأقاليم السودانية المصرية بمجرد تلك الدول
لم يغير شيئاً منها بل أوقف العمل بها « حتي تصبح الحكومة
المصرية في حالة تسمح لها بإدارة تلك المقاطعات البعيدة »
ان مصر قبل الاحتلال الانكليزي لم تكن في وقت من
الأوقات غير قادرة علي ادارة تلك الأقاليم التي قسمت في
عهد اسماعيل وتوفيق الى مديريات ومراكز عديدة تحاكي

في نظامها وادارتها المديریات والمراكز المصرية والأوردية وقبض على زمامها حکام مصريون عملوا بحکمة ودراية وإرادة على استتباب السکينة والهدوء والطأئنة والأمن فيها حتى لقد قال بعض المؤلفين الالمانيين الذين جابوا تلك البلاد أيام حکم اسماعيل لها: « لقد أصبح من الممكن أن يحمل أى سائح حقبة من الجنيهات ويقطع المسافة بين الخرطوم والاسكندرية دون أن يخشى عادية معتد »

فبعد تلك الشهادة الناطقة بحسن إدارة المصريين في العهد الغابر يوم كانت الأمة المصرية في بدء تطورها الحديث ودخول التمدن الغربي فيها لا يمكن أن يقال الآن انها تعجز عن إدارة تلك الأقاليم

(٤) ولنضيف الى ما تقدم من تفنيد النظرية الانكليزية ان انكائرا قد صرحت في المادة الأولى من اتفاقية سنة ١٩٠٤ المبرمة بينها وبين فرنسا « ان الحكومة البريطانية ليس في نيتها تغيير الحالة السياسية في القطر المصري » وصرحت في المادة السادسة من الاتفاقية المذكورة انها

« تقرر النصوص المدونة في المعاهدة المبرمة في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨٨ » وقد نصت هذه المعاهدة في البند الثالث عشر على ما يأتي « علاوة على التعهدات التي نص عليها صراحة في مواد هذه المعاهدة فلا تمس حقوق جلالة السلطان ولا حقوق وامتيازات سمو الخديوي طبقاً لما دون في الفرمانات » اذن فانجلترا قد احترمت بعد فتح السودان بثمان سنوات الفرمانات التي جعلت السودان جزءاً متما لمصر وذلك ما يهدم كيان النظرية الانجليزية القائمة على حق الفتح هدماً تاماً اما النظرية الثانية فهي التي تستند على اعتبار استرداد السودان قائماً على حقوق الخديوي وهذه النظرية تتناقض تناقضاً حاداً مع الأولى وقد أيدها البعض ذراً للرماد في العيون واخفاء لاسوأ النيات ولكنها الحق فلنسجلها حتي نفقه حقيقة السياسة الانجليزية

ان الذي اتبع تلك النظرية هو اللورد سلسبوري وقت حادثة فاشودة المشهورة إذ قال « ان نجاح المهدي قد جعل حقوق مصر على السودان معلقة وانما لا يمكن أن تكون

موضع مناقشة منذ انتصار الجيوش المصرية على الدراويش .
 « وهل انجلترا لم تعلن صراحة في الاتفاقية الانجليزية
 الكونغولية الرقمية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ وجود حقوق الخديوى
 على هذه الأقاليم ؟ »

انسجل هنا أيضاً الخطاب المؤرخ ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٨
 الصادر من بطرس باشا غالى وزير الخارجية المصرية ردّاً على
 مذكرة اللورد كرومر ذلك الخطاب الذى ضم الى الكتاب
 الأزرق الذى شرحت فيه النظرية الانجليزية شرحاً صافياً
 وبمقتضاها أقرت انجلترا بأن فاشودة ملكاً تاماً لمصر بلا منازعة
 ولا مجاداة والسودان جزء متمم لوحدة مصر والى القارئ
 نص ذلك الخطاب

« لم تغب عن ذهن حكومة سمو الخديوى وعن
 جنابكم الرفيع لحظة واحدة فكرة استرداد السودان الذى
 هو المصدر الحقيقي لحياة مصر والذى لم تنسحب منه الا
 بسبب ظروف قوة القاهرة

ان استعادة الخرطوم لا يكون له أثر اذا لم يرد لمصر

وإدى النيل الذى صنعينا من أجلاه فى الزمن الغابر أرواحاً عديدة . ولما كانت الحكومة المصرية على علم بأن فاشودة موضع مفاوضات الآن بين إنجلترا وفرنسا فقد أناطت بي أن أرجو من جنابكم الرفيع مساعدتها لدى اللورد سلسبورى حتى يعترف بحقوقها التى لا نزاع فيها وترد إليها الأقاليم التى كانت فى حوزتها الى إدارة محمد احمد المهدى على أن فى هذه النظرية التى تعترف بحقوقنا عيباً أساسياً لا نقبله ويجب علينا إيضاحه والقضاء عليه

إن إنجلترا ليست من الوجهة القانونية حامية مصر ولا قيمة عليها إذ ليس لديها وكالة من الدول الأوروبية ولا من السلطان ولا من الخديوى الذى لا يمكنه ولا ينبغي له أن يعمل فى مثل هذه الحالة الا بموافقة جلالة السلطان موافقة سابقة على العمل وهو الأمر الذى لم يحصل كما وان الشعب المصرى الذى لا يعترف بأى عمل من أعمال إنجلترا فى مصر لم يוכלها فى ذلك »

أما النظرية الانجليزية السالفة فهي البرهان الساطع على

السفيسة البريطانية فانها تقول بأن السودان انجليزى بحق
الفتح ومصرى بحق الملكية ونسجل هنا رد اللورد ساسبورى
على اللورد كمبرى الخاص بمجرى المخبرات بين انجلترا
وفرنسا وهو الرد الذى استنتجت منه تلك النظرية قال
« اننا نستند على حق الفتح واذا كان السودان في وقت ما
جزءاً من أملاك الدولة العثمانية — وهذا ما أشك فيه
كثيراً — فلا يتناول ذلك على أى حال سوى جزء يسير من
السودان. اننا نحفظ بأمالك الخليفة بناء على صفتين الأولى
أنها بلا شك جزء من أملاك مصر التي نحتلها الآن والثانية
لما يسمونه حق الفاتحين وهو سبب أقل تعقيداً وأسهل في الفهم
من غيره فالأقاليم السودانية قد فتحها الجنود الانجليزية !!
والمصرية . ولقد بذلت الجهد حين تحرير مذكري الأولى
التي أرسلت الى فرنسا في اقامة صفتنا على حق الفتح لأنه
كما أظن أبسط وأسلم عاقبة من غيره ولكنني ضد النتائج التي
قد يمكن أن تستنتج من ذلك وهي : ان في نيتنا مناقشة
صفات حليفنا الخديوى أو ارتكاب شيء من الظلم قبله إذ

اعترفنا اعترافاً تاماً بمركزه ،

ان ضعف هذا الرد لا يرفع كثيراً من قيمة السياسي
الانجليزى الكبير لأن القانون الدولى والعقل البسيط
لا يقران هذا الرد الضعيف. فالوزير الانجليزى الأول يشك
كثيراً في ان السودان كان في وقت ما جزءاً من الأملاك
العثمانية وهذا هو المدهش ! فأين الفرمانات التي اعتمدت
تعيين الولاية والخديوى على مصر لا سيما الأخير منها ؟ وأين
تصريح جلادستون في مجلس العموم يوم ٤ فبراير سنة ١٨٨٤
ذلك التصريح الذي بمقتضاه كلف غردون بإعداد إخلاء
السودان المصرى « تحت المسؤولية الأديية والسياسية التامة
للحكومة الانجليزية » ؟ !

لقد عرف الناس ان انجلترا لا تحترم مقتضيات المسؤولية
السياسية فهل هي كذلك إزاء المسؤولية الأديية منها ؟
فما تقدم يمكن أن نستنتج بان استرداد السودان لم يغير
مركزه الدولى فهو الجزء المتم لمصر وسيدبقى كذلك
أبرمت الحكومة الانجليزية مع مصر معاهدة في ١٩

يناير سنة ١٨٩٩ بمقتضاها أصبح السودان شركة انجليزية
مصرية فما قيمة هذه المعاهدة من الوجهة الدولية ؟ لنسجل
أولا نص المعاهدة قبل اصدار الحكم عليها

المادة الأولى — يراد بكلمة السودان الأراضى الواقعة
جنوب درجة ٢٢ من خطوط العرض الشمالية أعني جنوب
وادي حلفا وهذه الأراضى على ثلاثة أنواع

(أ) الأراضى التي لم تحتلها الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢
(ب) الأراضى التي كانت ملكا لمصر قبل ثورة المهدي وفقدتها
مؤقتاً ثم أعيد فتحها بواسطة الحكومة الانجليزية والمصرية معا
(ج) الأراضى التي يمكن فتحها فيما بعد طبقاً لهذه الشروط

المادة الثانية — يرفع العلم الانجليزى والمصرى في جميع
انحاء السودان الا سوا كن حيث لا يرفع سوى العلم المصرى
المادة الثالثة — تسند القيادة العليا في السودان الى

ضابط انجليزى يسمى الحاكم العام ويعين بذكرى تو خديوى
بعد تصديق الحكومة الانجليزية يجمع بين يديه جميع
السلطات المدنية والحرية وتشمل هذه السلطات الادارة

والتشريع واصدار القوانين والدكریات واللوائح والأوامر
التي في قوة القانون ولا يتقيد الا بتبليغ قراراته الى المعتمد
الانجليزى في القاهرة ورئيس مجلس النظار المصرى وعلى
تقيض ذلك فلا يسرى على السودان أى عمل تشريعي
مصرى دون موافقة الحاكم العام

المادة الرابعة — لا يكون المعجاكم المختلطة أثر في أى
بقعة من السودان بأى حال من الأحوال الا في سواكن
المادة السادسة — لا يعتمد أى قنصل أو معتمد سياسي
في السودان أو يقيم فيه الا بعد ان توافق الحكومة الانجليزية
على اعتماده الخ

ان هذه المعاهدة باطلة ولا أثر لها

(١) لقد قلنا ان مصر إقليم عثمانى ممتاز وان الخديوى الذى
هو وكيل جلالة السلطان ومن الواجب عليه أن يؤدى لجلالته
حساباً عن ادارتها لا يمكنه طبقاً للفرمانات أن يتنازل عن
جزء من الأراضى المصرية وهذا هو النص « وحيث ان
الامتيازات التي أعطيت الى مصر هي جزء من حقوق دولتنا

العلية الطبيعية التي خصت بها الخديوية وأودعت لديها فلا
يجوز لأى سبب أو حجة ترك هذه الامتيازات جميعها أو
بعضها أو التنازل مطلقاً عن جزء من الأراضى المصرية للغير،
والمعاهدة الآتية الذكر قد خولت إنجلترا جميع حقوق
جلالة السلطان على السودان الذى هو جزء من مصر وعلى
ذلك تكون معاهدة باطلة دولياً

وحتى لو اعتبرنا نظرية نصف السيادة بالنسبة لمصر أو اعتبرناها
تابعة لتركيا فهناك نقطة اتفق عليها وهي عدم أهلية الحكومة
ذات نصف السيادة في إبرام معاهدات دواية من نوع معاهدة
١٩ يناير سنة ١٨٩٩ « فان مميز الاستقلال الداخلى للحكومات
المتمتعة بنصف السيادة — كما قال أوستان — هو بلا شك
تحديد علاقاتها الخارجية » وقال — مرتنس — ليس للحكومات
المتمتعة بنصف السيادة أهلية شرعية تخولها حق إبرام معاهدات
وعلاوة على ذلك فانقرمانات المبلغة للدول تحرم على
الخديوى إبرام معاهدات سياسية ماسة بحقوق السلطان وسيادته
على مصر (راجع الملحق المفسر لفرمان تولية سمو الخديوى

عباس الثاني الممهور بامضاء سفيرى فرنسا وانجلترا في الاستانة (ثالثاً — لقد اعترفت انجلترا بجميع المعاهدات الدولية التي ضمنت كيان الدولة العثمانية كما اعترفت بنصوص فرمانات توية الخديوين التي قررت عدم أهلية مصر بالنسبة لابرام معاهدات سياسية دولية

فبناء على ذلك تكون هذه المعاهدة اعتداء على حرمة القانون الدولي وما تطلبه مصر انما هو سودانها طبقاً لحدوده الموضحة في الفرمانات وما اكتسبته بعدئذ من الأراضى هو نيلها من منبعه الى مصبه هو حقها في الحياة

لا تطلب مصر اعادة سودانها اليها لمجرد تلك الأسباب القانونية بل تطلبه لاعتبارات أخرى تطلبه لما يدينها وبينه من اتحاد في اللغة والعوائد والدين وهي الاعتبارات التي تقوم عليها اليوم مطالب الشعوب الأوربية وغيرهم ممن سمع مؤتمر الحلفاء أقوالهم ومحض مذكراتهم فتوقع بأحقية مطالبهم فاجابهم أو عمل على تحقيقها

إننا لا نطالب برد السودان إلينا باعتباره مستعمرة وإنما

باعتباره جزءاً متمماً لمصر له ما لها وعليه ما عليها

﴿ تنبيه هام ﴾

قلنا فيما مر ان مؤتمر السلام لم يعقد بعد سنة ١٩١٠ ولكن بمراجعة أعمال المؤتمر التي وصلت إلينا بعد طبع ما تقدم رأينا انه انعقد للمرة التاسعة عشر بمدينة جنيف يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٢ وفي جلسة ٢٥ سبتمبر وقف المأسوف عليه المسيو جوبا السكرتير الدائم للمؤتمر وقال ضمن تقريره السنوي « ان المسألة المصرية التي ذكرت في تقرير سنة ١٩١١ بعد موافقة الأعضاء الانجليز في المكتب الدولي للسلام ما زالت مسألة وقتية تشغل بال الذين يفكرون في ان علم السلام لن يرفرف على العالم ما دام في استطاعة الحكومات أن تعمل دون الاكتراث بعهودها »

وفي جلسة الجمعة ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٢ تلي التقرير الآتي الذي وضعته لجنة المؤتمر عن المسألة المصرية لمناقشته وتقريره بعد أخذ رأى الأعضاء وهذا نصه :

« وصل الى المؤتمر منذ سنوات عديدة احتجاجات
من أعضاء مصريين كثيرين خاصة بالحالة السياسية الحاضرة
التي أوجدها الاحتلال في بلادهم

» وحيث ان الحكومة البريطانية ذاتها قد اعتبرت
الاحتلال الانجليزي لمصر مؤقتاً

» وحيث ان هذه الحكومة قد صرحت علناً على لسان
جلادستون ولورد جرتزل في مواطن عديدة وعلى الخصوص
في سنتي ١٨٨٢ و ١٨٨٤ بانها متععدة بان لا تمتد أجل
الاحتلال الى مالا نهاية

» وحيث من جهة أخرى ان المسدوين المصريين
صرحوا انهم لا يسلكون غير سبيل الحق وانهم يمتثلون
وسائل الشدة ولا يتبعونها في نصرة قضيتهم

بناء عليه

» فالمؤتمر يسرع في الاستنجد بعدالة الأمة الانجليزية
ويذكرها بوعود حكومتها

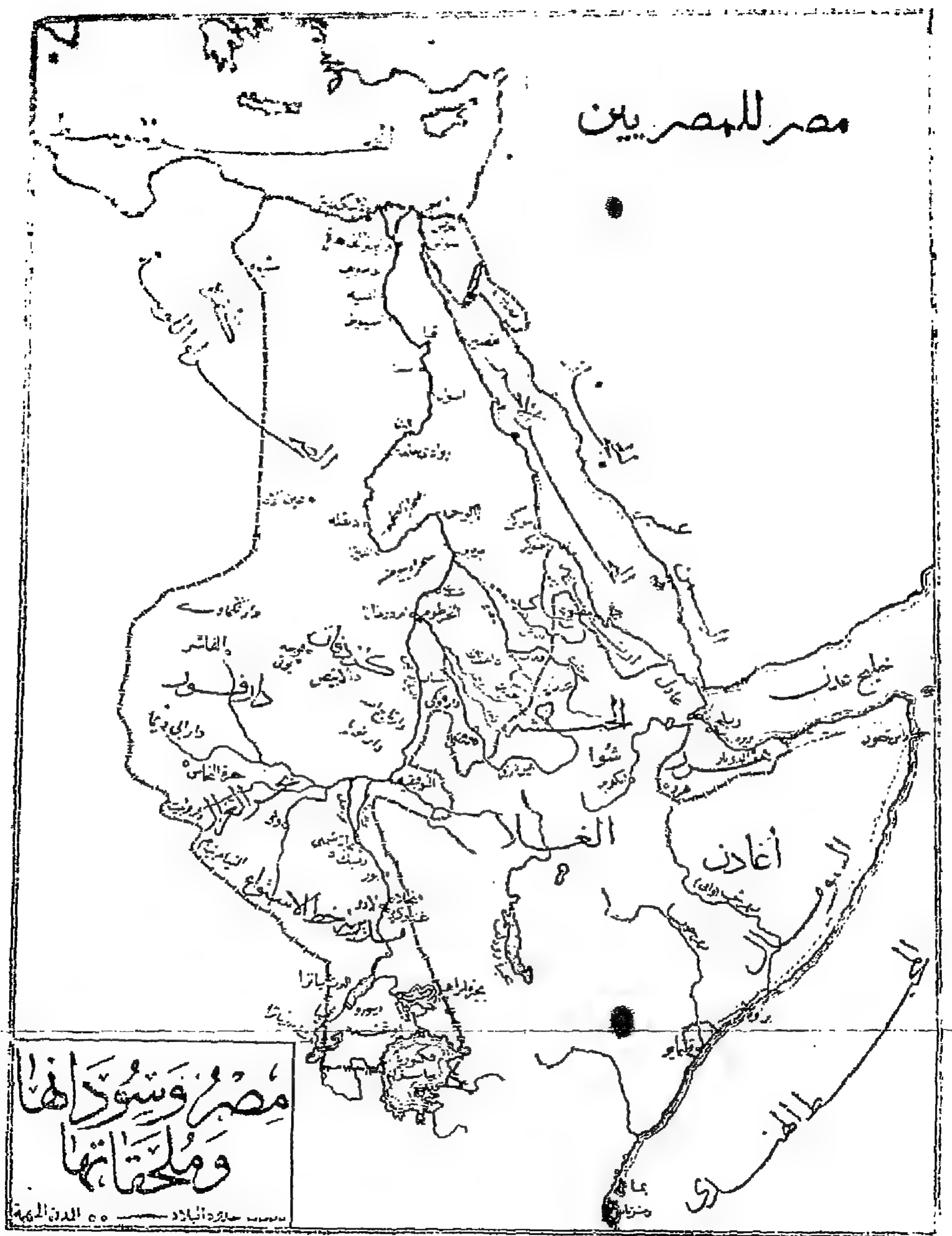
ويرجو أن يجلو الجنود الانجليزية في أقرب وقت ممكن
وان تمنح مصر حكومة مستقلة استقلالاً ذاتياً تقوم بضمان
المصالح الوطنية والدولية الحقبة ضماناً وافياً»

ثم ذكر المسيو جوبا ان المسألة المصرية قد دارت
المناقشة فيها اثناء مؤتمر ستوكهلم بعد ان عرض محمد بك فريد
مسألة مصر على بساط البحث وقال ان الحالة واضحة وضوحاً
تاماً وان القرار موافق لوعود انجلترا

ثم قام بعدئذ المستر جرين مندوب انجلترا وأيد بشدة
قرار اللجنة قائلاً « ان لكل شعب الحق في أن يحكم نفسه»
ثم وقف فريد بك مدافعاً عن قضية بلاده مستنداً
على المبدأ القائل بوجوب حكم الأمة نفسها بنفسها ثم
قال « واذا طلبت تطبيق ذلك المبدأ علينا فإنما أطلب
أن نعامل بما وافقت انجلترا عليه اما فيما يتعلق باختصاص
المؤتمر بحل المسألة المصرية فقد فصل فيه اثناء انعقاد
مؤتمر ستوكهلم . ان المسألة المصرية لا يمكن أن تشابه
مسألة بولونيا ومع ذلك فان ابتلاع أمة وضمها لا يمكن

أن يكون سبباً يمنعها من البحث سبباً في وسائل إعادة
تكوينها واسترداد استقلالها (هنا لا حظ جناب رئيس
المؤتمر ان بولونيا تمثل باعتبارها أمة في المؤتمر)
لقد اعترفت انجلترا بان احتلالها مؤقت وعلى ذلك فلا
مغالة في طلبنا من المؤتمر أن يشتغل بالمسألة المصرية ثم
طلب الجلاء في الحال

وقرر المؤتمر اعتماد القرار بأغلبية عظمى
وقد اجتمع في ذلك المؤتمر ٥٣٩ مندوباً من أعضاء
جميعات السلام في العالم وكلهم من كبار الساسة
الأوربيين والأمريكان وزعماء البرلمانات ومجالس الشيوخ
في العالم وفطاحل علماء القانون الدولي وكبار المشرعين
وأساتذة الجامعات



✽ حدود مصر في عهد اسماعيل من البحر الابيض المتوسط الى خط الاستواء ✽



Bibliotheca Alexandrina



0431445